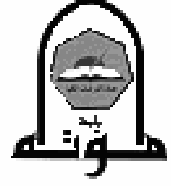


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

المملكة العربية السعودية ومواقفها من القضايا العربية المعاصرة في المشرق العربي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز منذ عام (2005–2014م)

إعداد الطالب
مقرن بن غازي بن جازي المطيري

إشراف
الأستاذ الدكتور محمَّد سالم الطراونة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في التاريخ قسم التاريخ

جامعة مؤتة، 2014م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مقرن غازي المطيري الموسومة بـــ:

المملكة العربية السعودية ومواقفها من القضايا العربية المعاصرة في المشرق العربي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ابن عبدالعزيز آل سعود منذ عام (٢٠٠٥-٢٠١٤ م)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **التاريخ.**

القسم: التاريخ.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. محمد سالم الطراونة		٢٠١٤/٠٩/٣٠	مشرفاً ورئيسا
د. عوض عبدالكريم الذنيبات		٢٠١٤/٠٩/٣٠	عضواً
أ.د. محمد نايف العمايرة		٢٠١٤/٠٩/٣٠	عضواً
د. خليل ابراهيم الحجاج		٢٠١٤/٠٩/٣٠	عضواً

/ عميد الدراسات العليا

K. Banan

د. علي الضمور



مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

قال اللهُ عزَّ وجلّ في مُحكمِ التَّنزيل:

(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا).

سورة الإسراء، الآية (24).

إلى روح والدي الطَّاهرة، وإلى والدتي أطال الله في عمرها، وإلى زوجتي، وإلى أبنائي.

أهدي هذا الجهد المتواضع.

مقرن بن غازي بن جازي المطيري

الشكر والتقدير

أتقدَّم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور محمَّد سالم الطراونة الذي أخذ بيدي للسير في هذه الدراسة، وما ادخر وسعاً وجهداً في توجيهي ونصحي حتى رأت هذه الدراسة النور على يديه، فله عليَّ بعد الله تعالى عظيم الفضل والمنة.

كما أتقدَّم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، ونحن أمس الحاجة إلى توجيهاتهم الكريمة، وإبداء ملحوظاتهم التي أراها ومضات تضيء طريقي، فجزاهم الله خيراً.

ويسعدني أن أشكر كل من أعانني وبذل من وقته لإخراج هذا البحث وأسأل الله أن يجزيهم عنِّي خير الجزاء.

مقرن بن غازي بن جازي المطيري

فهرس المحتويات

الملخص

المملكة العربية السعودية ومواقفها من القضايا العربية المعاصرة في المشرق العربي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز منذ عام (2005–2014م)

مقرن بن غازي بن جازي المطيري

جامعة مؤتة، 2014

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور المملكة العربية السعودية من القضايا العربية المعاصرة في المشرق العربي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ابن عبد العزيز منذ عام (1990–2012م)، من خلال استخدام المنهج التاريخي التحليلي في استعراض القضايا المتعلقة بموقف المملكة حكومةً وقيادةً، وذلك من خلال المصادر والمراجع المتخصصة والوثائق الرسمية.

Abstract

Saudi Arabia and Positions of Contemporary Arab Issues in the Levant in the Ara of the Custodian of the Two Holy Mossques King Abdullah Bin Abdul Aziz Since (2005-2014)

Meqren Bin Ghazi Bin Jazi Al-Mteeri

Mutah University, 2014

This study aimed to identify the role of Saudi Arabia in the contemporary Arab Issues in the Levant in the Ara of the Custodian of the Two Holy Mossques King Abdullah Bin Abdul Aziz Since (1990-2012). Through the use of historical method in the analytical review of issues related to the position of the Saudi government and leadership, through extrapolation of sources and references specialized and official documents.

مقدَّمة:

تلعب المملكة العربيّة السعوديّة دوراً رئيساً في مختلف الأحداث والقضايا المعاصرة في منطقة الشرق العربي؛ بحكم موقعها الجغرافي، وامتدادها، وطول حدودها المشتركة مع تسع دولٍ عربيّة، ثلاث منها خارج مجلس التعاون، وبصفتها أكبر دولة من حيث المساحة ولها شواطئ طويلة على البحر الأحمر والخليج العربي، إضافة إلى ما تمتلكه من مخزون احتياطي للنفط يصل إلى ما نسبته (20%) من الاحتياطي العالمي، وما تمثِّله من قيادة في العالمين الإسلامي والعربي؛ بفضل مكانتها الدينيّة، حيث يوجد فيها أقدس البقاع عند المسلمين.

ولهذه الأسباب مجتمعة، فإنَّ المملكة العربيّة السعوديّة، ومن خلال ثقلها السياسي لها حضور واضح، ودورٌ بارزٌ في مجمل القضايا والنزاعات داخل الجزيرة العربيّة وخارجها، فهي معنيّة بالدرجة الأولى في حلِّ الخلافات داخل الدول العربيّة، والتدخُّل لمنع انتقال المشاكل داخل حدودها والتأثير على أمنها؛ فانعدام الأمن والاستقرار في دول الجوار يمهِّد لزيادة أعمال الإرهاب والعنف داخل الأراضي السعوديّة.

أهداف الدِّراسة:

تهدف الدِّراسة إلى عرض المواقف السعوديّة من قضايا المشرق العربي المعاصر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود من عام 2005–2014م، فقد شهد حكمه العديد من الأحداث المهمّة والخطيرة، والتي أثَّرت على أمن المنطقة بوجهٍ عام، وحسب التسلسل الزمني، فإنَّ الدِّراسة تسعى إلى إبراز المواقف السعودية من الأحداث التالية:

1- التمرُّد الحوثي في اليمن.
2- تبنِّي المبادرة العربيّة لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.
3- أحداث البحرين من عام 2011–2014م.
4- ثورة سوريا.

5- إبراز طبيعة المواقف السعودية واتِّباع السياسة الهادئة في المعالجة، والتدخل العسكري إذا لزم الأمر.
6- إيجاد الحلول للمنازعات مع الاحتفاظ بمبدأ احترام السيادة والمواثيق الدولية، ومنها ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربيّة.

فرضيات الدِّراسة:

تنطلق الدِّراسة من عدّة فرضيَّات من أهمّها:

1- أهميّة الدور السعودي والمواقف التي تنهجها المملكة تجاه قضايا المشرق العربي المعاصر.
2- تمتلك السعودية مقوِّمات عديدة لأن تكون دولة محوريّة ومهمة في النظام العربي.
3- تتَّسم مواقف المملكة العربية السعوديّة بالاعتدال والدبلوماسيّة الهادئة.
4- توفِّر السعودية الدعم السياسي والمالي المترتِّبة على حل القضايا، وتساند جهود التنمية في العديد من الدول العربيّة.
5- تختلف مواقف السعودية حسب طبيعة القضايا، فمنها ما يتطلَّب التدخل العسكري، ومنها ما يمازج بين الحل السياسي والحل العسكري، وبعض القضايا تعتمد المواقف على دور الوساطة وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء المختلفين.

حدود الدِّراسة:

من حيث الإطار الزمني، فإنَّ حدود الدِّراسة تبدأ في فترة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود سنة 2005 ولغاية 2014م، وهو منتصف العقد الأول، وبداية العقد الثاني من الألفية الثالثة؛ حيث شهدت فترة حكمه تحوُّلات وأحداث في منطقة المشرق العربي بدأت بعام 2005، وانتهاءً بثورات ما يسمَّى بالربيع العربي.

ومن الناحية الموضوعية، فقد اقتصرت الدِّراسة على مواقف السعودية من قضايا المشرق العربي المعاصر، رغم حضورها الدولي في معالجة العديد من القضايا ذات الصبغة العالميّة، مثل قضية الإرهاب، والأزمة الماليّة العالميّة، ومواقف من

العديد من القضايا في الدول الإسلاميّة، وما تتعرَّض له الجاليات الإسلاميّة في بعض البلاد، مثل مأساة مسلمي الروهينجا في بورما.

كما أنَّ الدِّراسة ستعمد على مصادر معاصرة من الدِّراسات والمجلات والصحف والمواقع الإلكترونيّة التي غطَّت الأحداث.

فصول الدراسة:

يمكن عرض فصول الدراسة وفق الإطار الزمني على النَّحو التالي:

- مقدمة.

الفصل الأول:

موقف المملكة العربية السعودية من اليمن.

الفصل الثاني:

موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية.

الفصل الثالث:

موقف المملكة العربية السعودية من أحداث البحرين.

الفصل الرابع:

موقف المملكة العربية السعودية من البرنامج النووي الإيراني.

الفصل الخامس:

موقف المملكة العربية السعودية من سوريا.

الفصل الأول

موقف المملكة العربية السعودية من اليمن

لقد شهدت العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن منذ عام 2005م تطوراً ملحوظاً وتفاعلاً بنَّاءً وتناغماً، كان في غاية الاتساق، عكس متانة العلاقة بين منبع العروبة ومهبط الوحي والرسالة الإسلامية، حيث أكدت التجربة ولا زالت تؤكد كل يوم أنه لا بديل للسعودية عن اليمن ولا بديل لليمن عن السعودية، وأن خير السعودية وشرها وخير اليمن وشرها تتوقف على قوة وضعف العلاقة السياسية والاقتصادية بين البلدين الجارين الشقيقين، وقد أكدت الاحداث الكبيرة التي مرت بها علاقات البلدين خلال فترة دراستنا وخاصة تنامي الخطر الحوثي على الحدود بين البلدين، وتنامي التغلغل الإيراني وزيادة تأثيره في أحداث اليمن، على الأبعاد الأخلاقية لما نسب من وصية للملك عبد العزيز آل سعود، مؤسس الدولة السعودية الحدية لأبنائه وشعبه عندما قال " أن أي شر أو خير لنا مصدره اليمن "[(1)]، وهذه الوصية إن صحت فهي موجهة لليمن والسعودية على حد سواء، فهي تشير إلى أنه لا بديل للبلدين وللقيادتين السياسيتين والشعبين الشقيقين في كل وقت وزمان عن إقامة أفضل العلاقات الموجبة للتعاون والتكامل والتكافل والتفاعل الأخوي الصادق الذي يستمد قوته من الجذور التاريخية والجغرافية بين الدولتين، وهذا ما كان في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز والرئيس اليمني علي عبدالله صالح، إذ اتسمت العلاقات السعودية – اليمنية في عهديهما بالود والتفاهم وعلاقة الجوار والماضي المشترك .

وعلى الرغم من أنه وجد هبات عاصفة من الخلافات، ونشأت بعض المشكلات أحياناً والتي كان لا بد منها نظراً لتشابه النواحي الجغرافية وتداخلها وتشابكها، إلا أن هذه الخلافات كانت سحائب صيف سرعان ما تزول، حيث نستطيع القول أنه بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البرية والبحرية بين المملكة واليمن في مدينة جدة في 12 حزيران 2000م، بحضور الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، زالت أسباب الخلاف

---

(1) جويس، جريجوري: العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل، ط1، ترجمة: سامية الشامي وطلعت غنيم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة 1993م، ص14.

التاريخي بين البلدين والذي استمر لمدة 66 عاماً، وأدى إلى زعزعة العلاقات وفقدان الثقة وخلق حالة من التوترات لمرات عديدة بين البلدين[1] .

1.1 الموقف السعودي من النظام الحاكم في اليمن زمن الرئيس علي عبدالله صالح:

استطاع الملك عبدالله بن عبد العزيز منذ توليه سلطات الحكم في المملكة أن ينقل موقف المملكة العربية السعودية وعلاقاتها باليمن نقلة نوعية من خلال سياساته الهادئة والمتزنة التي أبداها تجاه اليمن خاصة، وذلك إيماناً منه بأن الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية التي تربط اليمن بالسعودية تجعل من الدور السعودي تجاه اليمن مسؤولية تاريخية، بالإضافة إلى كونها غاية إنسانية نبيلة، ويظهر ذلك واضحاً في التصريح الذي أدلى به الملك عبدالله في مؤتمر صحفي عقد في الرياض بتاريخ 16 أيار 2006م والذي عبر فيه عن أصالة اليمن وأهميته بقوله " ما من شك شئنا أم أبينا أن اليمن جزء من الأمة العربية والإسلامية وجزء من الخليج، واليمن أصل العرب وهذا أمر ليس فيه كلام وهو الرحم الذي خرج منه العرب "[2] .

وإيماناً من قيادة البلدين السعودية ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، واليمنية برئاسة علي عبدالله صالح بأن بلد أي منهم لا يستغني عن الآخر، حيث إذا كان لمقدور أي منهما أن يختار أصدقائه، فليس بمقدور أي منهما أن يختار جاره الذي تحتمه العوامل الجغرافية والتاريخية، فقد حرصت القيادتان على فتح آفاق جديدة من التعاون والتفاعل إدراكاً منهما أن دولهما تشكل بمثابة عمق استراتيجي لكل طرف منهما، وهذا ما مكنهما من مواجهة ما شهدته الساحتان اليمنية والسعودية من تحديات لقوى الشر الحوثية التي انطلقت من محافظة صعده الحدودية لإعادة عجلة التاريخ في اليمن إلى ما قبل الوحدة والجمهورية بدعم خارجي إيراني –

---

(1) تراث، عثمان: الجمهورية اليمنية في 10 سنوات: أيام وأحداث، منشور ضمن كتاب اليمن والعالم، مكتبة مدبولي ، القاهرة 2002م، ص491 .

(2) الفهد، خالد محمد: العلاقات اليمنية – الخليجية بين العمومية والخصوصية، صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد 1295، الخميس 9 نوفمبر 2006م .

شيعي، يستهدف المملكة العربية السعودية باعتبارها التحدي السني المضاد للتحدي الشيعي الإثني عشري، فأثبتت السعودية من خلال دعمها للرئيس علي عبدالله صالح في مواجهة ثالوث الشر الذي هدد اليمن والمتمثل في المتمردين الحوثيين، والإنفصاليين الجنوبيين، والإرهابيين القاعديين[1]، أن المملكة العربية السعودية كانت الداعم الأول لوحدة اليمن وأمنه واستقراره في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وأنها تفضل دعم بناء الدولة اليمنية وتقويتها على غيرها من الجماعات والتكوينات العشائرية والقبلية والمناطقية والمذهبية الهادفة إلى إضعاف الدولة وتقوية الطائفية والقبلية .

هذا وقد ساهمت المتغيرات التي حدثت على الساحة الإقليمية والدولية منذ الغزو الأمريكي الثاني للعراق عام 2003م، بدفع سياسة الدولتين السعودية واليمن لبعضهما البعض لمواجهة التحديات الجديدة مثل الحرب على الإرهاب، والاحتلال الأمريكي للعراق، وسيطرة الشيعة (الحركة الحوثية) المدعومة من إيران على محافظة صعدة، حيث أثرت هذه المعطيات على الموقف الدبلوماسي السعودي تجاه اليمن، فكرست المملكة نشاطها وعلاقاتها الدبلوماسية في حصول اليمن على دعم اقتصادي دولي لمواجهة التحديات الاقتصادية، فقد نشطت المملكة دبلوماسياً لجلب المساعدات الدولية لليمن من خلال مؤتمر لندن الذي عقد في تشرين ثاني عام 2006م، حيث إدراكاً من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح لدور المملكة في استجلاب الدعم لليمن، قام بزيارة السعودية يوم 14 تشرين ثاني 2006م باعتبارها كبرى الدول الخليجية وذروة سنامها، لبحث دعم دول الخليج لمؤتمر المانحين المقرر عقده في العاصمة البريطانية لندن يوم الأربعاء 22 تشرين ثاني، وقد حضر ذلك المؤتمر أكثر من أربعين دولة ومنظمة، وقدم 4.7 مليار دولار للاقتصاد اليمني، وكانت مساهمة المملكة العربية السعودية في

---

(1) الجندي، عبده محمد: العلاقات اليمنية – السعودية دواعي الخير وانتصاره على تداعيات الشر!، صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد 1503، الخميس 18 مارس 2010م .

الدعم مليار دولار [1]، ثم عادت المملكة واستضافت مؤتمر للمانحين الدوليين في أواخر شهر فبراير من عام 2010م والذي شارك فيه ممثلون عن دول مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من المنظمات الدولية، وكانت السعودية أكبر المانحين حيث وفت بجميع التزاماتها التي كانت قد تعهدت بها في مؤتمر لندن لتكون بذلك أول دولة تفي بالتزامها كاملاً لمصلحة التنمية والاستقرار في اليمن، بحسب ما أعلن نائب رئيس الصندوق السعودي للتنمية يوسف البسام أمام ممثلي الدول المانحة [2] .

ومن المؤشرات على توثيق العلاقات السعودية – اليمنية في عهد الملك عبدالله ابن عبد العزيز وسيرها في خط تطوري متنامي ومستمر، الزيارات المتبادلة والمضطردة بين القيادات السياسية والمسؤولين السياسيين في البلدين لتبادل وجهات النظر في القضايا المشتركة وفي تنسيق مواقف الدولتين في السياسات والقضايا الخارجية، ولعل أهمها زيارة الرئيس علي عبدالله صالح للرياض في 14 تشرين ثاني 2006م، وزيارة ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز لليمن في 31 أيار 2006م [3]، ولعل من أهم الأجهزة الرسمية والفاعلة في توطيد وتنسيق التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين البلدين، مجلس التنسيق اليمني – السعودي، والذي تم تفعيل اجتماعاته في عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز بعد أن شلت حركته منذ عقد التسعينات، بحيث أصبح يعقد بشكل دوري وكل ستة أشهر بدلاً من كل عام، حيث شهدت مدينة المكلا في محافظة حضرموت يوم الأربعاء الموافق 31 أيار 2006م

---

(1) جعشان، صالح ناصر: المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990-2010م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012م، ص148 .

(2) عطيف، محمد: السعودية أولى الدول المانحة تفي بمليار دولار، العربية نت، تاريخ 28 فبراير 2011م . انظر الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2010/02/28/101715.html

(3) العمودي، عمر عثمان سعيد: العلاقات اليمنية – السعودية ومستقبل الألفية الثالثة، صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد 1264، الخميس 1 يونيو 2010م .

أعمال الدورة السابعة عشر لهذا المجلس، وترأس الجانب اليمني في دورة هذا المجلس رئيس الوزراء اليمني عبد القادر باجمال، في حين ترأس الجانب السعودي ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز، وجاء إعادة تفعيل أعمال هذا المجلس في خطوة من السعودية لتسريع الخطى في اختصار عامل الزمن لتحقيق الانضمام الكامل لليمن للمنظومة الخليجية، بموجب تقرير الشراكة بين الدولتين وفتح العديد من مجالات التعاون في قطاعات التنمية والاستثمار واتخاذ الخطوات الجادة في بناء يمن قوي وحديث(1) .

وعلى صعيد آخر بذلت المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين جهود كبيرة في سبيل تقريب المسافات واختصارها بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، وعملت على تسريع عملية تأهيل اليمن وصولاً لانضمامه لمجلس التعاون، حيث بحسب رئيس الوزراء اليمني فإن السعودية هي قاطرة بلاده نحو مجلس التعاون الخليجي، ويكاد يكون هناك إجماع من قبل المراقبين الخليجيين أن الرياض تدعم وبقوة انضمام اليمن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك على اعتبار أن المملكة العربية السعودية هي الراعية الأساسية لتجربة مجلس التعاون الخليجي، والتي تتحمل الجزء الأكبر من تكلفة إنشائه وضمان بقائه بفعل ما تتمتع به من موارد وإمكانات هائلة في المجالات الاقتصادية والبشرية والاستراتيجية، وتتحمل مسؤولية كبيرة في تحقيق أعلى درجات الأمن الإقليمي، وأعلى مستويات التنمية لشعوب منطقة الخليج العربي وتقع عليها العبء الأكبر في أي محاولة لتوسيع نطاق مجلس التعاون، وفي هذا السياق عبر الملك عبدالله بن عبد العزيز غير مرة عن تمنياته بانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً أنها جزء من النسيج الخليجي وأن عملية التأهيل لليمن ستقود حتماً إلى انضمام اليمن إلى المنظومة الخليجية (2).

---

(1) صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد 1295، الخميس 9 نوفمبر 2006م .

(2) أحمد، غراب: قراءة في العلاقات اليمنية السعودية، موقع مأرب برس، الأثنين 13 نوفمبر 2006م . انظر الرابط:

http://www.marebpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=728

ولعل حرص المملكة العربية السعودية على تقريب المسافات واختصارها بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي يقف وراءها العديد من الأسباب أهمها النظرة الواسعة التي أبداها الملك عبدالله بن عبد العزيز تجاه اليمن مفادها أن تأهيل اليمن وتخطيها لحدود العجز والفقر سوف يشكل سنداً أمنياً وسياسياً واقتصادياً للمنطقة الخليجية بكاملها [(1)]. ويبدو أن هذا التوجه السعودي لضم اليمن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية له أيضاً ما يبرره لدى المملكة، فاليمن تشكل ظهرها الجنوبي وعمقها الاستراتيجي، ناهيك عن الحقائق الجغرافية والتاريخية والسياسية التي يفرضها واقع وجود اليمن في منطقة استراتيجية مهمة جنوب الجزيرة العربية بقدراته البشرية الهائلة وإمكاناته الاقتصادية الواعدة مما يجعل منه الامتداد الجغرافي الطبيعي والأمين للمملكة وشعبها.

وهكذا نلاحظ أن العلاقة التي جمعت المملكة العربية السعودية باليمن في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله، قد قامت على أساس من الاحترام المتبادل، نتج عنها حصول اليمن على الكثير من المساعدات السعودية، وإعطاء العمال اليمنيين حق الأفضلية، مما انعكس ذلك ايجاباً على البلدين سواء من حيث استفادة المملكة من الأيدي العاملة اليمنية الرخيصة أو باستفادة اليمن الدعم من تحويلات المغتربين إلى الداخل اليمني، ولم يكد يمضي على فترة حكم الملك عبدالله بن عبد العزيز خمس سنوات حتى وصلت العلاقات السعودية – اليمنية إلى مرحلة من الازدهار والثقة القائمة على الاحترام المتبادل، على نحو لم تصل اليهما في مرحلة سابقة، ويتضح هذا من خلال موقف المملكة من المتغيرات التي حدثت في اليمن عام 2011م وانطلاق ثورة الشباب المطالبة بتغيير النظام السياسي، حيث وقفت المملكة بشكل واضح مع نظام الرئيس علي عبدالله صالح، وينطلق هذا الموقف السعودي من عدة اعتبارات:

1- إن تغيير نظام الرئيس صالح يجعل اليمن تولج بشكل حقيقي في حالة من الانقسام، وهذا ما يعيد اليمن إلى فترة ما قبل 1990م، وهذا ما لا تتمناه المملكة

---

(1) أحمد، قراءة في العلاقات اليمنية السعودية، موقع مأرب برس، الأثنين 13 نوفمبر 2006م .

التي وقفت دوماً تدعو الله العلي القدير أن يجنب اليمن الشقيق كل سوء ومكروه [1].

2- تتشارك اليمن مع السعودية في معركة الحرب على الإرهاب سواء ضد الحوثيين أو القاعدة، ويمثل نظام الرئيس علي عبدالله صالح خير شريك في هذه المعركة بعد أن أثبت تعاونه الكامل مع السعودية والحلفاء الغربيين في هذا الشأن [2].

3- تتخوف السعودية من سقوط اليمن في أتون فوضى سياسية، يتم من خلالها سيطرة القوى المتطرفة على مقاليد الحكم، مما يهدد استقرار المملكة، حيث ستصبح اليمن قابلة للتجنيد السياسي من أطراف خارجية مختلفة في مقدمتها الجمهورية الإيرانية التي تتعاطف مع الحركة الحوثية في شمال اليمن .

لهذه الأسباب لم تشأ المملكة العربية السعودية أن تقف مكتوفة الأيدي جراء ما يحصل على الساحة اليمنية مع وصول الربيع العربي إليها بانطلاق ثورة الشباب اليمنية في 11 شباط 2011م، فبذلت كل ما بوسعها لاحتواء الأزمة من خلال مبادرة تهدف إلى بقاء علي عبدالله صالح في السلطة أو نقل السلطة إلى قوى موالية مقربة من صالح على أقل تقدير، إذ شعرت المملكة مع قيام حركة الاحتجاجات والمظاهرات الشبابية في اليمن وما صاحبها من حالات من عدم الاستقرار السياسي والأمني بفعل الأحداث والتطورات والأزمات الخطيرة التي تتالت بعضها بعضاً في اليمن بعد اشتداد حدة مطالب بعض الجماعات الجنوبية للانفصال عن اليمن الشمالي منذ عام 2009م[3]، وتطور الصراع بين الجيش اليمني والمتمردين الحوثيين إلى ما يشبه حرب أهلية، أن اليمن قد بات هدفاً رئيسياً سائغاً للمؤامرات الإقليمية بداية من إيران التي

---

(1) سري الدين، عايده العلي: اليمن بعد الوحدة، ط1، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت 1996م، ص321 .

(2) طرابلسي، فواز: ثورات بلا ثوار، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2014م، ص197-198.

(3) حميد، علي محسن: التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة، مجلة شؤون عربية، العدد 153، ربيع 2013، ص103 .

تشعل فتيل أزمته في الشمال بدعم الحوثيين ضد النظام، وأيضاً تنظيم القاعدة الذي يشعل فتيل الأزمة في الجنوب [1].

1.2 موقف السعودية من الأزمة اليمنية عام 2011م:

حرصت المملكة العربية السعودية مع تصاعد الأحداث الداخلية في اليمن نتيجة اندلاع المظاهرات والاعتصامات المعارضة للرئيس اليمني علي عبدالله صالح، على الإمساك بشبكة التفاعلات اليمنية الداخلية على نحو يضمن حفظ التوازنات في أي تغيير مقبل بحيث لا يؤدي ذلك إلى تغييرات دراماتيكية تحدث اضطرابات بالجوار الخليجي ومنها المملكة، لذلك قامت السعودية بجهود خليجية كبيرة للتوفيق بين الرئيس اليمني والمعارضة، حيث دعت السعودية في البداية الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة لاجتماع في السعودية لحل الأزمة بين الجانبين، وذلك استناداً للمبادرة الخليجية التي عرضها سفراء مجلس التعاون الخليجي المعتمدون لدى اليمن في شهر ابريل من العام 2011م، وجاءت جهود السعودية هذه شعوراً منها بحجم وخطورة الأوضاع التي قد تجد نفسها بها في حال انهيار نظام علي عبدالله صالح، وما يمكن أن ينتج عنه من آثار على أمن المملكة الداخلي .

لكن حراك الشارع اليمني وتسارع وتيرة الأحداث والأخطاء التي ارتكبها النظام اليمني في تعامله مع المتظاهرين في بداية الثورة أفسدت أي جهد للمملكة كان من الممكن أن يؤدي إلى حل الأزمة في بدايتها، وهذا ما جعل المملكة تنظر بشيء من الامتعاض للدور السلبي الذي لعبه الرئيس اليمني فيما يتعلق بالمبادرات التي قدمها مجلس التعاون الخليجي، ثم جاء بعد ذلك الهجوم الذي تعرض له الرئيس اليمني في 3 حزيران 2011م عندما سقطت قذيفة على القصر الرئاسي أدت إلى اصابته بجروح بليغة غادر على أثرها البلاد للعلاج في المملكة العربية السعودية، ونظرت المملكة لاستضافة الرئيس اليمني للعلاج على أنها فرصة ذهبية للضغط عليه لإنهاء الأزمة

---

(1) هاشم، وحيد: اليمن: مطالب التغيير ومخاطر التشطير، مجلة آراء حول الخليج، العدد61، اكتوبر 2009م، ص23 .

في اليمن، حيث اعتقدت القيادة السعودية أن انهاء الأزمة اليمنية على يديها بتنحي صالح، سيعيد لها الكثير من رصيدها الشعبي داخلياً وإقليمياً[1] .

وفي الوقت نفسه يبدو أن تكتيكات الرئيس اليمني صالح في المناورة بشأن المبادرة الخليجية التي تقدمت بها السعودية وقطر باسم مجلس التعاون الخليجي قد لاقت قبولاً ورضى من قبل القيادة السعودية، حيث استغرقت مماطلة صالح في قبول المبادرة أشهراً مكنت استهلاك طاقة الثورات في الخليج، كما أن وتيرة وإيقاع التقدم في المبادرة الخليجية بشأن اليمن كان يتم الإمساك بها جيداً من قبل السعودية وباقي دول الخليج، التي رأت أن من مصلحتها إطالة التفاوض حول المبادرة لأقصى مدى ممكن، بحيث لا يظهر الرئيس علي عبدالله صالح بمظهر الخائن الذي يتنحى ويترك السلطة بسرعة وبشكل غير لائق، كما كان الهدف العمل على خروجه بأقل خسارة ممكنة، بعد تمتين الواقع ونظام الحكم في اليمن لما بعد اختفائه، وإظهار أن أي ثورة في الخليج ستكون لها مشاكلها الهائلة ولن تتم بسهولة [2].

هذا وقد اشتملت المبادرة الخليجية التي تبنتها الدبلوماسية السعودية على خمسة مبادئ أساسية، وعشرة خطوات تنفيذية تضمنت إيجاد حل عادل وشامل للأزمة اليمنية، من خلال تأليف حكومة بقيادة المعارضة مع منح الحصانة للرئيس اليمني علي عبدالله صالح بعد تقديمه لاستقالته، ووقعت عليها الأطراف السياسية اليمنية في الرياض في 23 تشرين ثاني 2011م، وتمثلت المبادئ الخمسة التي اعتمدت عليها المبادرة بما يلي [3]:

---

(1) العكلوك، فرج: السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، مكة المكرمة، الأربعاء 24 أغسطس 2011م . انظر الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2011/07/2011723718509171O3.htm
(2) الرشيدي، منصور بن عبد الرحمن: الدور الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليمياً (2003-2012م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2012م، ص126 .
(3) نص المبادرة الخليجية المعدلة لحل أزمة اليمن، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12049، الخميس 24 نوفمبر 2011م .

1- أن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره .

2- أن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح .

3- أن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني .

4- أن تلتزم كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنيا

5- أن تلتزم كافة الأطراف بوقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطي لهذا الغرض .

أما الخطوات التنفيذية التي نصت عليها المبادة لتحقيق المبادئ الأساسية سابقة الذكر فهي كما يلي [1]:

1- منذ اليوم الأول للاتفاق يكلف رئيس الجمهورية المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة 50 في المائة لكل طرف على أن تشكل الحكومة خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ التكليف .

2- تبدأ الحكومة المشكلة العمل على توفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنيا.

3- في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق يقر مجلس النواب، بمن فيهم المعارضة، القوانين التي تمنح الرئيس ومن عمل معه خلال فترة حكمه، الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية .

4- في اليوم الثلاثين من بداية الاتفاق وبعد إقرار مجلس النواب بما فيه المعارضة لقانون الضمانات يقدم الرئيس استقالته إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنابة بعد مصادقة مجلس النواب على استقالة الرئيس .

5- يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوما بموجب الدستور.

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12049، الخميس 24 نوفمبر 2011م .

6- يشكل الرئيس الجديد (هنا المقصود المنتخب) لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد .

7- في أعقاب اكتمال الدستور الجديد يتم عرضه على استفتاء شعبي.

8- في حالة إجازة الدستور في الاستفتاء يتم وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديد.

9- في أعقاب الانتخابات يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تشكيل الحكومة.

10- تكون دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي شهودا على تنفيذ هذا الاتفاق .

وقد لاقت هذه المبادرة الخليجية في نصها والسعودية في روحها، قبولاً لدى الجامعة العربية ومختلف الأطراف الدولية التي رأت في قيادة المملكة العربية السعودية للمبادرة ضماناً أكيداً لنجاحها، وزيادة في أهميتها نظراً لما تتمتع به المملكة من حضور واحترام في الشارع اليمني سواء من قبل المعارضة اليمنية أو القيادة السياسية الممثلة بالرئيس علي عبدالله صالح .

وفعلاً تنازل الرئيس صالح عن صلاحياته لنائبه عبد ربه منصور هادي لحين انتخاب رئيس جديد للبلاد، وغادر صالح اليمن في 23 كانون ثاني 2012م إلى سلطنة عمان ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية للعلاج، ثم استقر به المقام في المملكة العربية السعودية، وفي 21 شباط 2012م تم إجراء انتخابات رئاسية فاز بها عبد ربه منصور الذي أعلن عن ترشحه للرئاسة كمرشح توافقي، وحصل على دعم واسع من جميع الأطراف اليمنية بما فيهم شباب الثورة، مما جعله الرئيس المؤقت لفترة انتقالية لمدة عامين، كما تم تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة محمد سالم باسندوه،

وشاركت المعارضة السياسية التقليدية ممثلة بأحزاب اللقاء المشترك بنصف الحقـائب الوزارية وذلك تنفيذاً لما جاء في المبادرة الخليجية [1].

نلاحظ مما سبق أن المبادرة السعودية لحل الأزمة اليمنية جاءت بارقة أمل لحقن الدماء والبحث عن حل يقوم على التوافق السياسي بين طرفين (الحاكم والمعارض)، في وقت لم يستطيع أي منهما إلغاء الآخر أو التنازل له، مما جعل من المبادرة السعودية مخرج وحل يتضمن انتقالاً للسلطة خوفاً من استمر الثورة وانفجار الوضع وخروجه عن السيطرة خاصة أن انفجار اليمن إن تم فسيهدد منطقة شبه الجزيرة العربية بأكملها وهناك من سيكون سعيداً بذلك على المستوى الإقليمي ولعل أبرز هؤلاء الجمهورية الإيرانية [2].

وممَّا تجدر الإشارة إليه هنا أن جهود المملكة العربية السعودية لحل الأزمة اليمنية وإنجاح مرحلة الحوار الوطني والمصالحة الشاملة في اليمن جاءت حرصاً منها على أمن واستقرار اليمن ومنعاً للتشظي وانعكاساته الخطيرة، خاصة وأن هناك عوامل خطيرة رافقت الربيع العربي في اليمن وأخذت تهدد سلامته ووحدة أراضيه، وكان من أهمها التدخل الإيراني وتنظيم القاعدة وقضية الجنوب والحوثيين [3].

فقد نظرت إيران إلى ثورة اليمن على أنها ثورة شعبية تسعى إلى تغيير الواقع السياسي، ووصفتها على أنها جاءت متأثرة بالأفكار والثورة التي قام بها مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله الخميني عام 1979م، كما وجدت إيران في الثورة اليمنية فرصة لدعم أنصارها الحوثيين الذين استغلتهم إيران واستطاعت تحويلهم إلى مصدر قلق ليس للداخل اليمني فحسب، فهي لم تكن على خلاف جوهري مع الحكومة اليمنية المركزية بقيادة علي عبدالله صالح، بل حولتهم إلى مصدر قلق

---

(1) النعمـاني، محمد: ثـورات الربيـع العربـي مـا بـين الاحتـواء والالتفـاف والاختطـاف ووصـول الإسـلاميين إلـى السلطة، المشهد السياسي اليمنـي (القضية الجنوبيـة)، صـحيفة الحـوار المتمدن، العدد 3868، الثلاثاء 2012/10/2م .

(2) مجلة شؤون عربية، العدد 150، صيف2012م، ص84-85 .

(3) باكير، علـي حسين: الثورات المجهضة: سوريا واليمن نموذجا، مجلة شؤون عربيـة، العدد 150، صيف2012م، ص84 .

للمملكة العربية السعودية، وظهر ذلك واضحاً في الحرب الحوثية الأخيرة عام 2010م[1].

وهناك من يشير إلى أن إيران استطاعت استقطاب عدد غير قليل من شباب الثورة اليمنية مقابل توسيع دائرة السخط الشبابي والثوري ضد سياسة المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال إثارة الإشاعات التي تتهم المملكة العربية السعودية بمحاولة إجهاض الثورة أو حتى تأخير نجاحها [2].

ولم يقف أثر التمدد الإيراني لليمن خلال أحداث الربيع العربي عند المستوى السياسي والإعلامي فحسب، بل تعدى الأمر إلى الدعم المالي والعسكري وشراء الولاءات بالمال والوعود، فقد مدت إيران خيوط تحالفاتها مع عدد من الشخصيات السياسية والواجهات الاجتماعية في عدد من المناطق اليمنية كتعز وغيرها من محافظات جنوب اليمن السنية كما هو الحال لعلاقاتها مع نائب الرئيس السابق علي سالم البيض [3]. حيث تفيد المعلومات المؤكدة أن علي سالم البيض اتصل بالحوثيين أثناء ثورة سباب التغيير، وتم تبادل زيارتين بينهما خلال عام 2011م، وقد أثمرت تلك الزيارات عن اتفاق استراتيجي يتمثل في التزام الحوثيين بتقديم الدعم المالي المطلوب لكل الفعاليات والمناشط التي يقوم بها عناصر الحراك في الجنوب، وتكفلهم بعلاج الجرحى من عناصر الحراك إما داخلياً أو خارجياً إذا تطلب الأمر، فضلاً عن

---

(1) فحص، حسن: إيران والربيع العربي – رؤية مصلحية وصراع على التبني، منشور ضمن كتاب: الخليج والربع العربي، الدين والسياسة، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي 2013م، ص213 .

(2) الغابري، محمد: إيران .. سياسة الاستقطاب في اليمن: الدوافع، الأهداف، المخاطر، موقع الأهالي نت، الثلاثاء 28 أغسطس 2012م . انظر الرابط:

http://alahale.net/article/5316

(3) البكيري، نبيل: تمدد إيراني يملأ فراغا خليجيا في اليمن (ربيع طائفي)، مجلة المجلة، العدد 1585، يوليو – تموز 2013، ص 21.

المساهمة في تقديم الدعم والرعاية لأسر قتلى الحراك في أية مواجهات مع السلطة، وكان من نتائج التقارب بين الحوثيين والحراك الجنوبي ما يلي [1]:

1- حدوث تقارب مباشر ما بين زعيم الحراك الجنوبي علي سالم البيض مع إيران، وذلك من خلال لقاءات عقدها الرئيس البيض في العاصمة اللبنانية مع ممثلين إيرانيين بتنسيق وسطاء من شيعة لبنان .

2- ذهاب وفد من عناصر الحراك إلى طهران تحت غطاء حضور ما سمي ب " مؤتمر الصحوة الإسلامية "، وتكون ذلك الوفد من سبعة أشخاص من زعماء الحراك الجنوبي الانفصاليين البارزين، وحصل ذلك الوفد على طمأنة من قبل الإيرانيين بتقديم الدعم المالي المطلوب للحراك الانفصالي عبر مكتب الحوثي في صعدة .

كذلك لم يقف شر التدخل الإيراني في الشأن اليمني عند هذا الحد بل تجاوزه لمد المعارضة بالسلاح، فبعد توقيع المبادرة الخليجية تمكنت الأجهزة اليمنية من إيقاف عدد من محاولات تهريب الأسلحة إلى اليمن، مثال ذلك ما حصل مع السفينة جيهان 2 الإيرانية التي تم إيقافها وتفريغ حمولتها في ميناء عدن بحضور رئيس جهاز الأمن القومي ووزير الداخلية اليمني، وهذا ما ولد الإمتعاض من قبل السياسة اليمنية ضد إيران، ودفعهم إلى تحذير إيران من التدخل في الشأن اليمني، ونذكر من ذلك ما قاله الرئيس عبد ربه منصور هادي في خطاب له أمام حشد من قادة الجيش اليمني في الكلية الحربية في 29 أيلول 2012م، حيث قال " إن على اخوتنا في إيران أن يرفعوا أيديهم من التدخل في شؤون اليمن "، وتكرر مثل هذا الاتهام لإيران بالتدخل في الشؤون اليمنية على لسان أكثر من مسؤول يمني، كمسؤول ملف الهيكلة في وزارة الداخلية اللواء رياض القرشي الذي قال " إن السلاح الذي كان على متن السفينة جيهان 2 كان متوجهاً للحوثيين " [2].

---

(1) صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3868، الثلاثاء 2012/10/2م .

(2) البكيري، تمدد إيراني يملأ فراغا خليجيا في اليمن، ص22-23 .

أما بالنسبة إلى تنظيم القاعدة الذي يتخذ من اليمن مركزاً ومقراً له منذ أن نجحت المملكة العربية السعودية من السيطرة عليه وطرده خارج حدودها، نجد أن التنظيم قد استغل هشاشة الدولة اليمنية والصراع داخل الأجهزة والمؤسسات الرسمية، والصراع على المرحلة الإنتقالية فيما بعد عهد علي عبدالله صالح، والاختلاف بين جميع المكونات على المبادرة الخليجية فيما بعد توقيعها، لتحقيق اختراقات واسعة على الأرض، حيث قام التنظيم بالسيطرة السريعة على عدد من المناطق اليمنية، مهدداً بذلك اليمن ومستدرجاً التدخل الدولي المباشر في المنطقة، ولا سيما التدخل الأمريكي[1].

وقد ساهم التقاء القاعدة مع إيران في رفع شعارات معادية لأمريكا والغرب، في وقوفهم معاً صفاً واحداً وهذا ما شكل تهديداً آخر لاستقرار المملكة العربية السعودية خاصة وأن النظام السياسي في اليمن عمد مع تزايد حدة ثورة المعارضين إلى نظامه، إلى استخدام ورقة القاعدة في معركته مع معارضيه، وهذا ما جعل الفرصة سانحة للتنظيم لإعادة نشاطه خاصة وأن التنظيم كان في السابق يستهدف المملكة في المقام الأول، ثم أن وجود تنظيم القاعدة في المنطقة النائية، شرق العاصمة صنعاء وبالقرب من الحدود الصحراوية للمملكة العربية السعودية [2]، كان من العوامل التي أثارت الحساسية لدى المملكة ودفعتها للإسراع في إيجاد حل للأزمة اليمنية، قبل أن تجد القاعدة في حالة الفلتان الأمني والسياسي في اليمن فرصة لها لإعادة نشاطها متجاوزة حدود اليمن للجوار الخليجي، خاصة وأن القاعدة في اليمن تضم بين صفوفها عدداً كبيراً من المتشددين السعوديين الفارين من وجه العدالة، والذين لا يزالوا طليقين في اليمن، وهم يشكلوا تهديداً حقيقياً ومتزايداً للمملكة كلما سنحت الفرصة لهم بذلك، ومثال

---

(1) باكير، الثورات المجهضة، ص86 .

(2) جعشان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن، ص155 .

ذلك ما حدث عام 2009م عندما عاد أحد هؤلاء السعوديين من اليمن للمملكة وحاول اغتيال مسؤول مكافحة الإرهاب الأمير محمد بن نايف[1] .

نلاحظ مما سبق أن إيران شكلت بالتحالف مع الحراك الجنوبي الانفصالي بزعامة علي سالم البيض، ومع الحركة الحوثية بزعامة عبد الملك الحوثي، ثالوثاً سعت من خلاله إلى تنفيذ مشاريعها التمددية في اليمن، نظراً لأن اليمن تمثل البوابة الجنوبية للوطن العربي عموماً والجزيرة العربية والخليج العربي بشكل خاص، أضف إلى ذلك أن لليمن أهمية كبيرة بالنسبة للإستراتيجية الإيرانية كونها تعد العمق الاستراتيجي للملكة العربية السعودية والخليج، وخاصرتها الجنوبية، التي تسعى إيران لتطويقها بعد أن نجحت في تطويق خاصرة المملكة الشمالية ممثلة بسقوط العراق في كماشة المشروع الإيراني وبموافقة أمريكية، وبعد أحداث اليمن أصبح السيناريو الإيراني أكثر وضوحاً وهو تطويق المنطقة العربية وتشكيل ما أطلق عليه اسم الهلال الشيعي الممتد من الباكستان مروراً بإيران فالعراق فسوريا فلبنان، ومن ثم التوجه لإشعال فتيل الأقليات الشيعية في الخليج العربي، وما يجري حالياً في سوريا من تدخل إيراني مباشر في القتال من خلال قوات الحرس الثوري الإيراني أو غير مباشر من خلال قوات حزب الله اللبناني [2]، هو خير دليل على السيناريوهات والمشاريع الإيرانية المرسومة للمنطقة العربية، من هنا وإدراكاً من المملكة العربية السعودية لهذه المشاريع والسيناريوهات الإيرانية وخطر القاعدة، جاء حرصها على إيجاد حل سلمي وشامل للأزمة اليمنية من خلال المبادرة الخليجية التي فوتت المملكة من خلالها الفرصة على إيران لمزيد من التغلغل الإيراني في اليمن ومن ثم في المنطقة الخليجية عامة .

ولعل ما حدث أمام مبنى الأمن القومي من مواجهة دامية في 9 حزيران 2013م، لهو مؤشر مبكر وخطير على ما تخشاه المملكة العربية السعودية والحكومة

---

(1) بوتشيك، كريستوفر: الحرب في صعده: من تمرد محلي إلى تحد وطني، مؤسسة كارينغي، برنامج الشرق الأوسط، العدد 110، نيسان / ابريل 2010، ص18 .

(2) بشارة، عزمي: سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2013م، ص528 .

اليمنية المؤقتة من تهديد إيراني يترصد المنطقة برمتها، حيث تم حشد مظاهرة كبيرة لأنصار جماعة الحوثي الممولة إيرانياً أمام مبنى الأمن القومي اليمني مطالبين بإطلاق سراح عدد من المتهمين بالتخابر مع إيران والتجسس لصالحها، والذين تم القبض عليهم عام 2012م، وبعد مواجهة دامية راح ضحيتها 13 فرداً من جماعة الحوثيين التي اتخذت من الحادث أداة للضغط والتصعيد على المستوى السياسي، وهددت الحركة باستمرار التظاهر وبتعليق مشاركتها في الحوار الوطني إذا لم يتم إطلاق العناصر المحتجزة في مبنى الأمن القومي، فما كان من الرئيس هادي إلا أن رضخ لمطالب هذه الجماعة وإطلاق سراح معتقليها، في بادرة خطيرة تؤكد مدى ما باتت تمثله جماعة الحوثيين من قوة ضغط بفعل تعاظم النفوذ الإيراني المساند لها[1] .

1.3 موقف السعودية من الحركة الحوثية:

أ- نشأة الحركة الحوثية وتطورها:

الحوثيون أو الحوثية أو الشباب المؤمن – كما يسمون أنفسهم – هي حرة دينية ذات تنظيم سياسي وعقائدي، يسعون لاسترداد الإمامة، ويعتنقون أفكار وعقائد الإثني عشرية، والحركة في أصلها فرقة من فرق الزيدية وتسمى الجارودية، وهي أقرب الفرق للإثني عشرية، وتنسب الحركة الحوثية إلى الأب الروحي والمؤسس الحقيقي لها وهو بدر الدين الحوثي (1926– 2005م)، وقد كانت بدايتها منذ عام 1982م، وهذا ما أكده وزير الداخلية اليمني رشاد العلمي في خطاب له أمام البرلمان اليمني بقوله: إن الحركة الحوثية – التي وصفها بالبذرة الشيطانية – بدأت منذ عام 1982م، إبان الحرب العراقية – الإيرانية، وأن خلايا تشكلت لهذه الحركة ما بين عامي 1983

(1) البكيري، نبيل: التمدد الإيراني في اليمن، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12642، الثلاثاء 9 يوليو 2013 .

و1984م بدعم إيراني، وقامت بأعمال إرهابية خلال تلك الفترة كان منها الإعتداء على السفير السعودي باليمن[1] .

وكانت الحركة الحوثية قد نجحت في عام 1986م بتشكيل تنظيم لها عرف باسم " اتحاد الشباب "، وفي عام 1990م مع إعلان قيام الوحدة اليمنية تم إبعاد اسم اتحاد الشباب واستبداله بتنظيم " الشباب المؤمن "، وبدأ التنظيم نشاطه بإنشاء العديد من المراكز العلمية الصفية التي تدرس العلوم الدينية والشرعية للمذهب الزيدي باشراف عدد من علماء الزيدية في محافظة صعدة شمال اليمن التي تمدد على الحدود مع المملكة العربية السعودية، وبلغ تيار الشباب المؤمن ذروته في الانتشار عام 1998م، ثم تعرضت قيادته إلى الإنقسام إلى تيارين، أحدهما طالب بالإنفتاح على الآخرين وتجديد منهجه، والأخر آثر الالتزام بالنهج والمدرسة الزيدية التقليدية، وأخذ الشرخ بالإتساع بين الفريقين حتى ظهر للعلن عام 2000م، حيث تمكن حسين بدر الدين الحوثي بمساعدة أخيه محمد بدر الدين الحوثي من فرض نفسه على الشباب المؤمن وأخذ يسير بالتنظيم بمنحى آخر[2] . ففي عام 2002م رفع حسين بدر الدين الحوثي شعار " الموت لأمريكا والموت لإسرائيل "[3]، ولم تلبث جماعة الشباب المؤمن في هذا العام أن اتخذت موقفاً مضاداً للسلطة[4]، وتشير بعض المصادر إلى أن حسين الحوثي تلقى تأهيلاً عالياً في إيران من خلال ذهابه إليها والنهل من منبعها الصفوي،

---

(1) مجموعة باحثين: الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، صنعاء 2008م، ص111-121 .

(2) أبو راس، محمد عزان: قراءة لنشأة الحوثية وأهدافها ومستقبلها، موقع نافذة مصر، 2009/11/18م. انظر الرابط :

http://www.egyptwindow.net/Details.aspx?Kind=9&News_ID=536

(3) مجموعة باحثين: الحوثية في اليمن، ص126 .

(4) جعشان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن، ص97 .

في سبيل القيام بهذا الدور على أساس التقاء المصالح [1]، ثم تحولت الحركة منذ عام 2004م من حركة ثقافية دينية إلى حركة سياسية عسكرية بسبب الحرب التي خاضتها القوات اليمنية ضدها، وأخذت الجماعة منذ هذه السنة تعرف باسم " الحركة الحوثية "، وأصبح أسمها يقرن بمنطقة صعدة التي غدت مركزاً لها [2].

ب- الصراع بين الحوثيين والحكومة اليمنية:

خاضت الحكومة اليمنية ست جولات من الحروب أو الصراع مع الحوثيين، خلال الفترة من (2004-2010م)، دون أن تنتهي أي من هذه الجولات الست بنصر حاسم لأي من الطرفين، وكانت الحرب الأولى قد استمرت من حزيران 2004م إلى أيلول 2004م، وجاءت بسبب تعطيل تنظيم الشباب المؤمن لخدمات المسجد في صعدة وخروجهم بمظاهرات مناهضة للحكومة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وسرعان ما امتدت الإضطرابات إلى صنعاء فحاولت الحكومة اعتقال زعيم الحركة الحوثية حسين بدر الدين الحوثي حيث اتهمته باثارة الاضطرابات، وهذا ما أدى إلى اشتباك القوات الحكومية مع المتمردين الحوثيين وانتهت هذه الجولة من الحرب باغتيال حسين الحوثي واعلان الحكومة اليمنية النصر من جانب واحد[3] . ثم جاءت الجولة الثانية من الحرب من آذار 2005م إل أيار 2005م، حيث بعد إغتيال حسين الحوثي تولى والده بدر الدين الحوثي زعامة الحركة الحوثية فاتهمت الحكومة اليمنية بدر الدين الحوثي باستئناف التمرد إلا أن بدر الدين الحوثي توفي لأسباب طبيعية في شباط 2005م فتولى اثنان من أبنائه وهم عبد الملك ويحيى الحوثي قيادة الحركة وعملوا على تصعيد الموقف ضد الحكومة وسرعان ما تحولت الاتهامات بين ابناء بدر الدين الحوثي والحكومة إلى سلسلة من المناوشات والاشتباكات المسلحة استمرت لمدة

---

(1) الجازي، ممدوح بريك: النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة (2003-2010م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2011م، ص63-64 .

(2) الدوسري، نايف بن سعد: الحركة الحوثية، دراسة منهجية شاملة، ط1، دار الصحوة العالمية للطباعة والنشر، 1432هـ، ص8-9 .

(3) بوتشيك، الحرب في صعده، ص12 .

شهرين وانتهت بإعلان الحكومة انتهاء العمليات العسكرية من جانب واحد وإعلانها انها انتصرت بهذه الحرب ، وخلال الفترة من تشرين ثاني 2005م وحتى أوائل عام 2006م نشبت الجولة الثالثة من الحرب بسبب قيام نزاع مسلح بين فبيلة همدان الموالية للحكومة وبين قبائل تدعم الحوثيين، ونظراً للضغوط التي تعرضت لها الحكومة لوقف القتال قبل بدء التصويت في انتخابات 2006م الرئاسية والبلدية أصدر صالح عفواً عن الحوثيين وأمر بوقف القتال[1] .

أما الجولة الرابعة من الحرب فكانت ما بين كانون ثاني 2007م وحتى حزيران 2007م، وكان سببها تهديدات الحوثيين للجالية اليهودية المحلية في محافظة صعدة، وتصاعد القتال بسرعة إلا أن وضعت الوساطة القطرية في منتصف حزيران 2007 حداً لهذه الجولة من خلال ما يسمى باتفاق الدوحة[2]، في حين استمرت الجولة الخامسة من الحرب من آذار 2008م إلى تموز 2008م، وخلال هذه الحرب تمكن الحوثيون من توسيع دائرة المواجهات من محافظة صعدة إلى منطقة بني حشيش في محافظة صنعاء وحرف سفيان في محافظة عمران، وانتهت هذه الحرب باعلان الرئيس صالح وقفاً أحادي الجانب لإطلاق النار في الذكرى الثلاثين لتوليه الحكم [3]، وأخيراً كانت الجولة السادسة من الحرب والتي استمرت من آب 2009م وحتى شباط 2010م، وجاءت بسبب اختطاف الحركة الحوثية إلى تسعة من عمال الإغاثة الأجانب في محافظة صعدة وإعدام بعضهم، وقد لقيت هذه الحرب اهتماماً عربياً وخليجياً كبيراً ومغايراً للجولات الأخرى بسبب تمادي الحوثيين ودخولهم حرباً مع المملكة العربية السعودية بعد توغلهم في الأراضي السعودية وقتلهم عدداً من حرس الحدود السعوديين . وانتهت هذه الحرب بتوقيع الحكومة اليمنية اتفاق لوقف اطلاق النار مع الحركة الحوثية، بعد أن تمكنت القوات السعودية من رد التوغل الحوثي داخل

---

(1) مجموعة باحثين: الحوثية في اليمن، ص204–209 .

(2) عبد المعز، سالى: الحوثيون في اليمن .. مخاوف من نشوب حرب جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، المجلد 44، يوليو 2009م، ص293 .

(3) الدوسري، الحركة الحوثية، ص86–87 .

أراضيها، وبعد أن أنهكت الحرب القوات الحكومية اليمنية والقوات الحوثية [1]، ولا يزال وقف إطلاق النار صامداً حتى تاريخ كتابة هذه السطور على الرغم من حدوث بعض الاشتباكات المتقطعة أحياناً .

ج- التدخل السعودي في الصراع الحوثي اليمني:

لقد جرى إقحام المملكة العربية السعودية في الصراع بين الحكومة اليمنية والحركة الحوثية في الخطاب التعبوي للحوثيين وعلى الصعيد الإعلامي لهم قبل استهدافهم لها بفترة طويلة، وكان الهدف من ذلك هو سعي أتباع الحركة الحوثية إلى إظهار وجود صراع طائفي سياسي تتولى السعودية جزءاً منه، لكن السعودية على الرغم من كل هذا ومن كل ما ردده البعض من المراقبين عن دعمها لليمن بالسلاح والمال وغير ذلك من المعلومات، سارت المملكة على مبدأ عدم التدخل في الصراع منذ بدايته عام 2004م، تاركة للحكومة اليمنية معالجة المشكلة بنفسها[2] .

وهناك من يشير إلى أن التدخل السعودي في الصراع اليمني – الحوثي كان منذ الجولة الرابعة حضت المملكة من قيام تحالف بين الحوثيين وإيران التي دعمت المتمردين الحوثيين مادياً وعسكرياً وسياسياً بهدف خلق تمرد شيعي على الحدود السعودية، مع وجود بعض المعلومات التي تشير إلى تلقي بعض العناصر الحوثية لتدريبات عسكرية في إيران، نشطت المملكة بتقديم المساعدات المادية الرسمية المباشرة للحكومة اليمنية بهدف مواجهة أعمال التمرد والعنف والإرهاب، حيث يبدو أن المملكة خشيت من إنهيار استقرار اليمن وعجزها عن حفظ الأمن وفرض سيادتها على أراضيها، لما ينعكس ذلك على المملكة ويشكل تهديداً مباشراً لاستقرارها، وبذلك فإن للمملكة العربية السعودية مصلحة حقيقية في تحقيق الاستقرار والأمن في اليمن من خلال التصدي للتمرد الحوثي، ومواجهة الإرهاب والتطرف حماية لأمنها واستقرارها[3].

---

(1) راشد، سامح: الدولة والحوثيين – قراءة في جوهر الصراع، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009م، ص154 .

(2) ستراك، نيكول: الحرب في صعده ومستقبل اليمن، مجلة آراء حول الخليج، العدد 61، أكتوبر 2009م، ص30 .

(3) عبد المعز، الحوثيون في اليمن، ص292-293 .

هذا ناهيك عن أن محافظة صعده الواقعة في أقصى الشمال الغربي من اليمن تحاذي المملكة العربية السعودية، لذلك فإن أي وضع غير طبيعي فيها سيكون من الطبيعي أن تكون السعودية أول المتأثرين به، فكيف إذا كان هذا الوضع تمرداً عسكرياً ذا خلفية ايديولوجية يحمل فكرة معادية من حيث التوجه المذهبي والسياسي للسعودية ؟! . لذلك كان بديهياً أن تنظر السعودية بعين من الريبة والحذر لهذا الفاعل الجديد بجوارها والذي بدأ يتغلغل في دول المنطقة الخليجية ومنها السعودية، فكان من الطبيعي إذن أن يكون للسعودية موقف من هذا التمرد باعتباره يشكل تهديداً لأمنها القومي، لكن مع ذلك بالغ الحوثيون باتهام السعودية منذ الجولة الأولى للحرب، إلى درجة اتهامهم إياها بتقديم ذخيرة وأسلحة مرسوم عليها شعار المملكة إلى الجيش اليمني الذي يقاتل في صعدة، وأنها تشق الطرق في الجبال لمحاصرة الحوثيين، وانها تقوم بأعمال قصف داخل الأراضي اليمنية، وأنها ايضاً تقد الغذاء والتمويل للجيش اليمني في حربه ضدهم وإلى غير ذلك من التهم [1] .

ومع ذلك بقيت مسألة الدعم السعودي للحكومة اليمنية ووقوفها ضد الحركة الحوثية مجرد تخمينات حتى كان الأسبوع الأول من شهر نوفمبر عام 2009م عندما تسلل جماعة من الحوثيين المسلحين إلى داخل الأراضي السعودية وأطلقوا النار على حرس الحدود وقتلوا جندياً وأصابوا آخرين، ولعل القيادة الحوثية كانت تعتزم تدويل الصراع من خلال السيطرة على جبل دخان الذي يقع نصفه داخل الأراضي السعودية[2]، ومن خلال إطلاق النار على حرس الحدود السعوديين، كما ربما يكون الاعتداء على الأراضي السعودية جاء كمحاولة من قبل الحوثيين لمعاقبة السعودية على تعاونها الضمني مع الحكومة اليمنية والسماح للجيش اليمني بعبور الأراضي السعودية لتطويق مواقع المتمردين الحوثيين، ومهما يكن من أمر فقد أدت حادثة الاعتداء الحوثي إلى إنخراط المملكة العربية السعودية علناً في صراع مع الحوثيين، عبر شن عمليات عسكرية كبيرة ضد الحوثيين، حيث اعتبرت المملكة أن الحوثيون قد

---

(1) مجموعة باحثين: الحوثية في اليمن، ص276–278 .

(2) الدوسري، الحركة الحوثية، ص88 .

تجاوزوا الشريط الحدودي وخرقوا سيادتها على أراضيها، ومن هنا قامت القوات السعودية بقتال الحوثيين بهدف إخراجهم من داخل الأراضي السعودية، واشترطت عودتهم عشرات الكيلومترات داخل الأراضي اليمنية لإيقاف القتال وقد قام الجيش السعودي بالسيطرة الكاملة على أراضيه، كما قام قائد التمرد الحوثي عبد الملك الحوثي بإعلان الانسحاب من أراضي المملكة العربية السعودية وموافقته على شروط الحكومة اليمنية . من جانبها أعلنت الحكومة اليمنية عن ترحيبها بالتصدي السعودي للحوثيين وإلحاق الهزيمة بهم، متمنية في الوقت نفسها من السعودية المزيد من الإجراءات ضد الحوثيين، فقد قال مصدر في وزارة الدفاع اليمنية أن عبد الملك الحوثي " لم يعلن انهاء مغامراته الفاشلة إلا من وهن وضعف وشعور بالهزيمة الكبيرة التي لحقت به وبزمرته بعد أن تم دحرهم من المواقع التي قاموا بالاعتداء عليها كافة حيث تم تلقين الحوثيين الضربات الموجعة والساحقة سواء من جانب القوات السعودية أو القوات اليمنية "، وأضاف المصدر " أن ما أعلنه الارهابي عبد الملك الحوثي بشأن الانسحاب من الأراضي السعودية، ليس سوى محاولة جديدة للمراوغة والكذب والخداع " (1)، ويبدو أن في هذا التصريح فيه كلام مبطن يراد منه تحريض الســـعودية للقيام بمزيد من الضربات ضد الحوثيين .

ومما لا شك فيه أن السعودية قد تحركت سريعاً لتصفية الوجود الحوثي من أراضيها، إذ تشير السرعة التي تم بها التدخل، والطلعات المكثفة لسلاح الطيران السعودي وقصفه للمواقع الحوثية، إلى أن القوات السعودية كانت مستعدة للرد، بدليل ما أبداه بعض المسؤولين السعوديين من قلق إزاء تدهور الأوضاع في اليمن لبعض الوقت قبل عملية التوغل (2)، كما أن القيادة السعودية كانت تدرك الدور الإيراني في ما يحدث في صعده وعلى حدودها وماذا يراد من ذلك، من هنا جاء الرد السعودي رداً

---

(1) الجرباني، حسين ؛ مدابش، عرفات: وزارة الدفاع اليمنية: إعلان الحوثي الانسحاب من الأراضي السعودية " كذب ومراوغة "، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11385، الجمعة 29 يناير 2010م .

(2) بوتشيك، الحرب في صعده، ص18 .

مزدوجاً ضد الحوثيين وضد من يقف خلفهم وخاصة إيران، ذلك أن تمرداً بحجم التمرد الحوثي عدداً وعتاداً وتسليحاً وتدريباً، يشير إلى أنه يتلقى دعماً خارجياً مادياً ولوجستياً هائلاً، وهذا ما أعجز الجيش اليمني في ست جولات من الحروب ولمدة ستة سنوات متتالية من إنهائه أو حسمه .

وهناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى دعم إيران للحركة الحوثية في اليمن حتى عام 2010م، نذكر منها (1):

1- العلاقات القوية التي تربط بين الثورة الإيرانية والعائلة الحوثية التي ازدادت عقب الإقامة القسرية لـ " بدر الدين الحوثي " في إيران في قم، بعد خلافه مع علماء المذهب الزيدي حول قصر الإمامه في البطنين الهاشميين " الحسن والحسين " دون غيرهما، وذلك تفادياً للحرج مع حكام صنعاء الجمهوريين، ولم يعد إلى اليمن إلا عقب قيام الوحدة اليمنية بعد وساطة عدد من علماء الزيدية لدى الرئيس اليمني علي صالح .
2- ما أثير عن زيارات قام بها حوثيين إلى إيران بهدف التنظيم والتدريب، ناهيك عن الزيارات السرية لخبراء عسكريين إيرانيين، تضمنت لقاءات سرية مع جماعات مرتبطة باتحاد الشباب المؤمن، ناهيك عن الدعم الإعلامي الإيراني الواضح خاصة من جانب وسائل الاعلام المحسوبة على تيار مرشد الثورة .
3- تجمع مئات من علماء الدين في إيران أمام السفارة اليمنية في طهران إبان الجولة الثالثة من الحرب بين الحكومة اليمنية والحوثيين في أواخر عام 2005م، للتعبير عن احتجاجهم على ما أسموه بالمجازر التي ترتكب ضد الشيعة في اليمن، مطالبين بطرد السفير اليمني من طهران، وتغيير اسم الشارع الذي تقع فيه السفارة اليمنية إلى اسم الحوثي .

تكشف هذه الحقائق حقيقة الدور الإيراني فيما يجري في اليمن، فبعد أن أوجدت إيران لنفسها موطئ قدم في العراق، أخذت تسعى وبشكل حثيث لأن تمتلك وجوداً

---

(1) طاهر، أحمد: اليمن والحوثيين – حدود ودلالات الدور الخارجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009م، ص160-161 .

مماثلاً في اليمن، أما عن لماذا اختارت إيران اليمن بالذات لأن تكون وجهه و مقصد لها ؟ يكشف لنا الواقع عن الوجود والدعم الإيراني للحركة الحوثية أنه جاء تسويقاً للمشروع الإيراني الساعي إلى ثلاثة أهداف (1):

1- مد مظلة الثورة الإسلامية والحضور والتمدد والاختراق الإيراني الكامل داخل المنطقة العربية بحجة غياب مشروع عربي متكامل .

2- تسويق معادلات سياسية جديدة بوجود فراغ في المنطقة، وأن إيران هي الأقرب والأجدر على ملئ هذا الفراغ .

3- تطويق المملكة العربية السعودية التي تتزعم العالم السني وتقف حجر عثرة في سبيل تحقيق طموحاتها في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية كافة .

وتطبيقاً لهذه الأهداف اتبعت إيران استراتيجية للربط بين الشيعة في مختلف أنحاء المنطقة (العراق – بلاد الشام – البحرين – اليمن)، بحيث يكون للشيعة مرجعية واحدة هي طهران، ولما لم يكن للإثني عشرية موطئ قدم في اليمن، فقد سعت إيران للتقارب مع الزيدية ودعمها لتكون ذراعها في اليمن وهذا ما أوجد الحوثية وقوى من نفوذها في المنطقة حتى وصل بها الأمر خلال الجولة السادسة من حروبها مع الحكومة اليمنية للتجرؤ بدخول الأراضي السعودية والاعتداء على حرس الحدود السعوديين، وهذا ما أدى إلى وقوع المواجهة المباشرة والعلنية بين القوات السعودية والحوثيين، تلك المواجهة التي توقع البعض أن تمتد لتتحول إلى مواجهة سعودية إيرانية، إلا أن السعودية استطاعت بحكمة وبسرعة رد الفعل أن تسحب فتيل أزمة جديدة في منطقة الخليج وتفوت الأمر على المتربصين بأمنها، وتحسم الموقف لصالحها، حيث حرصت المملكة في كل ما صدر عنها من تصريحات منذ بداية العمل العسكري ضد الحوثيين على عدم الاندفاع في الحرب والتمسك بتصفية ملفها الحدودي دون نقله إلى العمق الإيراني، حيث أظهرت السعودية خلال الحرب دعمها لمنطق سيادة الدولة اليمنية، كما انها قامت بضبط التغطية الإعلامية وتصريحات

---

(1) طاهر، اليمن والحوثيين، ص161 .

المسؤولين السعوديين تفادياً لتحقيق الهدف الإيراني بجر السعودية إلى مواجهة مباشرة مع إيران[1]، أو إظهار الحرب على أنها بين ندين.

فقد حرصت السعودية طوال فترة الحرب والمواجهة مع الحوثيين على استخدام مصطلح "المتسللين"، والابتعاد عن إطلاق تسمية الحوثيين، لإظهار الطبيعة الدفاعية للإجراءات السعودية في وجه اعتداء من قبل جماعات غير مرغوب بها "متسللين"، كما أظهرت التصريحات السعودية والعمليات العسكرية التي خاضتها على حدودها مع اليمن أن المواجهة فرضت عليها فرضاً وإنها لم تسعى إليها أو ترغب بها يوماً [2].

واعتبرت المملكة العربية السعودية التصدي للحوثيين هو حق مشروع لها، لان الحوثيين انتهكوا حدودها وسيادتها وبالتالي فمن حقها، بل من واجبها صيانة وحماية مواطنيها وأمنها القومي، وإلى جانب العمل العسكري قامت المملكة بحشد الدعم والتأييد الخليجي والعربي والإقليمي والدولي، والعمل على صياغة موقف واضح تجاه تهديدات الحوثيين للأمن والاستقرار الإقليمي، وتأكيد الشرعية لموقف الحكومة اليمنية رئاسة علي عبدالله صالح، وحقها في التعامل بحزم مع التمرد الحوثي وتقديم الدعم العلني لها من أجل مساعدتها في القضاء على هذا التمرد[3].

هذا وقد لقي موقف السعودية الحازم في التصدي للعدوان الحوثي على الأراضي السعودية دعماً وتأييداً شعبياً كبيراً، كما أن مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ " عبد العزيز بن عبدالله آل الشيخ " كان قد وجه أثناء العمليات السكرية ضد الحوثيين أئمة المساجد في مختلف أنحاء المملكة على الدعاء والقنوت للمرابطين من الجنود السعوديين على حدود الوطن مع اليمن لصد اعتداءات المتسللين، وقال: " إننا نواجه عدواناً على حدودنا وينبغي أن يرد

---

(1) الحبيل، مهنا: الحرب الحوثية في اليمن: أسئلة إقليمية مشروعة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 64، يناير 2010م، ص52 .

(2) التمامي، عبدالله سعد: البعد الأمني للعلاقات السعودية اليمنية للفترة (2000-2010م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2010م، ص99 .

(3) بن صقر، عبد العزيز: التمرد الحوثي وقضايا الأمن والاستقرار في المنطقة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 63، ديسمبر 2009م، ص4 .

ويدحض ولا ينبغي أن ننظر إلى أي اتجاهات، نحن نواجه عصابات إجرام ظالمة وسوف نتغلب عليهم وندحرهم – بإذن الله –، فالمطلوب المقاومة وعدم توسيع الدائرة فالحدود محفوظة لكن الحذر والاحتياط والقوة مطلوبة أيضاً "، وأوصى آل الشيخ الجنود المشاركين في القتال بالإخلاص في الدفاع عن الدين والوطن، وقال مخاطباً إياهم " أبارك جهودكم وأحيي بسالتكم وقدرتكم على مقاومة الشر والفساد وأحيي صبركم وثبات جأشكم " (1).

من جهة أخرى قام مجموعة من علماء المملكة بلغ عددهم اثنان وأربعون عالماً بإصدار بيان لهم أكدوا فيه على أن ما تقوم به الدولة الرافضية الإيرانية من محاولة لزعزعة استقرار الدول الإسلامية ومنها المملكة العربية السعودية أمر خطير، مؤكدين على أن ما تقوم به الجماعة الرافضية التي تسمي نفسها بالحوثية من انتهاك للأراضي السعودية وفق مخطط صفوي فارسي يريد زعزعة أمن المملكة، ليوجب الضرب عليها بيد من حديد والتصدي لها بكل حزم وقوة، كما تضمن البيان دعوة عموم المسلمين حكومات وشعوب لدعم الحكومة اليمنية، ونشر منهج السنة ليكون درعاً منيعاً ضد المد الرافضي في المنطقة (2).

يتضح مما سبق أن الحوثيين أصحاب مشروع سياسي مسلح تسليحاً كافياً لتحركاتهم وتوجهاتهم، وهم يعتقدون أنهم الأصوب والأحق بالحكم في اليمن والمنطقة ككل، ويعملون على إعادة الحكم الإمامي مرة أخرى، وهو هدف يريدون تأكيد شرعيته من خلال الدخول في مواجهة مع المملكة العربية السعودية، وذلك لخلط الأوراق والإدعاء بأن اليمنيين والسعوديين يحاربونهم فيكسبوا بذلك تعاطف عربي أو إسلامي أو حتى دولي .

هذا ما كان عليه الحال في موقف السعودية من الحركة الحوثية قبل عام 2011م، إلا أنه مع قيام ثورة شباب التغيير في اليمن في فبراير 2011م، انصبت

---

(1) مفتي المملكة: القنوت لجنودنا المرابطين على الحدود واجب، صحيفة عكاظ السعودية، العدد 3074، الأثنين 16 نوفمبر 2009م .

(2) الدوسري، الحركة الحوثية، ص92-93 .

الجهود الإيرانية على تقوية الحركة الحوثية إعلامياً وتسليحاً وسياسياً ومالياً، وهذا ما شجع الحوثيين على بسط سيطرتهم الكاملة على محافظة صعده وأجزاء من محافظتي حجة والجوف، كما نجح الحوثيين في استغلال ثورة شباب التغيير وحركة الاحتجاجات في إقامة تحالف لهم مع الحراك الجنوبي الانفصالي بزعامة علي سالم البيض، لا وبل نجحت في جر زعامات الحراك الجنوبي لوضع يدها بيد إيران[1] .

دفعت هذه المعطيات الجديدة على الساحة اليمنية مع ازدياد حدة لهيب الربيع العربي المملكة العربية السعودية إلى أن تولي ربيع اليمن أهمية كبيرة وتحرص على إيجاد مخرج عقلاني لتغيير النظام في اليمن دون تغيير اليمن نفسه من خلال ما سمي بـ " المبادرة الخليجية "، تلك المبادرة التي لقيت تأييد دولي وقرار من مجلس الأمن رقم 2014 والتي تنص على تنحي الرئيس اليمني علي صالح وتسليم السلطة لنائبه، وعلى الرغم مما وصفت به هذه المبادرة من أنها أفضل الحلول الممكنة للأزمة اليمنية في ظل تعقيدات المشهد اليمني، إلا أن الحوثيون رفضوا هذه المبادرة، كما رفضوا الاعتراف بالانتخابات الرئاسية وأخذوا يشكلون عائقاً مستمراً أمام تحقيق أي تقدم في المرحلة الانتقالية على المستوى الوطني [2].

واليوم وبعد ثلاث سنوات من اندلاع ثورة شباب التغيير في فبراير 2011م، ثمة ثلاثة ملامح رئيسة تلخص معلمات المشهد اليمني، تشكل في مجموعها تحدياً للدبلوماسية السعودية التي تدرك أن خير اليمن وأمنها واستقرارها من استقرار المملكة، وتتمثل هذه الملامح الثلاثة في، الأول: صراع مذهبي خالص، يتمثل في القتال بين الحوثيين الشيعة والسلفيين السنة في منطقة دماج . والثاني: صراع مذهبي قبلي، يتمثل في القتال بين الحوثيين وقبيلة حاشد كبرى القبائل اليمنية والداعم الأكبر لحزب التجمع اليمني للإصلاح . أما الملمح الثالث فهو صراع بنكهة الحوار، ويتمثل في جلسات الحوار الوطني لتقرير مستقبل اليمن السياسي تنفيذاً لما جاء في المبادرة الخليجية .

---

(1) صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3868، الثلاثاء 2012/10/2م .

(2) باكير، الثورات المجهضة، ص86 .

وهذه الملامح الثلاثة التي تعيشها اليمن مع مطلع العام 2014م تنذر بعودة الحال في اليمن إلى ما كانت عليه قبل عام 1990م، مقسم إلى شطرين شمالي وجنوبي، كما تنذر هذه الظروف بزيادة التغلغل الإيراني في اليمن مستفيدة من الضعف الكبير الذي تعانيه الدولة وتعيشها البلاد، خصوصاً انقسام قوات الجيش والأمن اليمنية، والأوضاع الاقتصادية السيئة لإنباء الشعب اليمني من فقر وبطالة، ناهيك عن تعاظم التمرد الحوثي، حيث تلعب الحركة الحوثية العامل الأبرز في تمدد إيران وتوسعها في اليمن، من جهتها تنظر السعودية لهذه الحال التي تعيشها اليمن اليوم من حالة عدم استقرار وضعف في الحكومة المركزية من أنه يمكن أن يكون له آثار سلبية عميقة من حيث الأمن والاستقرار على المنطقة الخليجية عامة والسعودية خاصة .

ومن أجل مواجهة هذه التحديات على الساحة اليمنية تشير المعلومات إلى أن المملكة تعمل جاهدة على دفع العرب للتضامن والعمل العربي المشترك، وجعله قاعدة انطلاق نحو تضامن إسلامي، كما أنها لا تزال تقوم بدور قيادي وريادي في دائرتها الخليجية والعربية لإيجاد حلول عادلة وشاملة لقضايا المنطقة المهمة بما يضمن أمن واستقرار المنطقة بعيداً عن المشاريع الإيرانية الهدامة والرامية لنشر المذهب الشيعي على حساب المذهب السني وفرض سيطرة طهران على كامل المنطقة، والتي أصبحت كما يقول أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء الدكتور عبدالله الفقيه، أن المحاولات الإيرانية الحثيثة للتغلغل في المنطقة لم تعد خفية، أو تحتاج إلى الكثير من المهارة لرؤية ملامحها[1]. ومما يؤكد ذلك ايضاً ما صرح به أحد علماء الشيعة بالنجف والمعروف باسم " محمد الكيناني " خلال مداخلة له على قناة " المستقلة " الفضائية رداً على أحد المحاورين من أهل السنة بقوله أن الحوزة الشيعية في قم والنجف تسعى للسيطرة على كل منطقة الحجاز والشام واليمن والعراق، وأن هدف المرجعية هو "

---

(1) أحمد، جهاد عبد الرحمن: العلاقات اليمنية – الإيرانية وأثرها في أمن الخليج العربي، مركز المزمـــــاة للدراســـــات والبحـــــوث، 21 ديـــــسمبر 2013م . انظـــــر الـــــرابط: Iranfiles@almezmaah.com

رئاسة العالم الإسلامي كله " وأن تمدد الشيعة ليس له حدود، وأنهم يسعون إلى التمدد على كل الآفاق[1].

(1) الدوسري، الحركة الحوثية، ص75 .

الفصل الثاني

موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية

لقد أولى الملك عبدالله بن عبد العزيز اهتماماً واسعاً بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني شأنه في ذلك شأن أسلافه من ملوك المملكة العربية السعودية، وذلك انطلاقاً من الأهمية المقدسة للمسجد الأقصى باعتباره قبلة المسلمين الأولى، وثالث الحرمين الشريفين، والتزاماً بهذه القضية التي شكلت من الثوابت الأساسية للمملكة منذ إعلان الدولة السعودية الحديثة على يد المغفور له بإذن الله الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عام 1932م، واستمر هذا الالتزام متوارثاً في عهد أبنائه من بعده بلا فتور ولا كلل ولا ملل إلى أن كان عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز الذي عاش في كنف والده المؤسس فعلق في ذهنه أحداث الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين إلى جانب التطورات السياسية في الوطن العربي وفي العالم خلال تلك المرحلة، فأدرك ما خلفته التطورات السياسية من تقسيمات جغرافيه للوطن العربي والإسلامي، فبقيت تلك الدروس في ذاكرته عالقة في الذهن، وهي ما ولدت له سمة المبادرة والفعالية تجاه القضايا العربية وخاصة الفلسطينية منها [1] .

فقد أعلن صراحة رفضه للسياسة العنصرية للدول الكبرى والعدوان الإسرائيلي منذ أول يوم تسند فيه إليه المسؤولية، وأكد على دعمه للشعب الفلسطيني والحقوق العربية على سائر الأرض الفلسطينية، فقد قال في كلمة له عند توليه للعهد عام 1982م: " أن فلسطين بقدسها الشريف نقطة المنطلق واللقاء بين العرب والمسلمين، وبين كل مؤمن بالله عز وجل، وان المنطقة لن تعرف قراراً ولا استقراراً ما لم يعترف العدو قبل الصديق بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني "[2].

---

(1) جريدة الدستور الأردنية: ولد في عصر الصبر والاحتمال والانضباط الديني والنفسي والأخلاقي ... الملك عبدالله بن عبد العزيز رجل التحديات الصعبة والتحولات السياسية الكبيرة، العدد 14342، الأربعاء 27 حزيران 2007م .

(2) مصطفى، نداء: العربية السعودية وفلسطين: قراءة في أوراق ندوة، مجلة صامد الاقتصادي، المجلد 23، العدد 125، حزيران 2001م، ص118 .

وكان الملك عبدالله صاحب مبادرة السلام السعودية عام 2002م عندما كان لا يزال ولياً للعهد أيضاً حيث أعلن خلال قمة بيروت في آذار 2002م عن مبادرة جديدة للسلام تبنتها الدول العربية في بيانها الختامي كمشروع عربي موحد لحل النزاع العربي الإسرائيلي، وقد امتازت تلك المبادرة بتوفيرها مختلف عناصر الأمن والاستقرار لجميع الشعوب العربية في المنطقة، كما أنها تؤمن حلاً دائماً وعادلاً وشاملاً للصراع العربي الإسرائيلي [1] .

وما أن تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز سلطاته الدستورية في الأول من آب عام 2005م، حتى بادر باتخاذ المواقف الإيجابية تجاه القضية الفلسطينية ودعمها سياسياً ومادياً ومعنوياً بالسعي الجاد والمتواصل لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وتبني قضية القدس ومناصرتها بكل الوسائل المتاحة [2].

وللملك عبدالله بن عبد العزيز مواقف ثابتة تجاه القضية الفلسطينية تتمثل في العناصر التالية:

1- أن نصرة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني هو تحقيقاً لمصلحة الأمة العربية والإسلامية وصوناً للشعب الفلسطيني من الجور والظلم .

2- توظيف المناسبات الوطنية والعربية والدولية لشرح القضية الفلسطينية وبيان حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على كامل الأراضي العربية المحتلة .

3- إن القضية الفلسطينية مازالت تمثل عامل عدم استقرار واضطراب مستمر في منطقة الشرق الأوسط على حساب ما تصبو إليه شعوب المنطقة من السلام والرخاء.

---

(1) صالح، محسن محمد: القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2012م، ص175 .

(2) جريدة الدستور الأردنية، العدد 14342، الأربعاء 27 حزيران 2007م .

4- تقديم المبادرات تلو المبادرات لتجميع الصف الفلسطيني خاصة، ولحل القضية الفلسطينية عامة.

5- تقديم الدعم المادي والمعنوي للحكومة والشعب الفلسطيني.

هذا وقد حرص خادم الحرمين الشريفين على استغلال كل مناسبة مهما كانت لإظهار اهتمامه بالقضية الفلسطينية، ففي خطاب له أمام مجلس الشورى في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة لمجلس الشورى السعودي في الأول من نيسان عام 2006م، أكد جلالته على وقوف المملكة مع جميع الأشقاء العرب في قضاياهم العادلة "مدافعين عن حقوقهم المشروعة خاصة حقوق أشقائنا الفلسطينيين آملين أن يتمكن العرب بالعزيمة الصادقة من الخروج من ليل الفرقة إلى صبح الوفاق فلا عز في العصر بلا قوة، ولا قوة بلا وحدة، إننا جزء من الأسرة الدولية نتأثر ونؤثر بما يدور فيها، وسوف يبقى موقفنا قائماً على الصداقة والتعاون مع الجميع ونشر الإسلام"[1].

2.1 موقف السعودية من فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني:

وقفت المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله إلى جانب فلسطين في مختلف الظروف، فعندما جرت انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية في 25 كانون ثاني 2006م، وتحققت المفاجأة للجميع – بما ذلك عدد كبير من قواعد حماس وقيادتها – بفوز كاسح لحماس بـ 74 مقعداً من أصل مقاعد المجلس التشريعي الـ 132 [2]، وما أعقب تلك الانتخابات من تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنيه، الأمر الذي لاقى معارضة شديدة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بحجة أن حماس هي حركة إرهابية لا يمكن التعامل معها، وقد

---

(1) العازمي، عوض بن ظاهر: السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز (2005–2009م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2010م، ص86 .

(2) صالح، القضية الفلسطينية، ص139 .

حاولت الولايات المتحدة في هذا الإطار الضغط على السعودية لقطع المساعدات عن الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة حماس، لكن هذا الطلب لقي استهجان ورفض سعودي، انطلاقاً من إيمان المملكة ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز بضرورة احترام خيار الشعب الفلسطيني وقبول ما يراه أو يرتضيه لنفسه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية أو محاولة فرض رأي سياسي عليه [1] .

وفي هذا المجال وقفت المملكة في وجه جميع الضغوطات التي بذلتها الولايات المتحدة لعزل الحكومة الفلسطينية المنتخبة بقيادة حركة حماس، وحذرت السعودية من الدعوات الأمريكية لوقف المعونات للحكومة والشعب الفلسطيني قبل أن يتم التعرف على السياسات التي سوف تنتهجها الحومة المنتخبة (حماس)، وقال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في مؤتمر صحفي مع وزيرة الخارجية الأمريكية وقتذاك (كوندوليزا رايس) في أيلول 2006م، أن السعودية ستستمر في مساعدة السلطة الفلسطينية مالياً حتى مع وجود حماس على رأس الحكومة، وأضاف بأننا لا نرغب في ربط المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني باعتبارات أخرى غير حاجاتهم الإنسانية الملحة، مؤكداً على التزام المملكة العربية السعودية بتجنب القفز إلى قرارات مسبقة فيما يخص الحكم على تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية، ولكن على النقيض من السعودية أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن دعمها المالي لفلسطين سيقتصر على إرسال معونات إنسانية وأنها ستقطع المساعدات عن حكومة تقودها حماس التي تعتبرها أمريكا جماعة إرهابية [2] .

وقد جاء هذا الموقف السعودي تجاه هذا التغير التاريخي في فلسطين ليؤكد على أن المملكة تقدر أهمية الانتخابات الفلسطينية التي جرت في كانون ثاني 2006م، والتي جاءت استجابة لمطالب من أطراف دولية هامة، وتطالب في الوقت نفسه بقبول نتائج هذه الانتخابات لكونها تعبر عن الإرادة الحرة للشعب الفلسطيني والتعامل معها

---

(1) العبيدان، خضره محمود: دور الدبلوماسية السعودية في القضايا العربية 2005-2010م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2011م، ص61 .

(2) العازمي، السياسة الخارجية السعودية، ص88 .

بشكل موضوعي بعيداً عن الأحكام والمواقف المتعجلة، وتعبر عن أملها في قيام حماس بتشكيل حكومة تحفظ للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وترعى مصالحه وتعمل على تحقيق تقدم في عملية السلام (1).

كذلك ظهر الموقف السعودي الداعم لحرية الشعب الفلسطيني في اختياره من خلال تصريح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل لممثلي وسائل الإعلام الفرنسية في 6 آذار 2006م، عندما قال إن ما حصل في فلسطين هو انتخابات حث عليها المجتمع الدولي، وكانت انتخابات منفتحة ونزيهة ونتج عنها فوز حماس فوزاً صريحاً، وأن الرأي السعودي يقوم على إعطاء فرصة للحكومة الجديدة لتعبر عن نفسها وتقرر أي مقاربة تتخذ قبل إصدار الأحكام المسبقة، وأن حماس إذا عبرت عن تطلعات الشعب الفلسطيني فهذا هو غاية ما يمكن أن تؤمله المملكة (2).

لكن ما حدث على الساحة الفلسطينية بعد تشكيل حماس للحكومة كان عكس ما تتمناه المملكة، إذ سرعان ما بدأت الخلافات الفلسطينية، وظهر الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني واضحاً بين حركتي (فتح) و (حماس)، وقد تتطور ذلك الانقسام إلى صراع فلسطيني داخلي تجاوز خطوطه الحمراء مسفراً عن سقوط قتلى وجرحى من الطرفين، وبدأ عام 2007م والخلافات بين الأشقاء الفلسطينيين فتح وحماس، وبين الرئاسة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية يزداد تعقيداً واتساعاً، حتى دخل مرحلة كسر العظم، كما أن الحصار الذي فرضته إسرائيل وأمريكا والدول الأوروبية على حماس في تواصل وازدياد، أضف إلى ذلك أن الرئاسة الفلسطينية ممثلة بـ (محمود عباس) تابعت أسلوب الضغط السياسي على حكومة إسماعيل هنيه، وراحت تهدد باللجوء إلى الاستفتاء الشعبي حيناً وإلى إجراء انتخابات مبكرة حيناً آخر، وذلك كله بهدف دفع حماس للقبول بشروط اللجنة الرباعية الدولية والتي تشمل: الاعتراف بإسرائيل، الاعتراف بالاتفاقات الموقعة، والتوقف عن مقاومة الاحتلال، كوسيلة لفك الحصار، غير أن يوم 25 كانون ثاني 2007م شهد تصعيداً للصراع بين حماس وفتح حتى

---

(1) العبيدان، دور الدبلوماسية السعودية في القضايا العربية، ص61 .

(2) العبيدان، دور الدبلوماسية السعودية في القضايا العربية، ص61 .

وصل للمواجهات المسلحة وعلى نطاق واسع نتج عنه وقوع تسعة قتلى في مدينة غزة، سبعة منهم من حركة حماس وواحد من حركة فتح وطفل رضيع [1] .

وفي مواجهة هذا التوتر المتصاعد ميدانياً وسياسياً بين حركتي فتح وحماس، برز الموقف السعودي والذي شكل مخرجاً لجميع الفرقاء والأشقاء الفلسطينيين .

2.2 الوساطة السعودية للإصلاح بين الأشقاء الفلسطينيين (اتفاق مكة) عام 2007م وما بعده:

لم يهن للمملكة العربية السعودية قيادة وشعباً أن تقف صامتة مكتوفة الأيدي لما يجري على الساحة الفلسطينية من اقتتال بين الأشقاء، ذلك الاقتتال الذي رأت فيه المملكة أنه لا يخدم إلا أعداء الأمة العربية والإسلامية وبالدرجة الأولى الكيان الإسرائيلي، ومن هنا سارع الملك عبدالله بن عبد العزيز في التصدي لمهمته القومية فوجه في 28 كانون ثاني 2007م نداءاً عاجلاً إلى الشعب الفلسطيني قائلاً: " بأمل ورغبة وإصرار، أدعو أشقائي من الشعب الفلسطيني الشقيق، ممثلين في قادته، بوضع حد فوري لهذه المأساة والتزام الحق، وأدعوهم جميعاً لا فرق بين طرف وآخر، إلى لقاء عاجل في وطنهم الشقيق المملكة العربية السعودية، وفي رحاب بيت الله الحرام، لبحث أمور الخلاف بينهم بكل حيادية، دون تدخل من أي طرف آخر "، وأضاف العاهل السعودي " أن ما يحدث على ثرى فلسطين الطاهر وصمة عار، لطخت تاريخ الكفاح الوطني المشرف لأبناء الشعب الفلسطيني، الذين استشهدوا في سبيل الله لتحرير وطنهم من براثن الاحتلال "[2] .

هذا وقد لقيت دعوة الملك عبدالله ترحيباً فورياً من الرئاسة الفلسطينية ومن حركة حماس، كما لقيت ترحيباً من مختلف الدول العربية وخاصة من دول الجوار مع

---

(1) مشعل، أحمد وآخرون: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت2008م، ص28 .

(2) صالح، محسن ؛ سعد، وائل: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007م، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2009م، ص80-81 .

فلسطين، ودول المواجهة مع إسرائيل مصر وسوريا والأردن، ونظراً لأن دعوة الملك كانت مرهونة بوقف الاقتتال الفلسطيني أولاً تدخلت مصر لتقوم بهذا الدور واستطاعت إقناع الفرقاء الفلسطينيين على الاجتماع في 30 كانون ثاني 2007م والاتفاق على وقف الاقتتال، لكن مع ذلك بقيت الصدامات الأمنية مستمرة بين حركتي فتح وحماس إلى يوم لقاء مكة في 6 شباط 2007م، ذلك اللقاء الذي استمر لمدة ثلاثة من 6-8 شباط وأسفر عن اتفاق حكتي فتح وحماس برعاية العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإنهاء حالة الخلاف والاقتتال التي سادت الأراضي الفلسطينية وأدت إلى مصرع وإصابة العشرات من الفلسطينيين[1] .

واعتبر اتفاق مكة بأنه بشارة أمل فتحت على الفلسطينيين من مكة لما تتمتع به هذه المدينة من قدسية ومكانة لدى عموم المسلمين ومما وينعش الآمال باتجاه إنهاء كافة الخلافات بين الحركتين هو الاتفاق بينهما على إطلاق شراكة سياسية بينهما والمضي قدماً في إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، ومما يعطي هذا الاتفاق وزناً أنه تم توقيعه من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ورئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنيه وكبار قادة الحركتين، ويشير إلى أهمية هذا الاتفاق أحد مفاوضي حركة حماس (جمال أبو هاشم) بقوله: " الفارق بين ما كان يحدث في الماضي أن هذه المرة وافقت فتح وحماس على أعلى المستويات وتحت مظلة السعودية، وهذا مهم خصوصاً بالنظر إلى علاقات المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة، ومع وضعها الديني، فهي تعتبر عراب قوي، ولأن السعوديين باركوا الاتفاق فلن تجرؤ أي أطراف عربية أخرى على الاعتراض على حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية "[2] .

---

(1) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، ص31 .

(2) العبيدان، دور الدبلوماسية السعودية في القضايا العربية، ص62 .

ونصّ اتفاق مكة في يومه الثالث 8 شباط 2007م على أربعة نقاط أساسية، هي كما يلي [1]:

1- التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك . مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال ، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، إضافة إلى اعتماد لغة الحوار كسبيل وحيد لحل الخلافات .

2- الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين ، والشروع العاجل باتخاذ الإجراءات الدستورية لذلك .

3- المضي قدما في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع عمل اللجنة التحضيرية، استنادا لتفاهمات القاهرة ودمشق وفق اتفاق تفصيلي تم التوصل إليه .

4- التأكيد على مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى أساس التعددية السياسية وفقا لاتفاق معتمد بين الطرفين.

وبعد أن تم الاتفاق عاد إسماعيل هنيه مع وفدي فتح وحماس إلى غزة في 12 شباط 2007م وبدأ الاستعداد لتقديم استقالة الحكومة القائمة تمهيداً لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وفي هذه الأثناء ساد في الوسط الفلسطيني جو من الفرح خصوصاً في قطاع غزة، كما ظهرت علامات الارتياح عربياً وإسلامياً، أما عن دور المسؤولين السعوديين المساعدين للمتفاوضين في مكة، فقد أشارت المصادر الفلسطينية لما بذلوه من جهد في توضيح المعاني والأبعاد السياسية لنصوص الاتفاق، فقد قال عزام الأحمد عضو حركة فتح عن ذلك: "إن المسؤولين السعوديين أكدوا لنا أن هذا الاتفاق سيساعدهم في اتصالاتهم ومساعيهم مع الأطراف الدولية، وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية لفك الحصار عن الشعب الفلسطيني"[2].

---

(1) صالح، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007م، ص122 .

(2) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، ص33 .

وفي يوم 17 شباط 2007م بدأ إسماعيل هنيه مشاوراته لتشكيل الحكومة بعد أن كلفه الرئيس الفلسطيني محمود عباس رسمياً بذلك، وسلم هنيه تشكيلة حكومته للرئيس عباس في يوم 15 آذار 2007م، فوافق عباس على تلك التشكيلة، كما حازت حكومة هنيه على ثقة المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد حاولت المملكة العربية السعودية بالتعاون مع مصر الضغط على الدول الكبرى من أجل الاعتراف بحماس وبحكومة الوحدة الوطنية ودعم اتفاق مكة، ومن ذلك تواجد وفد مصري في واشنطن خلال وجود القيادات الفلسطينية في مكة وذلك من أجل الترويج لاتفاق مكة وإنجاحه، ولقد نجحت المملكة العربية السعودية في استمالة الاتحاد الأوروبي في هذا الاتجاه، إذ زادت المساعدات الأوروبية في سنة 2006م بنسبة أكثر من 30% من العام 2005م، وهذا ما ساعد الحكومة الفلسطينية على دفع أكثر من 50% من رواتب الموظفين في دوائر الحكومة، بالإضافة إلى تلقيهم دعم سعودي بمقدار مليار دولار بعد اتفاق مكة مباشرة لتعزيز الوحدة والتشاركية [1] .

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد أبدت في البداية موقفاً حذراً من اتفاق مكة، ثم ما هي إلا أيام قلائل حتى أعلنت بأنها ستواصل الحصار على الشعب الفلسطيني، وأنها ستقاطع حكومة الوحدة الوطنية الجاري تشكيلها، وإن علاقتها مع الفلسطينيين ستبقى محصورة مع مكتب الرئيس محمود عباس فقط [2] .

إلا أنه على الرغم مما بذلته الدبلوماسية السعودية من جهود لدعم وإنجاح اتفاق مكة، لم تمض شهور قليلة حتى اندلعت الصراعات الدامية والمواجهات المسلحة من جديد بين حركتي فتح وحماس، وانتهى ذلك الصراع بسيطرة قوات حماس على قطاع غزة في 14 حزيران 2007م، ليعود الانقسام والقطيعة من جديد ما بين السلطة الفلسطينية في رام الله، وبين حركة حماس وحكومتها المقالة في غزة، وبذلك كانت النتيجة فشل الوساطة السعودية في رأب الصدع الفلسطيني، ويمكن إرجاع أسباب

---

(1) جمعة، محمد: اتفاق مكة .. قراءة في التداعيات السياسية وحدود الشراكة، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، المجلد 42، نيسان 2007م، ص160-161 .

(2) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، ص33 .

فشل اتفاق مكة في تحقيق أهدافه إلى أولاً عوامل داخلية فلسطينية تتمثل في تغليب المصالح الفئوية الضيقة للأطراف الفلسطينية المتصارعة على مراكز النفوذ والسيطرة وخصوصاً بين حركتي فتح وحماس، وثانياً عوامل خارجية إقليمية ودولية تتمثل في الرفض القاطع للاتفاق من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية [1].

وشعرت المملكة العربية السعودية بالصدمة جراء نقض حركتي فتح وحماس لاتفاق مكة، ذلك الاتفاق الذي كان سيؤمن لحماس اعتراف مزيد من الدول بشرعيتها ودورها في تمثيل الشعب الفلسطيني، الأمر الذي كان سيزيد من قوة الموقف الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل، وبالتالي يؤدي إلى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني بغزة، كما استغلت إسرائيل عودة الصراع بين فتح وحماس للحصول على مزيد من المكاسب على حساب الفلسطينيين أنفسهم، وإظهار نفسها أمام المجتمع الدولي بصورة الضحية التي تعاني من الإرهاب والعنف الفلسطيني، ونجحت إسرائيل في مسعاها إذ لقيت دعماً دولياً في استخدامها للقوة في التعامل مع الفلسطينيين، بل أن بعض الدول الغربية وجدت تبريراً لإسرائيل في محاصرتها للشعب الفلسطيني في قطاع غزة ومنع الغذاء والدواء عنه، وأسفرت الحرب الإدارية والمالية من قبل حكومة رام الله بالإضافة إلى الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، عن حالة اقتصادية صعبة شملت القطاع بأكمله، لدرجة دفعت نائب المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأونروا " (فيليبو غراندي)، إلى عقد مؤتمر صحفي في 9 آب 2007م في غزة، حذر فيه من أن القطاع بات مهدداً بأن يصبح مجتمعاً معتمداً على المساعدات الدولية بنسبة 100%، مجتمعاً معزولاً ومغلقاً، وقال أن القطاعين الزراعي والصناعي يتعرضان إلى كارثة، وطالب بفتح المعابر والسماح بالاستيراد والتصدير [2].

---

(1) العساف، منصور: غزة ومستقبل القضية الفلسطينية، مجلة الشورى، العدد 104، محرم 1430هـ، ص22 .

(2) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، ص63-64 .

نلاحظ مما سبق أن اتفاق مكة كان إنجازاً عربياً سعودياً، إذ لأول مرة في تاريخ فلسطين تنشأ حكومة وحدة وطنية على أساس شراكة حقيقية ما بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ووصف الاتفاق بأنه عيد حقيقي للشعب الفلسطيني على اعتبار أنه سيوقف نزيف الدم ويوحد جهود جميع الأطراف الفلسطينية للعمل معاً، وكان لقداسة المكان الذي جمع الفرقاء الفلسطينيين وهو مكة المكرمة، بالإضافة إلى حرمة القضية الفلسطينية الباعث القوي لقادة فتح وحماس ليخرجوا من دائرة الفتنة الداخلية إلى جو التسامح والتلاقي، وشكل اتفاق مكة أيضاً انجازاً مهماً، لأنه أوقف المواجهة الدموية بين الأخوة والأشقاء في الذي كانوا فيه بأمس الحاجة للتعاون والتضامن لمواجهة المخططات الصهيونية، لكن هذا الإنجاز – اتفاق مكة – لم يستطع أن يوقف سعي القوى الفلسطينية المختلفة والمتنفذة للسيطرة على الضفة والقطاع، وبعد التزام الأشقاء الفلسطينيين بما جاء في اتفاق مكة أضاعت الأطراف الفلسطينية فرصة ذهبية قد لا تتكرر لتوحيد مسار العمل الفلسطيني المشترك، وبدلاً من ذلك عادت الفصائل الفلسطينية للتناحر من جديد بدلاً من أن تتجه إلى لملمة الجراح .

وعلى الرغم من عدم صمود اتفاق مكة في وجه الانشقاق الفلسطيني إلا أن ذلك لم يكن عاملاً لأن تنسحب المملكة وتتنصل من مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني، بل استمرت في الاضطلاع بمسؤولياتها العربية والإسلامية تجاه القضية الفلسطينية، حيث أن دورها في دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني خلال فترة وبعد اتفاق مكة لم يقتصر على محاولات الإصلاح بين الأشقاء الفلسطينيين، بل نجدها عقب مواجهات غزة الدامية عام 2007م تقوم بتوجيه الدعوات للمجتمع الدولي لمراجعة مواقفه بشأن وقف المساعدات المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، مؤكدة التزامها برفع المعاناة عنه في ظل الظروف السياسية السائدة التي تمر بها القضية الفلسطينية (1)، وعندما أحكمت السلطات الإسرائيلية الحصار على غزة منكلة بالشعب الفلسطيني بعد

---

(1) وفا، هاني: المملكة والقضية الفلسطينية .. مواقف ثابتة ومسؤولية تاريخية، صحيفة الرياض السعودية، العدد 14818، 18 كانون ثاني 2009م .

اتفاق مكة، أكد المجلس السعودي في بيان له عن قلقه البالغ حيال الانتهاكات الإسرائيلية وسياسة العقوبات الجماعية، كما أكد المجلس على الشروع في تلبية الاحتياجات المعيشية للشعب الفلسطيني، والشروع في الاتصال بمبعوث اللجنة الرباعية الدولية توني بلير، كي تتحرك اللجنة وتقوم بمسؤولياتها والتزاماتها (1).

وعلى صعيد برامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية التي قامت بها اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني تزامناً مع اتفاق مكة، احتفل في يوم 5 نيسان 2007م بوضح حجر الأساس لمشروع مدينة الملك عبدالله بن عبد العزيز للإسكان الخيري في مدينة الخليل بالضفة الغربية، لبناء 100 وحدة سكنية بتكلفة قدرها ستة ملايين وثلاثمائة ألف دولار، ويهدف المشروع إلى توفير السكن المناسب للنساء والأرامل والمطلقات الفقيرات وجميع أفراد أسرهن إضافة إلى بناء تسع وحدات للأنشطة التجارية بهدف تنمية الدخل لهن ولأسرهن، وقد ثمن مدير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية الدكتور زياد الشقرا الدعم المتواصل الذي تقدمه المملكة العربية السعودية للشعب الفلسطيني قائلاً أن: " جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز التي مكنت الشعب الفلسطيني من التغلب لحد كبير على مشكلة الفقر والحصار والإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية من خلال تقديم العديد من البرامج الإغاثية والتعليمية والإسكانية والبنية التحتية وبرامج عديدة تجاوزت 37 برنامجاً شملت كافة مناحي الحياة الفلسطينية " (2).

ورغم عدم نجاح اتفاق مكة واستمرار الانشقاق الفلسطيني الذي لم يؤد بهم إلاّ إلى المزيد من التشرذم والضعف في مواجهة العنف الإسرائيلي بقيت السعودية متمسكة بدعوتها لتحقيق المصالحة الفلسطينية ونبذ الخلافات والصراعات بين الفصائل الفلسطينية، كما بقيت مستمرة في مساعيها إلى التقاء الطرفين – فتح وحماس– على اتفاق مكة، إلا أنها أعلنت في الوقت نفسه أنها لن تعود لنفس المحاولة مرة أخرى في

---

(1) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، ص176.

(2) صحيفة الرياض السعودية: وضع حجر الأساس لمشروع مدينة الملك عبدالله للإسكان الخيري في الخليل، العدد 14165، 6 نيسان 2007م .

سبيل المصالحة كما حدث في 8 شباط 2007م، وإنما سيكون عملها عن طريق الجامعة العربية وبالشراكة مع الدول العربية وخاصة مصر التي تبنت المصالحة بعد فشل اتفاق مكة، وفي هذا الصدد يقول وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل: "إذا اختاروا – فتح وحماس – الطلاق فهذا قرارهم .. لا يمكن أن تكون ملكيا أكثر من الملك، فإذا عقد الفلسطينيون اتفاقا أمام بيت الله وعقدوا أغلظ الأيمان ثم نقضوها فليس ثمة ما تستطيع المملكة فعله"(1) .

ومع أوائل عام 2008م حاولت السعودية أن تقف على الحياد في الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية، ولهذا فقد دعت باستمرار إلى ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، والتمسك بتنفيذ اتفاق مكة الذي وقع في 8 شباط 2007م .

وبعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مع نهاية عام 2008م ومطلع عام 2009م عادت السعودية لتؤكد على دعوتها لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وحذر خادم الحرمين الشريفين من أن قضية فلسطين توشك أن تدخل نفقاً مظلماً لا خروج لها منه بسبب الانشقاق الفلسطيني، داعياً الفصائل الفلسطينية إلى توحيد الصف ونبذ الخلافات والصراعات، وفي هذا السياق بعث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز برقية إلى الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بمناسبة انعقاد المؤتمر السادس لحركة فتح في بيت لحم في شهر آب من العام 2009م، دعا فيها الفلسطينيين إلى وحدة الصف، حيث قال في رسالته " إن ما يحدث في فلسطين صراع مروِّع بين الأشقاء، لا يرضي الله ولا المؤمنين، إن قلوب المسلمين في كل مكان تتصدع وهي ترى الإخوة وقد انقسموا إلى فريقين، يكيل كل منهما للآخر التهم، ويتربص به الدوائر "، وأضاف قائلاً " إنني باسم إخوانكم في مهبط الوحي، وباسم إخوانكم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، أذكركم بأيمانكم ومواثيقكم المغلظة يوم اجتمعتم في البيت الحرام أمام الكعبة المشرفة، إنني استحلفكم بالله، رب البيت الحرام،

---

(1) جريدة الدستور الأردنية: مستبعدا قيام الرياض بوساطة جديدة بين فتح وحماس .. الفيصل يؤيد تشكيل حكومة الطوارئ الفلسطينية، الاثنين، 25 حزيران 2007م .

أن تكونوا جديرين بجيرة المسجد الأقصى، وأن تكونوا حماة ربوع الإسراء، أستحلفكم بالله أن يكون إيمانكم أكبر من جراحكم، ووطنيتكم أعلى من صغائركم، أستحلفكم بالله أن توحدوا الصف وترأبوا الصدع، وأبشركم إن فعلتم ذلك بنصر من الله وفتح قريب"(1).

وفي أول مباحثات له في السعودية منذ اتفاق مكة عام 2007م وصل خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى الأراضي السعودية في 3 كانون ثاني 2010م على متن طائرة سعودية خاصة أرسلت له بعدما طلب زيارة السعودية، وأشاد مشعل في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية السعودي، بدور وجهود المملكة في دعم القضية الفلسطينية، وقال أن زيارته للرياض تأتي في إطار التشاور مع القيادة السعودية والمسؤولين السعوديين ولنضعهم في صورة التطورات والمستجدات وكذلك لنتشاور معهم لثقتنا في المملكة ودورها المعروف في دعم القضية الفلسطينية (2).

هذا وقد أتت زيارة مشعل للرياض بعد أيام قليلة من زيارة قام بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى السعودية، وعن مباحثاته مع المسؤولين السعوديين قال مشعل أن زيارته للرياض تأتي بهدف " التشاور، السعودية دولة عربية كبيرة ذات دور محترم وذات تاريخ وسجل كبير في دعم القضية الفلسطينية، ليس فقط دورها منذ أيام الملك عبد العزيز، ولكن أيضا في اتفاق مكة الذي أكرمنا به خادم الحرمين الشريفين"، واصفاً الانقسام الفلسطيني بأنه " شرّ لا بد أن نخرج منه " مضيفاً بأن المباحثات التي أجراها مع الفيصل كانت جيدة، وأن حماس " لا تزال تتطلع إلى دور سعودي مميز إلى جانب مصر والدول العربية، للنجاح في رعاية المصالحة الفلسطينية وتوحيد الموقف الفلسطيني ولملمة الموقف العربي في مواجهة القيادة الإسرائيلية المتعنتة " (3).

---

(1) صحيفة الجزيرة السعودية، المملكة أعطت القضية الفلسطينية الأولوية في العمل السياسي وسخَّرت إمكاناتها في خدمتها ومناصرتها، العدد 14474، الثلاثاء 15 أيار 2012م .

(2) الصهيل، تركي: سعود الفيصل: مباحثاتنا مع مشعل ركزت على إزالة الشكوك في الأدوار بالمنطقة.. وآلمنا أن اتفاق مكة لم يرَ طريقه إلى النور، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11360، الأثنين 4 يناير 2010 .

(3) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11360، الأثنين 4 يناير 2010 .

بدوره قال الأمير سعود الفيصل بعد لقائه بمشعل " كان لا بد أن تجري مباحثات لإزالة الشكوك في الأدوار التي تلعب في منطقتنا. القضية الفلسطينية تهمّ السعودية كما تهمّ الأمة العربية، وقد بذلت الأمة العربية الكثير تجاه هذه القضية، فمن الضروري والواجب أن نوضح الصورة ونستوضح منهم ما هي توجهاتهم وأهدافهم "(1).

وبذلك لم تكن زيارة خالد مشعل بعد أيام قليلة على زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للرياض مع مطلع عام 2010م، إلا حلقة من حلقات المصالحة بين الأشقاء الفلسطينيين، ورغبة من السعودية في معرفة توجهات وأهداف كل طرف في سبيل تحقيق التقارب والمصالحة المنشودة، حيث أشار البيان الختامي للقاء مشعل بالأمير سعود الفيصل أنه تم استعراض الوضع الفلسطيني والتشاور حول عدد من تطوراته وبشكل خاص مساعي المصالحة الفلسطينية، وقد ساهمت هذه الزيارة بتحريك ملف المصالحة ويتضح ذلك من تصريحات خالد مشعل عقب اللقاء مع وزير الخارجية السعودي والتي ذكر فيها أن حركته باتت على أعتاب المراحل الأخيرة من تحقيق المصالحة مع فتح وأن شوطاً طويلاً قطع في هذا السبيل .

كذلك ترددت الأنباء خلال عام 2010م عن مبادرة سعودية، تهدف الى تحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، حيث أشارت تلك الأنباء عن تقدم خالد مشعل بطلب من الأمير سعود الفيصل إلى أن يضيف الجهد السعودي إلى جانب الجهد المصري من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية، وتنفيذاً لهذا الطلب بادر الأمير سعود الفيصل إلى القيام باتصالات مع القاهرة ودمشق والدوحة، تم التداول خلالها في المقترحات التي يمكن أن تثمر في تحقيق المصالحة، إلا أن هذه الجهود أحبطت على ما يبدو بسبب ممانعة مصر تدخل أطراف أخرى في المصالحة على اعتبار أنها هي الراعي الرسمي الأول للمصالحة الفلسطينية، وأن الأطراف الفلسطينية اتفقت على أن يكون اتوقيع على المصالحة الفلسطينية في القاهرة (2).

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11360، الأثنين 4 يناير 2010 .

(2) اسحق، جاد وآخرون: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010م، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت2011م، ص152-153 .

وأخيراً أسهمت التغييرات التي شهدها العالم العربي منذ مطلع عام 2011م في تزايد الضغوط على كل من حماس وفتح باتجاه المصالحة الفلسطينية، حتى تمكنا في النهاية من التوقيع على اتفاق المصالحة في القاهرة في 3 أيار 2011م، وذلك بعد الاستجابة لملاحظات حماس وبعد فك العقدة الأمنية، وشكل هذا الاتفاق صفحة جديدة ومنعطفاً مهماً في مسار الوحدة الوطنية، غير أن حجم التحديات التي واجهها الطرفان حتى تاريخ دراستنا لإنجاح المصالحة كان هائلاً، ولا زال الطرفان بحاجة إلى برنامج حقيقي لبناء الثقة بينهما والى التعامل بجدية وحزم مع عناصر الفتنة الداخلية والمستفيدين من الانقسام، وكذلك منع التدخل الخارجي وخصوصاً الإسرائيلي والأمريكي الذين لا يأولا جهداً لإفشال هذا الاتفاق [1].

2.3 الموقف السعودي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2009م:

شهد قطاع غزة في الفترة من 27 كانون أول 2008م وحتى 18 كانون ثاني 2009م أشد الحملات الإسرائيلية شراسة واتساعاً على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وعرف ذلك العدوان باسم " الرصاص المصبوب "، وسمتها المقاومة " معركة الفرقان "، واستخدمت إسرائيل في هذه الحرب شتى أصناف الأسلحة المدمرة، في حين واجه ذلك العدوان صموداً بطولياً ومقاومة عنيفة من قبل حماس وباقي قوى المقاومة، ففشلت القوات الإسرائيلية في النهاية من احتلال قطاع غزة وعجزت عن كسر قوى المقاومة، كما فشلت في إسقاط الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس فاضطرت إلى الانسحاب غير المشروط، فأعطى ذلك دفعاً قوياً وكبيراً لقوى المقاومة ومساندة فلسطينية وعربية وإسلامية واسعة لها، وقد خلف العدوان الإسرائيلي على غزة 1334 شهيداً فلسطينياً، وجرح 5450 آخرين، كما تم تدمير 5350 منزلاً، وبلغت الخسائر في

---

(1) صالح، القضية الفلسطينية، ص171 .

البنية التحتية حوالي 1,2 مليار دولار، أما بالنسبة لإسرائيل فلم تعترف إلا بمقتل 13 إسرائيليا ونحو 185 جريحاً [1].

لم تقف المملكة العربية السعودية مكتوفة الأيدي إزاء هذا العدوان، وإنما هبت قيادة وشعباً لنصرة الأشقاء الفلسطينيين، ولم تنتظر قراراً أو إجماعاً لتتحرك، بل بادرت كما تفعل دائماً من أجل المساهمة في وقف العدوان ومساعدة أهالي غزة المنكوبين، فقد أكد المراقبون أنه لولا الجهد الهائل الذي بذله الأمير سعود الفيصل في الأمم المتحدة لما صدر قرار مجلس الأمن رقم 1860 بشأن وقف إسرائيل لإعمالها العسكرية على قطاع غزة[2] .

كذلك كان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز دور كبير في نصرة الأشقاء في غزة، فقد أصدر توجيهاته أثناء العدوان بتأمين كل ما يمكن من المستلزمات الطبية والأدوية وشحنها إلى قطاع غزة عن طريق جمهورية مصر العربية، إضافة إلى تأمين طائرات الإخلاء الطبي لنقل ما يمكن من المصابين والجرحى من الفلسطينيين من العريش في مصر إلى المملكة، وكذلك تأمين طائرات الشحن الجوي لنقل المستلزمات الطبية والأدوية بالتنسيق مع الأشقاء المصريين والفلسطينيين إلى العيش في مصر بالتنسيق مع السفارة السعودية في القاهرة . ووجّه خادم الحرمين الشريفين كذلك باعتماد معالجة الجرحى الفلسطينيين في مختلف مستشفيات المملكة التخصصية والمرجعية والعامة، كل حسب حالته الصحية، وأن تقوم وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات المعنية حيال ذلك، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنجاز ذلك بشكل عاجل جداً. كما وجه جلالته بإطلاق حملة تبرعات شعبية عاجلة في عموم مناطق المملكة للمساهمة في مساعدة وعون وإغاثة الأشقاء الفلسطينيين والوقوف معهم من جراء ما يتعرضون له من اعتداءات إسرائيلية غاشمة، وقام خادم الحرمين الشريفين

---

(1) نوفل، أحمد وآخرون: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008م، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت2009م، ص100-101 .

(2) البنداري، جلال: الدور السعودي في دعم فلسطين، مجلة الشورى، العدد 104، محرم 1430هـ، ص79 .

حرصاً منه على تقديم العناية الطبية اللازمة للمصابين الفلسطينيين بزيارة لعدد منهم في المستشفيات السعودية واطمأن على صحتهم [1].

وكان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز موقف تاريخي في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي انعقدت في الكويت وأطلق عليها اسم " قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة "، والتي انعقدت في الفترة من 19–20 كانون ثاني 2009م، وتزامن تاريخ انعقادها مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث أعلن باسم جميع الزعماء العرب نهاية الخلافات العربية – العربية، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدول العربية المتخاصمة فيما بينها نابذين خلافاتهم حتى يكون العرب أخوة وصفاً واحداً كالبنيان المرصوص، مشيراً إلى أن الخلافات بين الدول العربية هي التي فتحت المجال للعدو الإسرائيلي لتحقيق أهدافه قائلاً: " إن خلافاتنا السياسية أدت إلى فرقتنا وانقسامنا وشتات أمرنا وكانت هذه الخلافات وما زالت عوناً للعدو الإسرائيلي الغادر ولكل من يريد شق الصف العربي لتحقيق أهدافه الإقليمية على حساب وحدتنا وعزتنا وآمالنا "[2] .

وأضاف مناشداً القادة العرب باسم الدم المسفوح ظلماً وعدواناً على أرض فلسطين الغالية أن يقفوا موقفاً مشرفاً تجاه قضايا أمتهم وخاصة القضية الفلسطينية، محيياً صمود غزة قائلاً " إننا نحيي شهداء غزة ونحيي أبطالها وصمودها ونحيي كل من بذل جهده وفكره لوقف النزيف "، وداعياً في الوقت نفسه الأشقاء الفلسطينيين إلى نبذ خلافاتهم مشيراً إلى " أن فرقتهم أخطر على قضيتهم من عدوان إسرائيل "، كذلك نبه الكيان الصهيوني إلى أن الخيار بين الحرب والسلام لن يكون مفتوحاً في كل وقت، وأن مبادرة السلام العربية المطروحة لن تبقى على الطاولة إلى الأبد، حيث قال " إن على إسرائيل أن تدرك أن الخيار بين الحرب والسلام لن يكون مفتوحاً في كل وقت،

---

(1) صحيفة الجزيرة السعودية، العدد 14474، الثلاثاء 15 أيار 2012م .

(2) مجلة الشورى، خادم الحرمين الشريفين يضع اختبار مصداقية لجميع الأطراف، العدد 104، محرم 1430هـ، ص8 .

وأن مبادرة السلام العربية المطروحة على الطاولة على الطاولة اليوم لن تبقى على الطاولة إلى الأبد "[1] .

كما أعلن خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبد العزيز في قمة الكويت عن تبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ (1000) مليون دولار لإعادة اعمار غزة، وقد شكل هذا التبرع قاطرة سحبت معها الأخوة العرب لتقديم مزيد من التبرعات للشعب الفلسطيني، فتبرعت الكويت بمبلغ نصف مليار دولار وقطر بربع مليار دولار، فيما كانت حملات التبرعات في كل من السعودية والإمارات وقطر ودول أخرى نجحت في جمع ما لا يقل عن 200 مليون دولار أخرى [2].

ومن جانبه وتفاعلاً مع العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة، أصدر مجلس الشورى السعودي بياناً استنكر فيه بشدة العدوان الإسرائيلي الوحشي على الشعب الفلسطيني في غزة، ووصف ما جرى على الأرض الفلسطينية المحتلة بأنه مجزرة مروعة خلفت مئات الشهداء والجرحى من الأطفال والنساء والشيوخ من أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، واعتبر المجلس العدوان جريمة حرب جديدة تضاف إلى سجل الاحتلال الإسرائيلي الأسود الحافل بالمجازر وحروب الإبادة التي ترتكبها ضد الأخوة الفلسطينيين، داعياً في الوقت ذاته إلى ضرورة التدخل العاجل لوقف هذا العدوان وتوفير الحماية لإخواننا الفلسطينيين في قطاع غزة، وكف إسرائيل عن تنفيذ هذه المجازر البربرية والمخططات العدوانية "[3] .

كذلك أصدرت مجموعة من العلماء والمشايخ والدعاة في مكة المكرمة بياناً أكدوا فيه على استنكارهم للعدوان، وشرعية المقاومة المسلحة، كما أكدوا على وجوب نصرة المقاومين بالمال والسلاح والدعاء، ودعا البيان الحكومات العربية والإسلامية على اختلاف مواقعها واتجاهاتها إلى المسارعة في دعم الحكومة الفلسطينية الشرعية

---

(1) مجلة الشورى، العدد 104، محرم 1430هـ، ص8 .

(2) النيرب، باسل: حرب غزة لم تنته بعد، مجلة الشورى، العدد 104، محرم 1430هـ، ص117.

(3) الشيباني، محمد: تفاعلاً مع العدوان الغاشم على غزة، مجلة الشورى، العدد 104، محرم 1430هـ، ص68 .

المنتخبة في غزة بكافة أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري، وبذل كل الجهود الكفيلة برفع الظلم والعدوان عنهم، كما دعا العلماء الحكومة المصرية إلى ضرورة أن تستشعر بمسؤولياتها تجاه الأخوة وتبادر إلى فتح معبر رفح أمام كافة الاحتياجات الفلسطينية وبشكل دائم[1] .

هذا وقد ثمنت القيادة الفلسطينية دعم خادم الحرمين الشريفين السخي لغزة ووقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني، ومبادرته التاريخية للم الشمل العربي في قمة الكويت، فقد شكر الرئيس محمود عباس جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في دعم القضية الفلسطينية وعد مساهمة المملكة العربية السعودية بمبلغ مليار دولار في إعادة اعمار غزة دلالة على أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين دائماً وأبداً في مقدمة الركب العربي الذي يدعم القضية الفلسطينية[2]، كذلك يتضح أهمية الموقف السعودي تجاه نصرة أهل غزة والشعب الفلسطيني من الرسالة التي بعث بها رئيس الوزراء في الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنيه إلى الملك عبدالله بن عبد العزيز والشعب السعودي والتي جاء فيها " إن موقفكم يا خادم الحرمين الشريفين في قمة الكويت وكلمتكم بعثت روح العزة والكرامة والوحدة العربية لا في غزة الصمود فحسب بل في الأمة العربية والإسلامية ووقفتم إلى جانب الحق ونصرتم المظلومين من أطفال و نساء وشيوخ وشباب غزة وفلسطين وأدخلتم إلى كل بيت فلسطيني أملا جديدا في أمته العربية وفي حياة حرة عزيزة "، وأضاف قائلاً " لقد مسحتم بيد المسؤولية والفضل على آلام الجرحى والمحاصرين من خلال مساعداتكم الإغاثية والدوائية العاجلة واستضافتكم للعديد من الجرحى والمرضى ومن خلال رصدكم مليار دولار باسم الشعب السعودي لإعادة اعمار غزة فجزاكم الله عنا وعن الإسلام خير الجزاء "[3] .

---

(1) اسحق، جاد وآخرون: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت2010م، ص177 .

(2) مجلة الشورى، العدد 104، محرم 1430هـ، ص8-9 .

(3) صحيفة الرياض السعودية: هنيه: أنتم أمل فلسطين.. وبوقفتكم النبيلة بعثتم فينا روح العزة والوحدة العربية، العدد 14836، الخميس 5 فبراير 2009م .

وثمن إسماعيل هنيه استمرار جهود المملكة السياسية وغير السياسية لمعالجة آثار العدوان وتذليل معوقات أعادة الإعمار وتحقيق المصالحة الداخلية الفلسطينية، وقال " إننا نقدر حرص خادم الحرمين الشريفين ومطالبته العالم بضرورة الإسراع في رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني "، وتحدث عن كلمة خادم الحرمين الشريفين في القمة العربية في الكويت وعن دور المملكة في رفع الحصار عن غزة فقال " لقد عبرتم يا خادم الحرمين فيها عن مواقف سياسية تجمع ولا تفرق وأعدتم الى النظام العربي رفع المصلحة والإخوة وطالبتم بمحاسبة قادة العدوان الصهاينة فكانت كلماتكم نورا يهدينا ونارا تحرق العابثين فجزاكم الله خيرا "، وختم هنيه كلامه في هذا السياق قائلاً " إن الشعب الفلسطيني الجريح الصابر والمقاوم في حاجة إلى حياة حرة خالية من العدوان ومن الاحتلال ومن الحصار ليعيد الإعمار في أسرع وقت ممكن وهذا يتحقق بتوفيق الله أولا ثم بدور نشط للمملكة العربية السعودية تحت قيادتكم الحكيمة يا خادم الحرمين الشريفين فأنتم أمل فلسطين والأمة عامة ودمتم حفظة لدينه وخدما لبيته العتيق وسندا للمظلومين وعاشت المملكة العربية السعودية حرة عزيزة مرفوعة الهامة " (1).

وبعد الحرب على غزة واصلت المملكة العربية السعودية جهودها تجاه القضية الفلسطينية، ورأب الصدع وتوحيد الصف بين الفصائل الفلسطينية، كما رفضت السعودية تقديم أي تنازلات في موقفها تجاه إسرائيل نزولاً عند رغبة الولايات المتحدة الأمريكية، كما رفضت سياسة " الخطوة خطوة " التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، فقد حذر وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عقب لقائه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في تموز 2009م من أن " الخطوات الأمنية المؤقتة المطلوبة من السلطة الفلسطينية، ومبادرات حسن النية المطلوبة من العرب لن تأتي بالسلام "، وأضاف أن المطلوب هو " نهج شامل يضع الخطوط الأساسية للحل منذ البداية، ويطلق فوراً المفاوضات حول قضايا الحل النهائي (الحدود، القدس، المياه، اللاجئين، الأمن) "(2) .

---

(1) صحيفة الرياض السعودية، العدد 14836، الخميس 5 فبراير 2009م .

(2) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م، ص166 .

كذلك كانت المملكة من أوائل الدول التي رحبت بتقرير لجنة جولدستون الذي خلص إلى أنه " توجد أدلة قاطعة لخرق إسرائيل لقوانين حقوق الإنسان في الحرب على غزة، وبالإمكان أن يكون ذلك بدرجة جرائم ضد الإنسانية "[1]، وذلك في جلسة مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين في 19 تشرين أول 2009م حيث اعتبر مجلس الوزراء السعودي، إقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لتقرير جولدستون بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة بأغلبية 25 صوتاً يعكس عدم شرعية الممارسات التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية ووجود أغلبية دولية ترفض تلك الممارسات ضد الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية وتطالب بوقفها [2]، وكانت لجنة جولدستون قد تشكلت بعد إقرار مجلس الأمن الدولي القرار 1860 القاضي بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث نتيجة لتزايد الدعوات للتحقيق في الانتهاكات الاسرائيلية خلال الحرب على قطاع غزة، وافق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 12 كانون ثاني / يناير 2009م، على إرسال لجنة تقصي حقائق إلى غزة، وتم اختيار المدعي العام السابق للمحكمتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا القاضي اليهودي ريتشارد جولدستون ليكون رئيساً للبعثة، وغطى تقرير جولدستون الفترة الممتدة من 19 حزيران 2008م إلى 31 حزيران 2009م، وجاء تقرير اللجنة عموماً لمصلحة الفلسطينيين وأدان إسرائيل، إلا أن إسرائيل رفضت التقرير ورفضت الإقرار بما ورد فيه [3] .

---

(1) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م، 86 .

(2) صحيفة الرياض السعودية: مجلس الوزراء برئاسة الملك عبدالله يرحب بإقرار " تقرير غولدستون " وقرارات اجتماع وزراء داخلية جوار العراق، العدد 15093، الثلاثاء 20 اكتوبر 2009م .

(3) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م، 258-259 .

2.4 جهود المملكة العربية السعودية في دفع عملية السلام ونصرة القضية الفلسطينية 2005–2014م:

أعطت المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً وجهداً كبيراً لتنشيط عملية التسوية السياسية، وإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، والصراع العربي – الإسرائيلي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، فقد كان الملك عبدالله صاحب مبادرة السلام العربية عام 2002م والتي سميت باسمه مبادرة الملك عبدالله بن عبد العزيز للسلام، وقد كان قد أعلن عنها الملك عبدالله في قمة بيروت في آذار 2002م عندما كان ولياً للعهد آنذاك، وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد لحل النزاع العربي – الإسرائيلي .

وتضمنت مبادرة الملك عبدالله بن عبد العزيز للسلام على المبادئ التالية (1):

1–الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو 1967م .

2–القبول بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس.

3–حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأم المتحدة رقم 194.

وأشارت المبادرة إلى أن قبول إسرائيل بالمطالب العربية يعني قيام علاقات طبيعية بينها وبين الدول العربية.

وتتلخص المبادرة بوضوح في الاعتراف بإسرائيل وتحقيق السلام والتطبيع معها، مقابل إقامة الدولة الفلسطينية، والاعتراف بكافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، لكن الرد الإسرائيلي على مبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية في بيروت، جاء بعد أقل من أربع وعشرين ساعة على صدور تلك المبادرة، حيث اجتاحت القوات الإسرائيلية مدينة رام الله وانتهكت مقر الرئاسة الفلسطينية مستهدفة عزل الرئيس

---

(1) أبو جابر، إبراهيم وآخرون: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005م، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت2006م، ص86–87 .

الفلسطيني السابق ياسر عرفات الذي أعتبر عدواً لإسرائيل وفقاً لتعبير رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون[1] .

وفي مؤتمر القمة العربي الخامس والعشرين الذي انعقد في الجزائر، في الفترة ما بين 22-23 آذار 2005م، دعا الأردن إلى طرح مشروع من أجل تعديل مبادرة السلام العربية – المبادرة السعودية – التي وافق عليها جميع ملوك ورؤساء العرب في قمة بيروت عام 2002م، وتضمنت المبادرة الأردنية تأكيد ما جاء في مبادرة السلام العربية لعام 2002م، لكنها تقضي إلى شطب الإشارة إلى القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الوارد في المبادرة العربية، وتطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل، وهذا ما أدى إلى رفض جميع الدول العربية للمبادرة الأردنية، معلنين تجديد التزامهم بمبادرة السلام العربية، ومثّل السعودية في قمة الجزائر الملك عبدالله بن عبد العزيز والذي كان لا يزال وقتذاك ولياً للعهد، وهو صاحب المبادرة العربية، وتمثل الموقف السعودي من الاقتراح الأردني بالإصرار على عدم تعديل المبادرة، حيث أجرى الملك عبدالله اتصالات مع مختلف الدول العربية لإنجاح القمة العربية وتجنب المواضيع الخلافية ومن تعديل المبادرة العربية، ولهذا فقد أعاد الملوك والرؤساء العرب التأكيد على المبادرة العربية التي كان قد تم الاتفاق عليها في مؤتمر قمة بيروت، ورفضوا الاقتراح الأردني بتعديل تلك المبادرة [2].

ومنذ تولي الملك عبدالله بن عبد العزيز مقاليد الحكم في 1 آب 2005م، دأبت المملكة العربية السعودية على دعم القضية الفلسطينية وتبني مشاكل وهموم الشعب الفلسطيني في صراعه مع الكيان الإسرائيلي وصولاً إلى تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الشامل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران 1967م، لذلك ما أن أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي في 11 أيلول 2006م عن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع

---

(1) حرب، اسامة الغزالي: لحظات حاسمة في الصراع العربي – الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 37، العدد 148، ابريل 2002م، ص7 .

(2) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005م، ص88-89 .

غزة وإجلاء قواته منها، حتى رحبت المملكة بذلك الانسحاب واعتبرته خطوة تتلوها خطوات للانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف في إطار مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها ومبادرات السلام الدولية وفي مقدمتها خطة خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية اللتان تعدان الإطار الحقيقي للسلام العادل والشامل للقضية الفلسطينية وحل النزاع في منطقة الشرق الأوسط (1).

كذلك حرصت المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالله على إعادة طرح وتفعيل المبادرة العربية للسلام في كل المناسبات والمحافل العربية والدولية التي تكون السعودية فيها حاضرة، فخلال القمة العربية التي انعقدت في الرياض في الفترة 28-29 آذار 2007م، جدد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل التأكيد على تمسك السعودية بمبادرة السلام العربية وفقاً لصيغتها المعلن عنها، وقال " لا تعديل ولا تبديل على مبادرة السلام العربية " (2) .

وكان خالد مشعل قد زار الرياض قبل يومين فقط من عقد قمة الرياض وتباحث مع الأمير سعود الفيصل موقف حماس من مبادرة السلام العربية، حيث أكد مشعل للأمير سعود الفيصل موافقة حماس على قيام دولة فلسطينية في حدود الرابع من يونيو / حزيران 1967م، وقد أتت زيارة مشعل " ضمن الجهود التي تبذله السعودية لإقناع حماس بالمضي قدماً في الموافقة على خطة السلام العربية "(3)، إلى ذلك نقل عن جمال الشوبكي سفير فلسطين لدى السعودية أن ممثلي جميع الدول العربية اتفقوا

---

(1) الرواف، عثمان بن ياسين: السعودية والقضية الفلسطينية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8183، الثلاثاء 24 ابريل 2007م .

(2) الصهيل، تركي ؛ أبو حسين، سوسن: سعود الفيصل: لا إملاءات على القمة .. وأكدنا 20 مرة أن المبادرة العربية لن تعدل، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10345، الأثنين 26 مارس 2007م .

(3) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10345، الأثنين 26 مارس 2007م .

خلال الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية وتحديد جدول أعمالها على عدم إجراء أي تغيير على مبادرة السلام العربية [1].

هذا وقد تصدرت المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل التي أقرت في قمة بيروت 2002م، بنود جدول أعمال القمة، ونجحت السعودية في جهودها خلال قمة الرياض في إعادة تفعيل مبادرة السلام العربية، حيث انبثق عن تلك القمة " إعلان الرياض " الذي أعاد التأكيد على أن المبادرة العربية للسلام هي أساس التعامل العربي مع إسرائيل، وبالتالي ترى المملكة أن أي جهود عربية يجب أن تكون ضمن إطار هذه المبادرة، وحاولت السعودية من خلال قمة الرياض التأكيد على التضامن العربي، فحرصت على عقد مصالحة مع الرئيس السوري بشار الأسد لتوتر العلاقات بين البلدين، ولما لسوريا من دور في إفشال اتفاق المصالحة الفلسطيني، حيث أكد الملك عبدالله بن عبد العزيز أثناء القمة على ضرورة وحدة الصف العربي لتغيير الوضع القائم مخاطباً العرب بقوله " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وإني أدعوكم وأبدأ بنفسي إلى بداية جديدة تتوحد فيها قلوبنا وتلتحم صفوفنا "، وأضاف " أدعوكم إلى مسيرة لا تتوقف إلا وقد حققت الأمة آمالها في الوحدة والرخاء "[2] .

أما عن تفعيل مبادرة السلام العربية، فقد كان هناك أنباء قد ذاعت عن مطالب أمريكية وإسرائيلية لإجراء تعديلات على نص المبادرة، وخاصة فيما يتعلق بحق العودة، وما أشيع عن قيام الأمير بندر بن سلطان بتقديم مقترحات في هذا الإطار، إلا أن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل نفى أي تعديل على مبادرة السلام، كما أن قمة الرياض تمخضت عن تشكيل لجنة وزارية سعودية لمتابعة تفعيل المبادرة العربية للسلام، وصرح الأمير سعود الفيصل بأنه " إذا رفضت إسرائيل المبادرة فإن هذا يعني أنها لا تريد السلام، وأنها تعيد كل شيء إلى أيادي القدر وأنه (أي الإسرائيليون) سيضعون مستقبلهم ليس بين أيادي صناع السلام بل بين أيادي أمراء

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10345، الأثنين 26 مارس 2007م .

(2) العازمي، السياسة الخارجية السعودية، ص94 .

الحرب "، إلا أنه مع ذلك أظهرت إسرائيل موقفاً سلبياً من ما سمي بـ " تفعيل مبادرة السلام العربية "[1] .

وعندما ألقى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش خطابه الذي تحدث فيه عن عقد مؤتمر للسلام في خريف 2007م، رحبت السعودية بذلك، واعتبرت أنه يتضمن عناصر إيجابية تساهم في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة . وبادر الملك عبدالله بن عبد العزيز بإجراء اتصالاً هاتفياً في اليوم نفسه مع الرئيس الأمريكي مؤكداً فيه على حق الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه الوطنية، ووحدة أرضه وشعبه، كما أعلن الأمير سعود الفيصل أن بلاده ستحرص على حضور مؤتمر الخريف للسلام بعد أن استمع إلى شرح مفصل حول تفاصيل مبادرة بوش للسلام، غير أن السعودية أظهرت بعد ذلك ترددها في المشاركة في المؤتمر بعد أن أخذت إسرائيل تضع المطبات في وجه نجاح ذلك المؤتمر، مما دفع الأمير سعود الفيصل إلى دعوة إسرائيل إلى إثبات جديتها في السلام قبل انعقاد المؤتمر، وقال إذا لم يناقش الاجتماع إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود 1967م، وقضية القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفق مبادرة السلام العربية فأني أشك في مشاركة المملكة في المؤتمر [2] .

غير أنه عند عقد المؤتمر والذي عرف بمؤتمر أنابوليس للسلام في الولايات المتحدة الأمريكية في 27 تشرين ثاني 2007م، تراجعت السعودية عن موقفها المتشدد وحرصت على المشاركة في المؤتمر، وقد فسر الأمير سعود الفيصل قبول السعودية للمشاركة في المؤتمر بقوله أن المشاركة السعودية في المؤتمر جاءت " بعد إجماع لجنة المبادرة العربية على قرار المشاركة، والتزام الولايات المتحدة وتصميمها على العمل على دفع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للوصول إلى اتفاق سلام شامل، وهو الالتزام الذي أكدت خلاله الولايات المتحدة أنها ستستخدم كل قوتها وتأثيرها لجمع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لمناقشة الوضع النهائي "، وأضاف أن تعهد الرئيس الأمريكي بدعم جهود السلام " هو الأمر الذي أعطى ليس المملكة العربية السعودية

---

(1) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، ص174-175 .

(2) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10345، الأثنين 26 مارس 2007م .

فحسب، بل الدول العربية كذلك، الثقة للمشاركة في المؤتمر "[1] . وقد رحب الأمريكيون والإسرائيليون بالمشاركة العربية وخاصة السعودية في المؤتمر، لكن لم يأتي المؤتمر بأي جديد إذ بقيت الأفكار الإسرائيلية تتحدث عما هو أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة مستقلة .

ونتيجة لزيادة الانقسام الفلسطيني وتعمق الهوة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس منذ مطلع حزيران عام 2007م من جهة، وتكثيف إسرائيل لاعتداءاتها على قطاع غزة، إلى جانب تكثيفها لعمليات الاستيطان من جهة أخرى، هذا إلى جانب عجز جامعة الدول العربية الواضح وفقدانه للكثير من المصداقية في اتخاذ قرارات قابلة للتطبيق وتنفيذها فعلياً على الأرض بفعل انعكاس الخلافات العربية – العربية على قوة قراراتها، آثرت السعودية أن يكون تمثيلها منخفض في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في العاصمة السورية الرياض دمشق يومي 29 و 30 آذار 2008م إذ اقتصرت المشاركة على مندوبها لدى الجامعة العربية أحمد القطان، ولم يخرج بيان قمة دمشق سواء في قراراته أو نتائجه عن ما تمخضت عنه القمم السابقة، مثل إدانة الاستيطان والتعنت الإسرائيلي في قبول المبادرة العربية كأساس لتسوية تاريخية شاملة، والتعهد بالمساندة السياسية للقضية الفلسطينية وأكد البيان الختامي للقمة على أن " استمرار الجانب العربي في طرح مبادرة السلام العربية مرتبط ببدء تنفيذ إسرائيل التزاماتها في إطار المرجعيات الدولية لتحقيق السلام في المنطقة " [2] .

وخلال زيارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش للرياض عام 2008م، اغتنمت السعودية الفرصة لتؤكد للرئيس الأمريكي على أهمية المبادرة العربية لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، وطلبت منه أن يضغط على إسرائيل لكي توافق على المبادرة العربية، كما أنها رفضت تقديم المزيد من التنازلات لإسرائيل وتغيير بعض بنود ما جاء في المبادرة العربية، لكي توافق عليها إسرائيل، وأكدت كذلك على أن قضية اعتراف السعودية بإسرائيل غير واردة قبل تحقيق السلام النهائي والشامل في

---

(1) صالح، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، ص771 .

(2) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008م، ص130.

الشرق الأوسط، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، والالتزام بالمبادرة العربية [1] .

أما في قمة غزة الطارئة التي انعقدت في الدوحة في 16 كانون ثاني 2009م، فقد رفضت المملكة العربية السعودية حضور هذه القمة على اعتبار أنه يمكن عقد لقاء تشاوري على هامش القمة العربية الاقتصادية التي كان من المقرر لها مسبقاً أن تنعقد في الكويت في 19 كانون ثاني 2009م، وقد علق الأمير سعود الفيصل على تلك القمة بقوله " كان يكفينا الانشقاق الفلسطيني، بدلاً من الانشقاق العربي الذي يمر بمرحلة مراهقة وهذه ليست أول مرة يحدث فيها هذا " [2]، حيث رأت السعودية تأجيل الاجتماع بشأن غزة حتى قمة الكويت التي لم يكن بينها وبين قمة الدوحة سوى ثلاثة أيام، إلا أن قطر أصرت على عقد قمة الدوحة بمن حضر، وهذا ما رأت فيه السعودية تفتيتاً وانشقاقاً للصف العربي .

لكن في مؤتمر القمة العربي الذي انعقدت أعماله في مدينة الكويت في الفترة من 19–20 كانون ثاني 2009م شارك الملك عبدالله بن عبد العزيز شخصياً في تلك القمة، ونجح من خلال حضوره والكلمة التي ألقاها في المؤتمر بإعادة اللحمة إلى العلاقات العربية، وذلك عندما شدد أمام القادة العرب جميعاً في كلمته على ضرورة تجاوز مرحلة الخلاف وفتح باب الأخوة العربية والوحدة لكل العرب دون استثناء أو تحفظ، ومواجهة المستقبل ونبذ الخلافات، مؤسساً بذلك مرحلة جديدة في مسيرة العمل العربي المشترك تقوم على قيم الوضوح والمصارحة والحرص على العمل الجماعي في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل[3] .

---

(1) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008م، ص130.

(2) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م، ص166.

(3) ابن كمي، زيد ؛ الخريف، بدر: الملك عبد الله .. إنجازات ومواقف ترجمت هواجسه تجاه رسم طريق المستقبل للوطن والأمة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12224، الخميس 17 أيار 2012م .

كما أكد خادم الحرمين الشريفين خلال قمة الكويت بأنه على إسرائيل، التي وصفها بـ "العدو الصهيوني الغادر" و بـ "العصابة الإجرامية"[1]، أن تبادر بدورها إلى السلام لأن الخيار الوحيد عن السلام هو الحرب، وذلك بقوله " يتعين على إسرائيل أن تدرك أن الخيار بين الحرب والسلام لن يكون مفتوحاً في كل وقت، وأن مبادرة السلام العربية المطروحة اليوم لن تبقى طويلاً على الطاولة "[2] .

كذلك شهد عام 2009م عقد القمة العربية – اللاتينية في الدوحة في 31 آذار 2009م، والتي شاركت فيها جميع الدول العربية بالإضافة إلى 11 دولة من أمريكا اللاتينية، وخلال هذه القمة دعت السعودية إلى جانب الدول المشاركة إلى ضرورة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل، كما دعت إلى فتح كافة المعابر بين غزة وإسرائيل مما يسمح إدخال المواد والخدمات الأساسية، منددة في الوقت ذاته بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة [3].

ومنذ فوز (بارك أوباما) بالانتخابات الرئاسية الأمريكية ومجيئه للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، عملت السعودية على تكثيف جهودها بالضغط على الإدارة الجديدة لكي تثني إسرائيل عن سياسة الاحتلال والاغتصاب، والرجوع عن سياسة رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو الاستيطانية في القدس، وقد تكللت تلك الجهود بالنجاح فاعترضت الإدارة الأمريكية على سياسة نتنياهو الاستيطانية، الأمر الذي دفع العقيد (موشيه جلعاد) إلى أن يقول "إن العرب نجحوا في دك إسفين بشكل غير مسبوق بين الحكومة الإسرائيلية والأمريكية"[4]، لكن مع نهاية عام 2009م ونتيجة للمصاعب السياسية والاقتصادية التي واجهتها الإدارة الأمريكية داخلياً وخارجياً بفعل الحرب في أفغانستان والعراق والأوضاع السائدة في باكستان وإيران وغيرهما من بقاع العالم، لم

---

(1) ابن سعيد، أحمد راشد: مع إسرائيل حتى الرمق الأخير، مجلة الشورى، العدد 104، محرم 1430هـ، ص71.

(2) البنداري، الدور السعودي في دعم فلسطين، ص79

(3) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م، ص142.

(4) مجلي، نظير: خبراء إسرائيليون يحذرون من تغيير أوباما للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11315، 20 نوفمبر 2009م .

تستطع إدارة أوباما أن تصمد في وجه الضغوط الإسرائيلية فاضطرت إلى سحب مطالبها بوقف الاستيطان، وبذلك نجحت إسرائيل في منع الإدارة الأمريكية من تقديم مبادرة سلام ملموسة تسعى لفرضها على الطرفين، إذ أثبتت الأحداث أن اللوبي الإسرائيلي في أمريكا أقوى من الإدارة الأمريكية نفسها .

وعندما اتخذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تشرين ثاني 2009م، قرارها المشؤوم ببناء 900 وحدة استيطانية جديدة في القدس المحتلة، كانت المملكة العربية السعودية من أول الدول واجهت ذلك القرار باستهجان واستنكار شديدين، حيث رأت المملكة أن هذا القرار يشكل تحدياً فاضحاً وصارخاً للمجتمع الدولي الذي أقر بعدم شرعية أو قانونية بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أنه يشكل صفعة للجهود الدولية الرامية إلى إحياء عملية السلام، ودعت المملكة المجتمع الدولي والولايات المتحدة خصوصاً إلى التصدي لهذه الممارسات الإسرائيلية غير المسؤولة التي تشكل عقبة أمام الجهود الدولية المبذولة لإحياء عملية السلام وتحقيق أهداف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة . ونتيجة للجهود السعودية أتت الاستجابة الأمريكية، التي أثارت المسؤولين الإسرائيليين[1] .

هذا ولم يقتصر الاهتمام السعودي بالقضية الفلسطينية خلال فترة دراستنا على الملك عبدالله بن عبد العزيز ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل ومندوب المملكة الدائم لدى جامعة الدول العربية، بل امتد هذا الاهتمام لكافة أفراد الأسرة المالكة على اختلاف مواقعهم ومناصبهم، وشمل كذلك كافة أفراد الشعب السعودي الذي لم يتأخر يوماً عن تقديم المساعدة والعون للشعب الفلسطيني متى دعت الحاجة لذلك، وليس هناك أدل على ذلك من تسلم الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية المشرف على حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة في 19 كانون الأول عام 2009م، جائزة المانح المتميز للأونروا كأول شخصية عالمية تنال هذه الجائزة في تاريخ الوكالة، حيث سلمت المفوض العام

---

(1) المملكة تدين بشدة الاستيطان الإسرائيلي في القدس وتعتبره صفعة لجهود إحياء عملية السلام، صحيفة الرياض السعودية، العدد 15124، الخميس 20 تشرين ثاني 2009م .

لوكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين السيدة (كارين أبو زيد) الجائزة لسموه في مكتبه في مقر وزارة الداخلية في الرياض لجهوده المتميزة في العمل الإنساني، وقد ثمن الأمير نايف هذه المبادرة لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، مؤكداً أن أي نجاح لجهود اللجان الإغاثية السعودية يعود لدعم ورعاية وتوجيه خادم الحرمين الشريفين وولي عهده، حيث قال " هذه الجائزة هي في الحقيقة للمملكة العربية السعودية ممثلة في قيادتها خادم الحرمين الشريفين وولي عهده وشعب المملكة، وما أنا إلا منفذ لهذه الإرادة بل أن العمل الإنساني يحثنا عليه ديننا ومشاعر الشعب السعودي الإنسانية "[1] .

أما على الصعيد الشعبي فعلى أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في مطلع عام 2009م انطلقت حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الفلسطينيين في غزة، وقد لاقت الحملة تجاوباً شعبياً كبيراً من رجال الأعمال والتجار وأصحاب المصانع والمحال التجارية، ومن عامة الشعب، حيث تمكنت الحملة من جمع نحو 55 مليون دولار أمريكي [2].

ونظراً لجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز على المستوى الإقليمي والدولي في ايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية وانتهاجه اسلوب الحوار والتشاور وتغليب لغة العقل والحكمة لتجنب الصراعات المدمرة في المنطقة وحل المشاكل بالطرق السلمية، ودعمه لجهود الإغاثة الإنسانية وخاصة الفلسطينية منها فقد استحق منحه جائزة البطل العالمي لمكافحة الجوع لعام 2009 في احتفال كبير أقيم في مدينة دافوس السويسرية بمشاركة عدد من ممثلي الدول والمنظمات الدولية والشركات الكبرى[3].

---

(1) الشهري، منصور: الأمير نايف: الجائزة مقدمة لقيادة المملكة وشعبها، جريدة عكاظ السعودية، العدد 3108، الأحد 20 ديسمبر 2009م .

(2) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م، ص177.

(3) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12224، الخميس 17 أيار 2012م .

وبانتهاء عام 2009م الذي كان حافل بالأحداث السياسية والجهد المتواصل للمملكة على صعيد القضية الفلسطينية، دخلت السعودية عام 2010م وهي أحد أركان ما يعرف بمحور الاعتدال وصاحبة مشروع مبادرة السلام العربية على الخط المصري بالدفع نحو دخول منظمة التحري الفلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل، ولعبت السعودية دوراً فعالاً في دفع الجامعة العربية نحو إعطاء القيادة الفلسطينية غطاءً عربياً لهذه المفاوضات، بالرغم من عدم وجود ضمانات حقيقية سوى الوعود الأمريكية، وعلى الرغم من أن الرياض كانت قد أعلنت على لسان الأمير السعودي تركي الفيصل أنه يجب أن يتحقق تقدم على صعيد المفاوضات غير المباشرة، وأن العالم العربي أعطى الرئيس الأمريكي باراك أوباما حتى أيلول / سبتمبر 2010م للقيام بذلك، وأن البديل لاستئناف السلام في منطقة الشرق الأوسط في حال تعثر المفاوضات غير المباشرة هو الذهاب لمجلس الأمن، فإنها عادت وأيدت مع أطراف عربية منها مصر واليمن دخول القيادة الفلسطينية في مفاوضات السلام مباشرة قبل انتهاء المدة المحددة للمفاوضات غير المباشرة [1].

ومما يشير إلى أهمية الدور السعودي في دعم القضية الفلسطينية خلال الخمس سنوات الأولى من فترة حكم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله، إشادة السفير الفلسطيني في السعودية (جمال الشوبكي) بدعم المملكة ومساندتها للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتثمينه للدور البارز والمميز لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده على مبادراتهم الكريمة والكبيرة في خدمة القضية الفلسطينية، وذلك خلال تصريح له لصحيفة الجزيرة السعودية في 13 شباط 2010م [2].

ولم تقف جهود المملكة عند هذا الحد، بل نجدها عندما تعرض أسطول الحرية الذي كان متوجهاً إلى قطاع غزة لكسر الحصار المفروض عليها من قبل السلطات الإسرائيلية، إلى الهجوم والاعتداء من القوات الإسرائيلية في شهر أيار 2010م، والذي

---

(1) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010م، ص152-153 .

(2) المصيبيح، عبد الرحمن: خادم الحرمين الشريفين حفر اسمه في قلوب الفلسطينيين بأحرف من ذهب، صحيفة الجزيرة السعودية، العدد 13653، 14 فبراير 2010م .

أسفر عن وقوع عدد من القتلى والجرحى، سارع مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله إلى إدانة تلك المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل، وعد المجلس هذا الهجوم عدواناً يعكس الممارسات غير الإنسانية وتحديها السافر للعالم كافة وللقانون الدولي، وإصرارها على تجويع الشعب الفلسطيني ومنع كل وسائل الإغاثة الإنسانية، وإمعاناً في قتل الأبرياء، ودعا المجلس المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه هذه الاعتداءات والسياسة الهمجية من قبل الاحتلال الإسرائيلي(1) .

وعلى الرغم مما شهده العالم العربي من ثورات الربيع العربي مع مطلع عام 2011م وما نتج عن هذه الثورات من سقوط لأكبر الأنظمة العربية الداعمة لمسار التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، وهو النظام المصري، الأمر الذي جعل مسار التسوية أكثر صعوبة وأبعد منالاً، إلا أن المملكة العربية السعودية استمرت في بذل جهودها في دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فقد وازنت بين جهودها ومساعيها لوقف إراقة دماء الشعوب العربية وخاصة في مصر واليمن وبعدهما سوريا من جهة، وبين الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية التي تشكل القضية الأولى والشغل الشاغل للمملكة .

فقد وقفت المملكة إلى جانب الفلسطينيين في مساعيهم للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة كدولة مستقلة تعترف بها كافة دول العالم، وفي هذا المجال حث وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في كلمة له خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول عام 2011م، دول العالم على قبول طلب فلسطين لعضوية الأمم المتحدة والاعتراف بها كدولة مستقلة، وقال الأمير سعود " أنه نتيجة لاستمرار العناد الإسرائيلي وتعطل عملية السلام فإن السعودية تناشد جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة الاعتراف بدولة فلسطين في حدود الرابع من يونيو/

---

(1) صحيفة الجزيرة السعودية، العدد 14474، الثلاثاء 15 أيار 2012م .

حزيران 1967م، وأن تكون عاصمتها القدس الشرقية ومنحها عضوية كاملة في الأمم المتحدة "[1] .

وفي ذكرى مرور سبع سنوات على بيعة الملك عبدالله بن عبد العزيز، جدد خادم الحرمين الشريفين قي عام 2012م التزامه بمواقفه النبيلة تجاه القضايا العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حيث أعلن استمرار بلاده بدعم القضية الفلسطينية سياسياً ومادياً ومعنوياً، والسعي الجاد والمتواصل لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وتبني قضية القدس ومناصرتها بكل الوسائل[2] .

وتجلى ردت فعل الموقف السعودي الغاضب من المعارضة الأمريكية للاعتراف بفلسطين كعضو كامل في الأمم المتحدة، وتماطل المجتمع الدولي وعلى رأسه أمريكا في اتخاذ موقف عملي وحاسم لإنهاء النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وبقاء القضية الفلسطينية بدون حل عادل ودائم خمسة وستين عاماً، ومن استيائها من عجز الأمم المتحدة ومجلس الأمن من القيام بمهامهم وواجباتهم، وعدم قدرتهم على إنهاء حالة الصراع والنزاع في فلسطين، ووقف الاستيطان وتعاطيهم بشكل سلبي مع القضية الفلسطينية، بامتناع السعودية عن قبول عضوية مجلس الأمن الدولي في 18 تشرين أول/ أكتوبر 2013م [3].

ومع ذلك حاولت المملكة العربية السعودية بعد رفضها لعضوية مجلس الأمن بعدم قطع حبل التواصل مع المجتمع الدولي وخاصة أمريكا لما فيه مصلحة القضية الفلسطينية، وسعت من خلال لقاءاتها المتكررة مع المسئولين الأمريكيين الدفع قدماً بعملية السلام والتسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وفي هذا السياق بحث وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل خلال اجتماعه بنظيره الأمريكي (جون كيري) في

---

(1) صحيفة الوسط البحرينية، السعودية تحث العالم على قبول طلب الفلسطينيين لعضوية الأمم المتحدة، العدد 3307، الثلاثاء، 27 سبتمبر 2011م .

(2) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12224، الخميس 17 أيار 2012م .

(3) العويشق، عبد العزيز: لماذا رفضت المملكة عضوية مجلس الأمن؟، صحيفة الوطن السعودية، الأحد 21 اكتوبر 2013م .

باريس في 21 تشرين أول عام 2013م قضية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وأكد كيري لسموه خلال اللقاء على " أن مبادرة السلام العربية ستقدم السلام الفوري وتسوية المسألة الفلسطينية، كذلك ستجلب التجارة والعلاقات الطبيعية والروابط بين الناس فيما بين الدول وليس بين بلدين أو بلد واحد، بل بين 57 بلداً في وقت واحد، 35 دولة مسلمة و22 بلداً عربياً، هذه هي الرؤية وهي رؤية تستحق القتال من أجلها " [(1)].

وعاد الأمير سعود الفيصل ليبحث مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري القضية الفلسطينية بعد أقل من شهرين من لقاء باريس، حيث خلال زيارة الأخير للرياض في 5 كانون ثاني 2014م أكد الأمير سعود الفيصل في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأمريكي، أنه تم خلال لقاء الطرفين السعودي والأمريكي " مناقشة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، مؤكداً أن وجهات النظر متطابقة حيال ضرورة تحقيق السلام العادل والدائم والشامل وفق مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية "، ومن جهته قال جون كيري " إنه تم خلال المقابلة مع الملك عبدالله تبادل وجهات النظر وبشكل خاص الجهود التي يقوم بها لإيجاد حل دائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي "، وأضاف " يعلم الجميع أن الملك عبدالله بن عبد العزيز من خلال حرصه على حل هذه القضية قدم مبادرته التي تعرف بالمبادرة العربية للسلام، والتي صارت جزءاً من الإطار الكلي للجهود المبذولة لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل وفق مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية "[(2)] .

واعترافاً بجهود المملكة العربية السعودية في تحقيق الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، أكد كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، خلال زيارته للرياض في مطلع آذار 2014م، أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد

---

(1) صحيفة الرياض السعودية، وزير الخارجية بحث مع نظيره الأمريكي التطورات الإقليمية، العدد 16556، الثلاثاء 22 اكتوبر 2013م .

(2) جريدة عكاظ السعودية، سعود الفيصل: علاقتنا بأمريكا قوية، العدد: 4586، الأثنين 6 يناير 2014 .

العزيز للسلام، والتي أطلقها في العام 2002م، تعتبر أساسا جيدا ومنطقيا لإحلال السلام . وقال أن زيارته جاءت للمملكة في هذا الوقت " لما للمملكة من دور فاعل في تحقيق السلام في المنطقة، مؤكدا أن كل اللقاءات التي كانت بين خادم الحرمين الشريفين والرئيس أبو مازن، كنا نستمع فيها إلى موقف ثابت للمملكة، يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني "(1) .

وتابعت المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز جهودها السياسية والدبلوماسية في دعم القضية الفلسطينية في إطار جامعة الدول العربية، فخلال الكلمة التي ألقاها الأمير سعود الفيصل في أعمال الدورة 141 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب التي عقدت بالقاهرة في 10 آذار 2014م، أعرب سموه عن خشيته من أن يكون مصير الجولة الجديدة من المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي ترعاها الولايات المتحدة مصير سابقاتها بالرغم من كل التعاون والتجاوب الذي أبداه الفلسطينيين للجهود المتصلة التي أبداها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، حيث قال " تأتي هذه الدورة والقضية الفلسطينية تشهد اقتراب المدة الزمنية المحددة للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية من نهايتها والتي انطلقت مع مطلع شهر يوليو 2013م، إن ما نخشاه أن يكون مصير هذه الجولة الجديدة من المفاوضات التي ترعاها الولايات المتحدة مصير سابقاتها بالرغم من كل التعاون والتجاوب الذي أبداه الجانب الفلسطيني للجهود المتصلة التي أبداها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، تلك الجهود التي ظلت تصطدم بتعنت وصلف الحكومة الإسرائيلية وعدم استعدادها للوفاء بمستحقات ومتطلبات مسيرة السلام، واضعة في طريق هذه المسيرة العقبة تلو العقبة تتلاشى معها إمكانية حصول اختراق حقيقي في المفاوضات الجارية "، وأضاف سموه أن على رأس هذه العقبات التي تضعها إسرائيل في وجه مسيرة السلام " استمرار النشاط الإسرائيلي في بناء المستعمرات والإصرار على يهودية إسرائيل، ومواصلة انتهاك ابسط حقوق الشعب

---

(1) الغضوي، عبدالله: عريقات: مبادرة الملك عبدالله أساس متين للسلام، جريدة عكاظ السعودية، العدد: 4587، الثلاثاء 7 يناير 2014 م .

الفلسطيني المشروعة على أرضه ووطنه "، وفي ختام كلمته بين الفيصل " إن موقف المملكة العربية السعودية هو ذات الموقف العربي حيال ضرورة أن تفضي المفاوضات بين الجانبين إلى تحقيق سلام شامل وعادل يمكن الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه ووفق مقررات الشرعية الدولية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ورفض ما تتعرض له مدينة القدس من خطط تسعى لتهويدها وما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك وما يحيطه من أخطار محدقة ونطالب المجتمع الدولي بوقف تلك الممارسات التي تقوض أي أمل تجاه الوصول للاستقرار والسلام"[1].

وخلاصة ما سبق ذكره نستطيع القول أن القضية الفلسطينية قد حصلت على اهتمام واسع من قبل المملكة العربية السعودية حكومةً ومليكاً وشعباً، وأن المملكة التزمت بمسؤولياتها التاريخية والدينية والقومية تجاه الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية على كافة الصعد والمستويات العربية والإقليمية والدولية، وأنها لم تأل جهداً في مساندة أبناء الشعب الفلسطيني ليس مادياً فحسب، بل وقفت مع الفلسطينيين شعباً وقضية في كل خطواته التي تكفل له استعادة حقوقه، وبادرت المملكة بمتابعة هذه الحقوق شارحة لعدالتها في كل لقاء ثنائي يجمع بين قيادتها وقادة وزعماء دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية راعية السلام في المنطقة، وكان خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبد العزيز يؤكد في كل مرة يتحدث فيها عن القضية الفلسطينية على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل بما يضمن للشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ووفقاً لمبادرة السلام العربية التي كان هو صاحب فكرتها في عام 2002م.

---

(1) إبراهيم، سباعي: سعود الفيصل: المملكة لن تألو جهداً في التصدي للإرهاب وعبرت عن موقفها بإصدار قوانين تجريمه وتجريم التنظيمات الداعمة له، صحيفة الرياض السعودية، العدد 16695، الاثنين 10 مارس 2014م .

الفصل الثالث

موقف المملكة العربية السعودية من أحداث البحرين

كانت سنة 2011م سنة استثنائية بالنسبة للعالم العربي؛ وذلك لأنَّ أحداثها ليس بالسهولة بمكان أن تتكرر، فما شهدته هذه السنة من انتفاضات وثورات أصطلح على تسميتها بالربيع العربي (The Arab Spring)، سرت بالمجتمعات العربية كدأب النار بالهشيم، وما نتج عنها من سقوط أنظمة، وسقوط شهداء بالمئات، وخروج شعوب بالملايين إلى الشارع على نحو لم يسبق له مثيل، وبمشهد قد لا يتكرر على الأمد القريب، مما قد يجعل مجريات هذه السنة عالقة بالأذهان ليس لشعوب المنطقة فحسب، بل لكل من عاصر أحداث تلك السنة والتي قد تتخذ أساساً للتأريخ لأحداث سابقة أو لاحقة، لنقول قبل أو بعد عام 2011م.

وكان من تلك الدول التي طرق أبوابها الربيع العربي مملكة البحرين، التي جاءت حراكات واحتجاجات الشباب فيها متأثرة إلى حد بعيد بما حدث في تونس ومصر واليمن وليبيا، إلا أن ربيع البحرين لم يصل إلى درجة الثورة كما حدث في الدول التي كانت منطلقاً للربيع العربي، بل اقتصر الربيع العربي في البحرين على مستوى الاحتجاجات والمظاهرات على الرغم من عدم خلوها من الدموية أحياناً. ومع ذلك فقد مرت البحرين بتجربة مريرة وصعبة وعنيفة، وكانت ضمن قائمة أكثر الخاسرين من الثورات العربية عام 2011م، حكومةً وشعباً واقتصاداً ومجتمعاً[1].

وبحكم موقع البحرين داخل حدود البحر الإقليمي للمملكة العربية السعودية، بمعنى أن البحرين هي عمق استراتيجي للأمن القومي السعودي، كان مجلس التعاون الخليجي قد رتب حقوقاً وواجبات دولية للسعودية على البحرين، كما رتب حقوقاً وواجبات للبحرين على السعودية، ومن هنا فإن السعودية كانت تجد في نفسها من داخل ومن خارج مجلس التعاون الخليجي، وقبل وبعد الربيع العربي، مسؤولة عن أمن البحرين، وذلك بموجب اتفاقيات دولية يقرها القانون الدولي، وبما أن البحرين تشكل

---

(1) عبدالله، عبد الخالق : الربيع العربي : وجهة نظر من الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، أيلول (سبتمبر)، 2011م، العدد 391، السنة الرابعة والثلاثون، ص120 .

عمق استراتيجي للأمن القومي السعودي، فإن السعودية قد التزمت على الدوام بالوقوف إلى جانب البحرين بما يضمن أمنه واستقراره، وذلك انطلاقاً من سياستها الخارجية التي تقوم على ثلاثة مبادئ رئيسة وهي[1]:

1- ضرورة التضامن العربي بما يقتضيه ذلك من التنسيق بين الدول العربية بهدف توحيد المواقف العربية وتسخير كل الإمكانيات والموارد التي تملكها الدول العربية لخدمة المصالح العربية المشتركة.

2- الواقعية، والمتمثلة بالبعد عن الشعارات والمزايدات المضرة بالأمن والاستقرار للعالم العربي .

3- الالتزام بمبدأ الأخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافة أشكالها.

اعتماداً على هذه المبادئ لم تشأ السعودية أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما يجري داخل البحرين من أحداث، خاصة بعد أن تطورت حركة الاحتجاجات والمظاهرات البحرينية لتتحول إلى حركات طائفية (شيعة ضد سنة)، مدعومة من جهات خارجية هدفها النيل من وحدة وأمن واستقرار الخليج العربي أجمع وليس البحرين فحسب، فقد انتظرت السعودية شهراً كاملاً ترقب أحداث البحرين من 14 فبراير ولغاية 14 مارس 2011م، لعل البحرين حكومةً وشعباً تجد لنفسها مخرجاً من أزمتها دون أي تدخل أو مساعدة من أحد، إلا أنه عندما لم يحصل ذلك وبناءاً على طلب المساعدة لبت المملكة العربية السعودية نداء الأشقاء .

فبعد إعلان الرئيس المصري السابق حسني مبارك تنحيه عن الرئاسة في مصر يوم 11 فبراير 2011م، بدأت الحركات والجمعيات الإسلامية الشيعية معها بعض الجمعيات الليبرالية بالدعوة للتحشد واختارت أن يكون يوم 14 فبراير هو يوم وقفة احتجاج عامة، أطلقوا عليها اسم "انقلاباً على الميثاق"[2]، وقد حاولت السلطة الحاكمة

(1) الرفاعي، عبد العزيز : بناء المملكة العربية السعودية في التاريخ الحديث، منشأة المعارف، الإسكندرية 1978م، ص97 .

(2) الشهابي، غسان: حراك البحرين: المخاض المؤجل، الصراخ في غرف الفولاذ المصمتة، منشور ضمن كتاب: الخليج والربيع العربي (الدين والسياسة)، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي 2013م، ص76.

في البحرين سحب فتيل هذه الدعوات للتحشيد، فسارعت في نفس الليلة التي تنحى فيها مبارك عن حكم مصر بمنح كل أسرة بحرينية مبلغ (1000) دينار بحريني (2654 دولار)، وأعلن أن هذا المبلغ هو بمناسبة مرور عشر سنوات على التصديق على ميثاق العمل الوطني الذي صوت عليه البحرينيين عام 2001م، لكن الداعون للاحتشاد تطلعوا إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث أن تغريداتهم على مواقع التواصل الاجتماعي والمتمثلة في "لا ألف ولا ألفين موعدنا يوم الأثنين" [1]، تشير إلى أنهم كانوا يصبوا إلى أكثر من هذا المبلغ بكثير.

وما أن أتى يوم الأثنين 14 فبراير 2011م، وهو اليوم الذي أعلن فيه عام 2002م عن نقل البحرين من إمارة إلى مملكة، وفيه تحول لقب الأمير حمد بن عيسى من أمير إلى ملك، حتى تجمعت الأحزاب المعارضة والحركات الإسلامية والتي كانت ذات طابع شيعي في معظمها متخذة من دوار اللؤلؤة رمزاً ومركزاً لثورتهم تقليداً للثورة المصرية التي اتخذت من ميدان التحرير مركزاً لها، وطالبت انتفاضة 14 فبراير البحرينية بإصلاح النظام السياسي، وتنحي رئيس الوزراء وحكومته العاجزة على حد تعبيرهم، وبسن دستور جديد يكرس المساواة بين المواطنين، ويلغي امتيازات الأسرة الحاكمة على المواطنين وأشكال التمييز على المواطنين الشيعة في الوظائف الكبيرة في الدولة، كما دعت إلى إلغاء مجلس الشورى وإخضاع الوزارة إلى البرلمان المنتخب[2]. لكن هذه المطالب سرعان ما تحولت بفعل سيطرت الأحزاب الشيعية على توجيه الحراك وقيادة المتظاهرين إلى المطالبة بإسقاط النظام[3]، وإقامة جمهورية إسلامية [4].

---

(1) الشهابي، حراك البحرين، ص76.

(2) : طرابلسي، فواز : ثورات بلا ثوار، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2014م، ص217 .

(3) العرب، محمد عز : لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية " الاستثناء " في الربيع العربي ؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. انظر الرابط :

http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=66

(4) عبدالله، الربيع العربي، ص121 .

وعلى الرغم من أن الداعين للاحتشاد لم يطرحوا أنفسهم عند الدعوة للتظاهر يوم 14 فبراير على أنهم إسلاميين ومنظمون في جمعيات وجهات إسلامية، إلا أنه سرعان ما أطلت عمائم شيوخ الدين الشيعة في المشهد العام للدوار، ومنذ اليوم الأول للاحتجاجات، كما ظهر بين صفوف المتظاهرين اتباع حركات شيعية غير شرعية مثل (حق، الوفاء، الأحرار)، وهي حركات غير مرخصة لممارسة العمل السياسي، وقد حاولت السلطات الحاكمة التعامل بعقلانية مع حركة الاحتجاجات، محاولة ضبط الشارع من أن يفلت خاصة بعد أن ظهر أن السمة الغالبة والمزاج العام للمحتجين هي صفة التدين، وأن هؤلاء المحتجون ليسوا إلا مجموعة متدينة من الشيعة المسيسين[1] .

ومع أن المحتجين أعلنوا عن سلمية تظاهراتهم، إلا أنه لم يأت اليوم الثالث للاحتجاج حتى كانت الأجواء مهيأة تماماً لنوع من التصادم، لا وبل بدأت المناوشات بين المتظاهرين وقوات الأمن، وازداد الأمر سوءاً بسقوط سبعة قتلى من المحتجين مما أستدعى تدخل الجيش إلى خط المواجهة، لوضع حد للاعتصامات والإضرابات التي تقودها القوة المعارضة الشيعية والتي سعت إلى إحراج النظام السياسي عبر الممارسات التي قامت بها والمتمثلة بسلسلة من الأعمال التخريبية في داخل المملكة من قتل وأعمال عنف جماعية موجهة ضد السنة، هذا إلى جانب ما صاحب تلك الاحتجاجات من تقديم استقالات لكتلة الوفاق الوطني داخل مجلس النواب، ووضع شروط مسبقة للحوار قبل الدخول فيع بهدف تعطيله، والاستعانة بأفكار دول بعينها تساند هذه الطائفة ممثلة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية[2] .

لم تيأس القيادة البحرينية والتي كانت تعي جيداً ما يحصل في الشارع من المحاولة لإيجاد حل للأزمة قبل تفاقمها، فقامت بعدة إجراءات من شأنها الحد من تأثير الأزمة على الداخل البحريني، والحيلولة دون تدخل قوى أجنبية في الشأن الداخلي، وكان من هذه الإجراءات، الدعوة إلى حوار وطني يضم كافة الأطياف

---

(1) الشهابي، حراك البحرين، ص77 .

(2) السيد، محمود : السياسة الإيرانية تجاه الأوضاع الداخلية في الخليج، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير 2012م، ص202-203 .

الموجودة في البحرين بغرض الاستجابة لمطالب المحتجين، وإنشاء صندوق التعويضات، وإطلاق سراح المعتقلين، وعندما لم تنجح هذه الإجراءات لجأت الحكومة البحرينية للاستعانة بقوات درع الجزيرة لحماية منشآت الدولة وضبط أمنها[1] .

فتسارع وتيرة الأحداث وخروج تشكيلات سنية في مواجهة التجمع الشيعي في مسيرات وصفت بأنها الأكبر في تاريخ البلاد في عملية استعراض عددية يوم 3 مارس 2011م، وتمدد المحتجين من دوار اللؤلؤة إلى أطرافه وصولاً لمباني مرفأ البحرين المالي حيث يوجد عدد من البنوك والوزارات وسوق البحرين للأوراق المالية، لا وبل أن إحدى المسيرات الشيعية وصلت إلى أسوار مجلس الوزراء وهو منعقد، كل ذلك كان ينذر بأن القادم هو الأسوأ، حتى كان ذلك يوم 13 مارس عندما حدثت مواجهات بين طلبة جامعة البحرين من أتباع المذهبين السني والشيعي، الأمر الذي عجل بنهاية الحركة الاحتجاجية[2] .

في ظل هذه الظروف لم تكن المملكة العربية السعودية بعيدة عن أحداث البحرين خاصة وأن مناطقها الشرقية وتحديداً القطيف التي تكاد أن تكون مدينة شيعية، ثم الإحساء التي تصل نسبة الشيعة فيها إلى حوالي 50% من سكانها[3]، أما نسبة الشيعة بشكل عام في السعودية فتبقى قليلة حيث تشير الدراسات إلى أن شيعة السعودية يشكلون حوالي 10% من إجمالي السكان في السعودية، بينما دراسات أخرى تقول أنهم يشكلون 30% من إجمالي عدد السكان الأصليين للسعودية [4]، وفي هذا السياق تذكر انتفاضة المنطقة الشرقية في السعودية ضمن مظاهر التأثر بالثورة الخمينية، إذ حرض الخميني على الثورة في المنطقة الشرقية عام 1979م بمناسبة

---

(1) السيد، السياسة الإيرانية، ص203 .

(2) الشهابي، حراك البحرين، ص94 .

(3) الغريب، عبدالله محمد: وجاء دور المجوس (الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية)، بلا مكان نشر وتاريخ، ص318 .

(4) الجازي، ممدوح بريك : النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات السياسية الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2010م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2011م، ص90 .

العاشر من محرم واستطاع المتظاهرين من قتل عدد من رجال الأمن في القطيف، واستغلت إذاعة طهران هذه المظاهرات للمطالبة بإنصاف الشيعة هناك ورفع الظلم عنهم، حيث زعمت أنهم يتعرضون للإبادة والحرمان والتجويع، لكن الأجهزة الأمنية السعودية استوعبت الحراك حينها[1] .

من هنا خشيت المملكة العربية السعودية من انتقال عدوى الثورة البحرينية ذات الطابع الشيعي، إلى شيعة السعودية الذين سبق لهم وأن وقفوا إلى جانب الطموحات الإيرانية التوسعية في شبه الجزيرة العربية .

كما خشيت المملكة العربية السعودية من زيادة التغلغل الإيراني في البحرين، إذ لاحظت أن الاحتجاجات ذات صبغة ونزعة طائفية شيعية موجهة ضد السنة، ومما يشير إلى ذلك رفع المحتجين للأعلام السوداء التي عادة ما ترفع في الاحتفالات الدينية ذاب الصبغة الشيعية، كما أنهم استولوا على مساجد لأهل الستة، واستعملوا الأسلحة ضد أجهزة الدولة، ناهيك أن معظم الاحتجاجات خرجت من مناطق ذات أغلبية شيعية [2]، ثم أن رفض المعارضة الشيعية في البحرين طيلة فترة الاحتجاجات من 14 فبراير إلى 14 مارس 2011م للحوار وتقديم مجموعة من الاشتراطات المسبقة قبيل الدخول في حوار أو مفاوضات، رغبة منهم في التعقيد والتعمد في عدم معالجة الأزمة، كل ذلك أثار مجموعة من التساؤلات حول هدف المعارضة الشيعية في البحرين لدى الساسة السعوديين ودول مجلس التعاون الخليجي عامة، هل حراكهم جاء لتحقيق أهداف إصلاحية فقط، أم محاولة لتغيير النظام برمته، وإذا كانت هناك رغبة في تغيير النظام فإلى أي مدى يتضمن هذا التغيير ضمانات للسنة، وإلا فإن هذه المطالب هي من قبيل العبث بأمن واستقرار البحرين، ومن بعدها العبث بأمن

---

(1) الطريفي، عادل : المجتمع الشيعي في الخليج، مجلة المجلة، العدد 1585، يوليو – تموز 2013م، ص26 .

(2) القرضاوي : ثورة البحرين مذهبية تستهدف السنة، وكالة سي إن إن بالعربية، الخميس 7 شباط 2013م . انظر الرابط :

http://archive.arabic.cnn.com/2011/bahrain.2011/3/19/qaradawi.bahrain

واستقرار السعودية التي تشغل مركز الزعامة والقيادة لأهل السنة في المنطقة والعالم الإسلامي وهذا هو سر استهدافها[1] .

وعندما عجزت القوات الأمنية البحرينية عن التصدي لزخم الاحتجاجات التي أخذت طابع التسلح، وما صاحبها من أعمال طائفية من قتل وتخريب وتعطيل للحياة العامة في المدن البحرينية، وتسارع وتيرة الأحداث نحو جر البلاد إلى صراع طائفي خاصة بعد صدامات جامعة البحرين في 13 مارس، جاءت نداءات الاستغاثة البحرينية بقوات درع الجزيرة وبالأحرى بالسعودية لكبح جماح المحتجين، ولنزع فتيل التوتر والمشاركة في حفظ الأمن والاستقرار في البلاد، وذلك بعد الأحداث التي شهدتها البلاد طوال شهر كامل وتسببت في ترويع المواطنين والمقيمين، وأحدثت شبه شلل لكافة مناحي الحياة في البلاد .

جاءت استجابة المملكة العربية السعودية سريعة لطلب المساعدة البحريني، إذ خلال أقل من 24 ساعة من ذلك الطلب دخلت قوات درع الجزيرة الى مملكة البحرين، وكان ذلك يوم 14 مارس 2011م، حيث عبرت القوات السعودية جسر الملك فهد الرابط بين البلدين لتضع حداً للتظاهرات البحرينية التي لطالما أقلقت السلطات الحاكمة البحرينية ومن خلفها السعودية على السواء، وكانت طلائع قوات الجزيرة التي دخلت للبحرين يوم 14 مارس تتكون من قوة سعودية خالصة تقدر بنحو (1000) جندي فيما أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عزمها عن إرسال قوات للمشاركة في ذات المهمة، وذلك حيث تستمر الاضطرابات والتوتر الطائفي في البحرين، وبلغ عداد القوات الإماراتية التي أرسلت للبحرين حوالي (500) جندي، ليصبح العدد الإجمالي لقوات درع الجزيرة التي دخلت للبحرين ما يقارب من (1500) جندي، أما عن تجهيز تلك القوات فقد ذكر شهود عيان " أن قوات سعودية وصلت إلى البحرين يوم 14 آذار وأنها اتجهت نحو الرفاع وهي منطقة سنية تعيش فيها الأسرة المالكة وتضم مستشفى عسكرياً "، وأضاف الشهود العيان " أنهم رأوا 150 ناقلة جند مدرعة، وزهاء 50 مركبة

---

(1) السيد، السياسة الإيرانية، ص203 .

أخرى من بينها عربات إسعاف وصهاريج مياه وحافلات وسيارات جيب، وكانت المركبات ذات تسليح خفيف ولم تكن هناك دبابات وراجمات صواريخ في القافلة[1] .

ومما يلاحظ على سرعة استجابة السعودية لنداء الاستغاثة البحريني، وسرعة دخول القوات السعودية قبل غيرها من قوات درع الجزيرة للبحرين، أن الرد السعودي على الاحتجاجات البحرينية كان مبرمجاً، وأن القوات السعودية كانت على أهبة الاستعداد للدخول للبحرين، وذلك لما تشكله أحداث البحرين من تحدياً أمنياً للمملكة العربية السعودية، وأنها لم تكن تنتظر إلا فقط الإشارة من ملك البحرين الحليف الأزلي للنظام السعودي .

وبدخول قوات درع الجزيرة للبحرين تنتهي حركة المخاض الطويل من الاحتجاجات الشعبية الشيعية دون أن تسفر عن ولادة، حيث قامت قوات درع الجزيرة بعملية تطهير لدوار اللؤلؤة في 16 مارس، كما أنها أحكمت السيطرة على المستشفى العسكري في منطقة الرفاع الذي كان خلال فترة الاحتجاجات تحت سيطرة المعارضة الشيعية، كذلك تولت هذه القوات حماية المنشآت النفطية والكهرباء والمياه في البلاد، وأسفرت الاحتجاجات بشكل عام منذ اندلاعها في 14 فبراير وحتى فض قوات درع الجزيرة لتلك الاحتجاجات عن سقوط 46 قتيلاً، وما لا يقل عن ثلاثة الاف معتقل وسجين[2].

وكان مجلس الوزراء السعودي قد أعلن يوم 14 مارس 2011م وهو يوم دخول القوات السعودية للبحرين أنه تجاوب مع "طلب البحرين الدعم" في مواجهة تهديد أمنها، كما أكد المجلس في أعقاب جلسة له برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز أن دول مجلس التعاون الخليجي " ستواجه بحزم وإصرار كل من تسول له نفسه القيام بإثارة النعرات الطائفية أو بث الفرقة بين أبناء المجلس ودوله، أو تهديد أمنه ومصالحه"، بدوره أشاد العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة

---

(1) دخول 1000 جندي من " درع الجزيرة " إلى البحرين، جريدة الدستور الأردنية، الثلاثاء 15 آذار 2011م.

(2) طرابلسي، ثورات بلا ثوار، ص217 .

بالأمر الكريم من أخيه خادم الحرمين الشريفين بإرسال قوات درع الجزيرة المشتركة إلى مملكة البحرين، وذلك خلال استقباله في المنامة يوم الأثنين 14 مارس 2011م وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل(1).

3.1 ردود الأفعال الإقليمية والدولية على دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين:

شكل دخول قوات درع الجزيرة للبحرين وتصديها لحركة الاحتجاجات والمظاهرات الشيعية هناك، موضع جدل وخلاف بين الأوساط الداخلية في البحرين نفسها، وبين بعض الدول ذات المصالح في المنطقة، فهناك من عارض إرسال قوات درع الجزيرة للبحرين على اعتبار أن هذه القوات وجدت لحماية دول مجلس التعاون الخليجي من الاعتداءات الخارجية وليس للتدخل في شؤونها، منتقدين في ذلك استغاثة ملك البحرين بهده القوات من منطلق أن الاحتجاجات البحرينية هي شأن داخلي، في حين أن هناك من أيد إرسال هذه القوات للبحرين على اعتبار أنه لا يوجد ما يمنع من تدخل قوات درع الجزيرة لوضع حد لمشاكل تهدد أمن واستقرار إحدى دول مجلس التعاون، فالقوات السعودية عندما للبحرين استطاعت قطع الطريق على دول وجهات كانت تريد النيل من استقرار المنطقة وتأجيج الموقف في البحرين بما يسمح لها التدخل في شؤون دول خليجية أخرى. وسنعرض في هذه الدراسة لموقف كل من دول مجلس التعاون الخليجي، والشارع البحريني، بالإضافة إلى الدول ذات العلاقة بالشيعة وبما يحصل في البحرين وخاصة إيران وسوريا، وأخيراً لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من دخول القوات السعودية للتصدي لحركة الاحتجاجات البحرينية.

3.1.1 موقف دول مجلس التعاون الخليجي:

مثّل وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي من دخول قوات درع الجزيرة للبحرين، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية، الذي دافع عن

---

(1) البحرين تستعين بقوات درع الجزيرة لحفظ النظام، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11795، الثلاثاء 15 مارس 2011م .

استجابة مجلس التعاون الخليجي لطلب البحرين المتعلق باستدعاء قوة درع الجزيرة للحفاظ على الأمن والنظام والأرض، رافضاً صفة التدخل التي يتم الترويج لها من قبل البعض، حيث قال "إن وصول قوات درع الجزيرة يمثل خطوة طبيعية من منطلق المسؤولية الجماعية في المحافظة على الاستقرار بدول المجلس، وذلك بمقتضى اتفاقية التعاون المشترك"، ورد العطية على من أعتبر دخول درع الجزيرة للأراضي البحرينية تدخلاً بقوله "دخول قوات درع الجزيرة ليس بدعة، وإنما استجابة لطلب دولة عضو للمساهمة إلى جانبها في حفظ الأمن والنظام وفقاً للبنود المنصوص عليها في اتفاقيات التعاون الدفاعي المشترك"[1] .

وكان وزراء خارجية الدول الخليجية الست (السعودية، الكويت، الإمارات، عمان، قطر والبحرين)، قد أصدروا بياناً في ختام اجتماعهم الذي عقدوه في الرياض يوم الخميس الموافق 10 آذار 2011م، وحذروا فيه من مغبة التدخل الأجنبي في شؤونهم، وأعلنوا أنهم سيواجهون أي محاولات للإضرار بأمنهم، وأعتبر وزراء خارجية دول الخليج في ذلك الاجتماع أن الإضرار بأمن أي دولة يعد إضراراً بأمن الجميع، وستتم مواجهته فوراً ودون أي تردد[2]. وفي هذا البيان إشارة واضحة إلى اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي على تدخل قوات درع الجزيرة في أي منها لوضع حد للاحتجاجات وحفظ الأمن والاستقرار ومنع أي تدخل خارجي في شؤون دول المجلس، بمعنى أن دول الخليج الست متفقة ولا يوجد لدى أي منها مانع من دخول قوات درع الجزيرة لأراضيها أو حتى طلب الاستعانة بها بصورة مباشرة.

من جانبها أعلنت الحكومة البحرينية أنها هي التي استعانت بقوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي، وقالت في بيان رسمي لها أن طلائع قوات درع الجزيرة المشتركة وصلت للبلاد نظراً لما تشهده مملكة البحرين من أحداث مؤسفة تزعزع الآمنين من المواطنين والمقيمين، ودعت الحكومة البحرينية المواطنين إلى

---

(1) الصهيل، تركي : دخول القوات الخليجية للبحرين ليس بدعة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11796، الأربعاء 16 مارس 2011م .

(2) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11796، الأربعاء 16 مارس 2011م .

الترحيب بقدوم القوات الخليجية[1]، ومن جانبه رحب العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى بوصول القوات السعودية للبحرين، وثمن في لقاء مشترك جمعه مع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، والشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري يوم الاثنين 14 مارس 2011م في المنامة، اللفتة الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز بإرسال قوات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين، كذلك بينت وكالة أنباء البحرين (نبا) أن وصول قوات درع الجزيرة للبحرين جاء "انطلاقاً من مبدأ وحدة المصير وترابط أمن دول مجلس التعاون على ضوء المسؤولية المشتركة لدول مجلس التعاون في المحافظة على الأمن والاستقرار التي هي مسؤولية جماعية باعتبار أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ"[2].

من جهة أخرى أكد رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني في تصريحات له لقناة الجزيرة يوم الثلاثاء 15 مارس 2011م أن دخول قوات خليجية إلى البحرين ثم وفقاً للمعاهدات الأمنية الخليجية، مؤكداً أن المعارضة البحرينية هي جزء من الشعب البحرين الاعتصام، وحول وصف المعارضة لدخول القوات السعودية بأنه "احتلالاً"، قال الشيخ حمد "هناك معاهدات خليجية ودرع الجزيرة واتفاقات أمنية خليجية واضحة فيها التزامات واضحة"[3].

بدورها بررت المملكة العربية السعودية تدخلها المباشر في البحرين من خلال إرسالها قوات درع الجزيرة للتصدي لحركة الاحتجاجات، بأن ذلك التدخل جاء كون البحرين عضو في مجلس التعاون الخليجي، ومن الدول المؤسسة له، وهناك اتفاقيات بين دول مجلس التعاون الخليجي، تتيح لكل الدول الحق في التدخل في أي شأن يهدد أمن واستقرار تلك البلدان، ويعطي الدكتور محمد عبدالله آل زلفة، العضو السابق في

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11795، الثلاثاء 15 مارس 2011م .

(2) جريدة الدستور الأردنية، الثلاثاء 15 آذار 2011م.

(3) رئيس الوزراء القطري : دخول قوات (درع الجزيرة) إلى البحرين جزء من معاهدات خليجية، صحيفة الرياض السعودية، العدد 15605، الأربعاء 16 مارس 2011م .

مجلس الشورى السعودي مثالاً على حالة أخرى غير البحرين وقفت فيها دول مجلس التعاون الخليجي كلها إلى جانب بعضها البعض دون أن يلقى ذلك الموقف انتقاداً من أحد، فيذكر أنه عندما تعرضت الكويت للغزو العراقي عام 1990م، وقفت دول مجلس التعاون الخليجي جميعها إلى جانب الكويت في مواجهة ذلك الغزو، ولم يلق ذلك الموقف معارضة أحد [1].

أما عن موقف المعارضة الشيعية البحرينية من دخول القوات السعودية للبحرين، فقد وصفت المعارضة الشيعية والتي قادت حركة الاحتجاجات في البحرين، دخول تلك القوات بأنه بمثابة "إعلان حرب" و"احتلال"، وأكدت المعارضة على أند دخول القوات السعودية للبحرين هو تدخل عسكري خارجي، وحذرت من حرب ضد المدنيين، كما دعت المعارضة التي تنضوي تحت لوائها سبع جمعيات سياسية أهمها جمعية الوفاق الشيعية، التي تمثل التيار الشيعي الأكبر في البلاد، المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى حماية المدنيين في البحرين من خطر التدخل العسكري الخارجي على حد تعبيرها، ومن جانبه قال " ابراهيم شريف السيد " زعيم جماعة الوعد المعارضة " إن أي تدخل لقوات مجلس الأمن الخليجي في البحرين ينظر إليها على أنها قوة احتلال "[2] .

3.1.2 الموقف السوري:

شهدت العلاقات السعودية– السورية تقارباً خلال الثلث الأخير من العام 2009م، وذلك بعد قطيعة بين البلدين استمرت منذ عام 2004م بسبب اختلاف سياسة البلدين تجاه مجريات الأحداث على الساحة اللبنانية، وشكل اغتيال رفيق الحريري عام 2005م بداية الافتراق الحقيقي والخصام البائن بين السعودية وسوريا في لبنان، إلا أنه في عام 2009م اتجهت السياسة السعودية إلى تجاوز مرحلة الخلافات العربية وفتح باب الأخوة العربية والوحدة مع كل العرب دون استثناء أو تحفظ، وكان هذا ما دعا له

---

(1) كرم، سمر: كيف يتابع النظام السعودي تحولات الربيع العربي ؟ مركز DW الإعلامي، 2011/11/14م. انظر الرابط : http://dw.de/p/13A7x.

(2) جريدة الدستور الأردنية، الثلاثاء 15 آذار 2011م.

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الكويت في الفترة من 19–20 كانون ثاني 2009م [1]، لتفتح بذلك السعودية وسوريا منذ تاريخ عقد هذه القمة صفحة جديدة من العلاقات الطيبة، أشارت إلى إنهاء حالة الخلاف والقطيعة بينهما، وتوجت عودت العلاقات الطيبة بين البلدين بعد سنوات من العداء بزيارة العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز إلى دمشق في 30 تموز 2010م، حيث التقى الرئيس بشار الأسد واصطحبه إلى بيروت على متن نفس الطائرة في 31 تموز 2010م، لذلك عندما اندلعت موجة الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد في آذار 2011م، ظهر الموقف الرسمي السعودي مؤيداً للحكومة السورية في بداية الثورة، وأيدت المملكة الخطاب الاعلامي السوري، بأن ما تتعرض له سوريا هو مؤامرة، كما عبر خادم الحرمين الشريفين في اتصال هاتفي له مع الرئيس السوري بشار الأسد في 27 آذار 2011م عن "دعم المملكة لسورة في وجه ما يستهدفها من مؤامرة لضرب أمنها واستقرارها، وأكد أن المملكة السعودية تقف إلى جانب سورية قيادة وشعباً لإحباط هذه المؤامرة"[2].

ولعل تأييد السعودية في البداية للنظام السوري ضد الثورة الشعبية السورية، يعود إلى نفور المملكة من حركة الاحتجاجات والثورات العربية وما صاحبها من تغيير عربياً منذ ثورة تونس، يضاف إلى ذلك أن المملكة رأت في الاحتجاجات في البحرين تهديد لها، خصوصاً بعد إعلان إيران تأييدها لهذه الاحتجاجات التي تطلعت إيران من خلالها إلى مد نفوذها إلى المنطقة الخليجية ومحاصرة السعودية عن طريق البحرين .

نتيجة لهذه الظروف والعلاقات التي جمعت السعودية بسوريا خلال المراحل الأول من الثورة السورية، عبرت سوريا عن تأييدها لإرسال السعودية مع دول خليجية أخرى لقوات درع الجزيرة لحفظ الأمن في البحرين ودعم الملك البحريني، حيث أكد وزير

---

(1) بن كمي، زيد ؛ الخريف، بدر: الملك عبدالله .. انجازات ومواقف ترجمت هواجسه تجاه رسم طريق المستقبل للوطن والأمة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12224، الخميس 17 مايو 2012م .

(2) بشارة، عزمي : سورية : درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2013م، ص536 .

الخارجية السوري وليد المعلم في مقابلة خص بها صحيفة الشرق الأوسط في 20 آذار 2011م "أن هذه القوات ليست قوات احتلال وإنما تأتي في إطار مشروع"، وأضاف أن "الاتفاقيات التي أسست درع الجزيرة والاتفاق المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تشكل الأساس القانوني، كما أن موافقة مملكة البحرين على دخول هذه القوات تشكل الأساس الشرعي"[1].

وبذلك نلاحظ هنا أن الموقف السعودي والسوري قد التقيا على معارضة الثورة البحرينية، التي وصفت بأنها طائفية، ولعل هذا الاتفاق مرجعه إلى وقوف سياسة البلدين بموقف مضاد لفكرة الثورات أساساً، في سعي كل منهما للمحافظة على بلدانهما بعيداً عن الثورات.

3.1.3 الموقف الإيراني:

حاولت الأذرع الطائفية لإيران تغيير الأوضاع في مملكة البحرين من خلال القيام بالتظاهرات والاعتصامات المسلحة، مستغلة في ذلك حركة الاحتجاجات التي اندلعت في العالم العربي ابتداءً من تونس مروراً بمصر واليمن وليبيا وانتهاءً بالبحرين، محاولة تعطيل عمل مؤسسات الدولة والاعتداء على المواطنين والمقيمين السنة، مع نشر ادعاءات وحملة إعلامية مغرضة ظهرت أبعادها وخيوطها بعد سقوط حكم الأخوان المسلمين في مصر، فقد أيدت إيران مطالب المعارضة الشيعية في البحرين، ورفضت التدخل الخليجي من جيرانها أعضاء مجلس التعاون الخليجي لقمع المظاهرات والاحتجاجات الشيعية، وأيدت إيران مطالب المتظاهرين ووصفتها بالمشروعة، ونتج عن تأييد إيران للمعارضة الشيعية في البحرين أن خلقت أزمة وخللاً بالأمن العام الداخلي بالبلاد، نتيجة لقيام المحتجين بسلسلة من الأعمال التخريبية، وقتل وعنف

---

(1) جروس، سعاد : المعلم لـ " الشرق الأوسط ": وجود درع الجزيرة في البحرين أساسه قانوني وهو ليس احتلالاً، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11800، الأحد 20 مارس 2011م .

وهذا ما ساعد على تفاقم الأزمة، لينتهي الأمر باستدعاء قوات درع الجزيرة لضبط الوضع الأمني، وهذا الذي لم ترحب به إيران وعارضته إيران بشدة (1).

وجاء أول تعليق إيراني على إرسال السعودية لقوات عسكرية إلى البحرين، على لسان وزير الخارجية الإيراني (علي أكبر صالحي)، الذي حذر من أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه تدخل المملكة العربية السعودية في البحرين، حيث قال حسب ما ذكرته الإذاعة الإيرانية ووكالة الأنباء الألمانية، أن "إيران لن تقف مكتوفة الأيدي في حال تدخل سعودي لإبادة الشيعة في البحرين" على حد زعمه، داعياً الحكومة البحرينية إلى عدم التعامل بعنف مع المحتجين، قائلاً "نحن نتوقع من الحكومة البحرينية أن تتعامل بحكمة ودراية مع مطالب الشعب، وأن تحترم الأساليب السلمية التي يلجأ إليها الشعب لتحقيق هذه المطالب"(2) .

ورد أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية، على تصريحات علي أكبر صالحي هذه بالرفض القاطع، وطالب طهران بالكف عن التدخل في الشؤون الخليجية ومنها البحرين، حيث قال العطية في رده على التهديدات الإيرانية " إننا ندعو مجدداً لعدم التدخل في الشؤون الداخلية، سواء في مملكة البحرين أو دول المجلس، وبخاصة أن دولنا لا تتدخل في الشأن الداخلي لأي دولة، بل تركز على بناء علاقات طيبة مع كافة الدول ويسودها الاحترام المتبادل، ومن ضمنها إيران"(3).

كما قامت إيران بتنفيذ حملة دبلوماسية واسعة لحض الدول الإسلامية على "حماية الشعب البحريني" ورفض التخلي الخليجي، وأعلنت بكل وسائلها الإعلامية المختلفة رفضها الكامل للتدخل السعودي عبر دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين، وشنت حملة إعلامية شديدة ضد القرار الخليجي بهذا الخصوص، وما أعقبه في دوار اللؤلؤة ومستشفى السليمانية وغيرها من مواقع التظاهرات من قمع للاحتجاجات، كذلك

(1) قطيشات، ياسر: إيران وثورات الربيع العربي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3566، تاريخ 2011/12/4م.

(2) إيران تحذر من أنها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه " تدخل السعودية في البحرين "، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11795، الثلاثاء 15 مارس 2011م.

(3) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11796، الأربعاء 16 مارس 2011م .

قامت إيران بمهاجمة موقف علماء السعودية الذين أيدوا موقف حكومة البحرين في طلب الدعم السعودي، حيث رأت إيران فيه دعوة لإراقة دماء المسلمين ممن وصفتهم على حد تعبيرها بـ "العلماء المزيفين"(1).

وعلّلت إيران رفضها لدخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين دفاعاً عن الشيعة في البحرين، وهو ما يعتبر تحدياً سافراً للشرعية البحرينية وتدخلاً في شؤون دول مجلس التعاون، خاصة وأن الشيعة في البحرين هم مواطنين عرب أولاً وأخيراً، كما أن ذلك يكشف عن نوايا طهران التي تحرك تلك التظاهرات، ولو بشكل غير مباشر، وتراقب عن كثب استمرار الاضطرابات حتى تحقق مطالبها بإنهاء الملكية وإنها حكم آل خليفة، وتحويل البحرين إلى جمهورية إسلامية شيعية تسود فيها ولاية الفقيه على طراز جمهورية إيران الإسلامية(2)، وهذا الذي لن تسمح به المملكة العربية السعودية.

وكان القلق السعودي من اشتداد قوة المظاهرات البحرينية التي نظر لها على أنها تمثل الشيعة أولاً وأخيراً، وأنها تستمد دعمها وتأييدها وإلهامها من جمهورية إيران الشيعية، والخوف من انتقال تلك الاحتجاجات إلى باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما دفع السعودية إلى أن تقف بحزم في وجه تلك الاحتجاجات قبل تفاقم الأزمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في منطقة الخليج، وتسرع بإرسال قوات درع الجزيرة للبحرين بمجرد حصولها على عدم الممانعة من الحكومة البحرينية، ودون أن تنتظر أو تستأنس برأي أحد من دول المنطقة أو خارجها.

3.1.4 الموقف الأمريكي:

جاءت أحداث البحرين كفرصة لتؤكد فيها المملكة العربية السعودية، وبلدان الخليج العربي على استقلال القرار الخليجي- السعودي النسبي عن واشنطن، ففي لحظة مهمة ومصيرية افترق القرار الخليجي عن القرار الأمريكي، واختلفت الرؤية

---

(1) أبو هلال، فراس : إيران وثورات الربيع العربي : الموقف والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2011م، ص8 .

(2) صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3566، تاريخ 2011/12/4م .

الأمريكية تجاه التهديد المركزي للأمن الداخلي، وأن دل ذلك على شيء إنما يدل على أن الرياض ومعها العواصم الخليجية الأخرى أصبحت تتصرف باستقلالية أكبر عن القرار الأمريكي، وتتصرف بثقة أكبر تجاه الجار الأصعب بالمنطقة وهو إيران[1] .

فعندما اندلعت أحداث الربيع العربي في نهاية عام 2010م ومطلع عام 2011م، ظهر أن هناك حالة من عدم الرضا السعودي تجاه المواقف الأمريكية من دول الربيع العربي، ففي الوقت الذي وقفت فيه السعودية بشكل مناهض للثورات العربية، تفاجئ الشارع العربي بسرعة تخلي أمريكا عن حلفائها التقليديين في المنطقة وخاصة تخليها عن الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك الذي كان يحظى بدعم عربي وتوافق سعودي كبير، وكان يمثل في الوقت نفسه أقوى حلفاء أمريكا في المنطقة، وفتح الباب على مصرعيه مع جماعة الأخوان المسلمين والاحتفاء بهم على أنهم الحكام الشرعيين الجدد لمصر[2] .

ومع تزايد حدة الاحتجاجات العربية، وامتدادها إلى دول الخليج العربي أخذت الولايات المتحدة بالتقارب مع إيران، على حساب التزاماتها الأمنية تجاه دول الخليج، فعلى الرغم من أن واشنطن كانت تتخذ من المنامة، عاصمة البحرين مقراً للقيادة المركزية للأسطول الخامس الأمريكي في الخليج، إلا أنها أخذت تجادل بأن التفاوض والحلول الوسط والإصلاح تمثل أفضل السبل لإعادة الاستقرار للبحرين[3]، وهذا ما دفع المملكة العربية السعودية إلى التعامل مع التحديات الأمنية الداخلية بمنطقتها الخليجية، بمنطقها الخاص وبعيداً عن واشنطن، حيث رأت السعودية أن على دول مجلس التعاون الخليجي سحق الانتفاضة الشيعية في البحرين سريعاً قبل استفحالها، فجاء الدخول العسكري السعودي للبحرين بدون موافقة أمريكا، وحتى بدون علمها، ومما يشير إلى ذلك ارتفاع أصوات في الكونغرس الأمريكي بعد دخول قوات درع

---

(1) عبدالله، الربيع العربي، ص127 .

(2) شنيكر، ديفيد : إعادة رسم الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط : واشنطن والخليج وإيران، مجلة المجلة، العدد 1591، يناير – كانون ثاني 2014م، ص10 .

(3) المعايطة، أمجد سالم : السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2013م، ص31 .

الجزيرة للبحرين، تدعو إلى سحب الأسطول الأمريكي الخامس من البحرين إلى دولة خليجية أخرى، كدليل على عدم رضا وارتياح واشنطن لاستخدام حكومة البحرين ومعها المملكة العربية السعودية الخيار العسكري في مواجهة مطالب الإصلاح على حد تعبيرها [1].

لكن يظهر بعد أن دخلت قوات درع الجزيرة فعلاً للبحرين واستطاعت تطهير دوار اللؤلؤة سريعاً من المتظاهرين، وإعادة مظاهر الحياة العامة للشارع البحريني، تغيرت اللهجة الأمريكية إزاء تدخل القوات السعودية في الشأن البحريني، حيث قال البيت الأبيض في اليوم التالي لدخول القوات السعودية للبحرين "أن الولايات المتحدة لا تعتبر دخول القوات غزواً"، لكنها تبدي انزعاجها على وجه الخصوص من الأنباء التي تشير إلى أن بعض المتظاهرين في البحرين حرضوا على العنف وإثارة القلاقل[2] .

ولكي تحافظ الإدارة الأمريكية على ذلك التقارب الذي حصل بينها وبين إيران منذ عام 2009م عندما أيدت أمريكا قمع الحكومة الإيرانية لانتفاضة الحركة الخضراء العلمانية في طهران، أكد وزير الدفاع الأمريكي (روبرت غيتس)، في تصريح له يوم الثلاثاء 15 مارس 2011م من أنه " لا دليل لديه حتى الآن على تورط إيراني في اندلاع الأزمة بالبحرين، لكنه حذر من تدخلها في المستقبل إن طال أمد الاضطرابات"[3].

يلاحظ مما سبق أن المملكة العربية السعودية استطاعت من خلال إرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين في مارس 2011م، وتصديها لحركات المعارضة الشيعية هناك، تحقيق نصر سياسي وعسكري مهم في المعركة من أجل البحرين التي كانت في جوهرها معركة من أجل المملكة العربية السعودية نفسها، وكانت معركة البحرين وضرورة حسم الموقف فيها سريعاً، مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للسعودية على أكثر من جهة ومستوى، فهي من جهة استطاعت حماية الأسرة الحاكمة في البحرين،

---

(1) عبدالله، الربيع العربي، ص126-127 .

(2) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11795، الثلاثاء 15 مارس 2011م .

(3) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11795، الثلاثاء 15 مارس 2011م .

وحالت دون تحول نظام الحكم في البحرين من نظام ملكي إلى نظام جمهوري، أو حتى دون تحوله إلى ملكية دستورية كما كان يتطلع إلى ذلك البعض، ومن جهة أخرى تصدت السعودية للمشاريع الإيرانية التي حاولت أن تقحم نفسها في الشأن البحريني وصولاً إلى الهيمنة على منطقة الخليج العربي من باب البحرين، في سبيل منافسة المملكة العربية السعودية في زعامة العالم الإسلامي، أو حتى اختراق مجلس التعاون الخليجي للتأثير على توجهاته بما يتلاءم والمصالح الإيرانية، كذلك حققت السعودية من خلال دخول قواتها للبحرين نصراً ثالثاً في مواجهة غير متوقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعارض دخول قوات درع الجزيرة للبحرين وتطالب بعدم اللجوء إلى العنف، إضافة إلى تعاطفها مع مطالب المعارضة الداعية إلى قيام ملكية دستورية في البحرين.

وبذلك نستطيع القول أن المملكة العربية السعودية حققت نصراً ثلاثياً من خلال البحرين، وجاء هذا النصر، **أولاً:** ضد إيران التي سعت إلى زيادة نفوذها وتغلغلها في منطقة الخليج العربي متخذة من إذكاء الطائفية في البحرين بوابة لتطويق السعودية من الجهة الشرقية، وذلك بعد أن نجحت في مشروعاتها التطويقية للخليج عن طريق نظام المالكي في العراق، والحركة الحوثية في اليمن. **ثانياً:** ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت بالتقارب مع إيران على حساب دول الخليج، خاصة بعد أن عجزت أمريكا عن ثني إيران عن مشروعها النووي، حتى غدت إيران منذ عام 2009م بالنسبة لوجهة النظر الأمريكية على أنها لاعباً فعالاً إن لم يكن شريكاً استراتيجياً للإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك تمشياً مع المصالح الأمريكية التي صديق، وما اعتذار السعودية عن قبول المقعد المؤقت في مجلس الأمن الدولي في 18 تشرين أول/ أكتوبر 2013م[1]، إلا تعبيراً عن عدم رضا السعودية عن سياسة الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة وكيلها بميزانين في تعاملها مع القضايا العربية. و**ثالثاً:** نصراً ضد الربيع

---

(1) كيالي، ماجد: التغيرات في أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد 156، شتاء 2013م، ص127 .

العربي نفسه، حيث نجحت المملكة من منع وصول عدوى الربيع العربي إلى الداخل السعودي، أو إلى أي دولة خليجية أخرى.

كذلك مثّل دخول قوات درع الجزيرة بقيادة سعودية للبحرين، ونجاحه في حسم الصراع لصالح الأسرة الحاكمة، ليبعث بأكثر من رسالة إلى أطراف داخلية وخارجية، تؤكد على أن المملكة العربية السعودية تمتلك قوة إرادة، وحرية رأي، وفكر ثاقب، وقدرات عسكرية لا يمكن الاستهانة بها، ثم أن حسم الموقف بوساطة القدرات العسكرية وبدون اللجوء إلى الاستئناس بالرأي الأمريكي أو المساعدة الأمريكية لدليل آخر على قوة المملكة العربية السعودية، معها مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التحديات والمستجدات على الساحة الخليجية بعمل مشترك متقن انتهى لما فيه مصلحة دول الخليج عامة.

3.2 إحباط السعودية للأطماع الإيرانية في مملكة البحرين:

لم تكن الأطماع الإيرانية في دول الخليج العربي ومنها البحرين وليدة عام 2011م، وهي وإن نشطت خلال أحداث الربيع العربي، إلا أن أنظار العنصريين والطائفيين في إيران كانت دائماً موجهة إلى البحرين، فعندما أعلنت بريطانيا في عام 1968م أنها ستنسحب من المنطقة بحلول عام 1971م، كثفت إيران جهودها لضم البحرين معتبرة إياها الولاية الرابعة عشر التابعة لإيران(1)، مدعية أنها ذات أغلبية فارسية وأن أهلها يرغبون بالضم لإيران، وأمام تهديدات وإدعاءات شاه إيران تم تنظيم استفتاء شعبي بجهود السعودية والكويت تحت إشراف الأمم المتحدة لمعرفة رأي أهل البحرين حول مصيرهم بالانضمام لإيران أم بالاستقلال، فصوت أهل البحرين بأغلبية كبيرة لامست الإجماع على عروبة البحرين، وأنها دولة مستقلة وجزء لا يتجزأ من

---

(1) الجاسر، إحباط الأطماع الإيرانية بمملكة البحرين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 15071، الخميس 2 كانون ثاني 2014م .

الأمة العربية، وبذلك لم يعد هناك خلاف على عروبة البحرين واستطاعت السعودية وقتذاك من الضغط على إيران لإدراك هذه الحقيقة[1].

إلا أن الأطماع والادعاءات الإيرانية عادت من جديد مع ثورة الخميني عام 1979م، حيث أطلق آية الله صادق روحاني بعد نجاح الثورة الإسلامية تهديداته بضم البحرين إلى إيران، وتناقلت صحف إيران ووكالات الأنباء والصحف العالمية في 17 تموز 1979م تهديدات روحاني، بضم البحرين، حيث ادعى روحاني أن 85% من شعب البحرين هم من الشيعة، وفي 17 آب 1979م عمت المظاهرات في البحرين بمناسبة يوم القدس الذي دعا له الخميني، فقامت السلطات الحاكمة في البحرين باعتقال عدد من زعماء الفتنة، فردت إيران من خلال وسائل الإعلام المختلفة بشن حملة إعلامية ضد السلطات البحرينية متهمةً إياها باضطهاد رجال الدين الشيعة، وكانت تحاول من ذلك تنمية التطرف الطائفي من خلال الأسلوب الذي انتهجه أنصار الخميني والذي عرف باسم " تصدير الثورة "[2] .

هذا ويلاحظ أن هدف الخميني وأتباعه الذين ورثوا الحكم في إيران من بعده حتى يومنا هذا، هو أن تكون البحرين القنطرة التي يعبرون من خلالها بسمومهم الطائفية إلى دول الخليج العربية عامة والسعودية خاصة، ومثلما استطاعوا في استعمال العراق ممراً لهذا النهج الطائفي في الوصول للشام، وربط ساحل البحر الأبيض المتوسط بهضبة فارس، فإنهم سعوا وما زالوا يعملون على الاستيلاء على مملكة البحرين لجعلها الجسر الذي يعبرون من خلاله وصولاً إلى دول الخليج العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية [3].

كذلك يلاحظ أن الواقع السكاني في البحرين التي تضم أغلبية شيعية، حيث تتراوح نسبتهم ما بين (60 – 70) في المائة من مجموع السكان[4]، ساهم في بلورة

---

(1) الريس، رياض نجيب : صراع الواحات والنفط (هموم الخليج العربي بين 1968–1971م)، ط3، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2004م، ص213 .

(2) الغريب، وجاء دور المجوس، ص349–350 .

(3) الغريب، وجاء دور المجوس، ص310 .

(4) الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، ص88 .

الاضطرابات السياسية والاجتماعية بين السنة والشيعة، وجعل من البحرين بيئة خصبة للتدخل الإيراني ودعم هذه الأغلبية من أجل القضاء على نظام الحكم السني الحاكم في البحرين، فتشير المعلومات التاريخية إلى أن التوترات الطائفية في البحرين بين السنة والشيعة بلغت ذروتها عام 1994م، عندما قامت أحداث دامية بين الشيعة والسلطات البحرينية، وشهدت البلاد خلالها درجة عالية من التوتر وأعمال العنف المنظم، واستمرت حالة التوتر تلك في البلاد حتى بداية عام 1998م، عندما بدأت هذه الموجه بالتراجع مع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مهام الحكم عام 1999م(1).

حيث قام الشيخ حمد بتوسيع نطاق المشاركة السياسية، والأخذ بنظام الحكم الملكي الدستوري وبالنظام البرلماني ذي المجلسين، الشورى بالتعيين والنواب بالانتخاب، كما فسح الشيخ حمد المجال في عهده لقيام الجمعيات السياسية المعبرة عن توجهات الشيعة، فكان أبرزها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الإسلامي، إلا أن هذه الجمعيات قاطعت الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2002م(2) .

وبعد أحداث الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م وما تبعه من توطيد للنفوذ الإيراني في العراق، بدأت الإدعاءات والتصريحات الإيرانية تتزايد حول أحقية إيران بضم البحرين، والتشكيك بعروبتها واستقلالها، ومن تلك المواقف والتصريحات الإيرانية التي تمس استقلال البحرين ما أدلى به المرشد العام "شريعة مداري" في 11 تموز 2007م من تصريحات صحفية قال فيها أن البحرينيين يتحسرون على فوات فرصة العودة لإيران، وأن البحرين تاريخياً هي تابعة لإيران، وفي مطلع عام 2009م عاد النائب البرلماني الإيراني "داريوش قنبر" ليؤكد على ما جاء به المرشد الأعلى من

---

(1) الزهيري، أبو بكر مرشد : التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وآثرها على الأمن القومي، ط1، مكتبة الصادق، صنعاء 2008م، ص83 .

(2) أبو عامود، محمد سعد : الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي – الإيراني، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، ابريل 2007م، ص97 .

تصريحات تجاه البحرين حيث قال بأن الشعب البحريني لو استفتي فسيختار الانتماء إلى إيران[1]، وفي نفس العام صرح مستشار المرشد العام والمفتش العام في مكتب قائد الثورة الإسلامية " ناطق نوري "، أن البحرين كانت المحافظة الإيرانية الرابعة عشر، وأن هناك روابط سكانية ومذهبية وطائفية تربط ما بين الشعبين البحريني والإيراني لا يمكن تجاهلها[2].

وعندما اندلعت أحداث 2011م في البحرين اتخذ التأييد الإيراني للاحتجاجات الشعبية في البحرين طابعاً تصعيدياً مختلفاً عما أظهرته إيران من تأييد للثورات الشعبية في تونس ومصر واليمن وليبيا، سواء على صعيد اللغة المستخدمة من قبل المتحدثين الإيرانيين، أو على صعيد الإجراءات التي اتخذت بهذا الخصوص، فقد شنت إيران حملة إعلامية كبيرة ضد السلطة الحاكمة في البحرين في وسائل الإعلام الرسمية كافة، وأخذت تهدد وتؤكد على النظام في البحرين سيقضى عليه بسبب هذه الدماء، كما رفض المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي التدخل السعودي في البحرين عبر دخول قوات درع الجزيرة للبحرين، وأيده في ذلك آية الله سيد أحمد خاتمي أحد رموز التيار المحافظ في إيران الذي وصف علماء السعودية الذين أيدوا موقف حكومة بلادهم وحكومة البحرين بإرسال قوات عسكرية للتصدي للمعارضة الشيعية بأنهم علماء مزيفين[3]. كذلك كشفت الأزمة عن بعد إيراني واضح فيها سواء من خلال تزويد قوى الإرهاب والتطرف والعنف بجميع الأسلحة المستخدمة في نشر الرعب والترهيب، أو من خلال الدعم اللوجستي المتمثل في تزويد شباب تلك الجماعات الشيعية بالمهارات المطلوبة، من خلال ما تنظمه من دورات ولقاءات، أو من خلال ما تقدمه من وسائل

---

(1) السرحاني، عادل بن عوض : أثر البرنامج النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربي خلال الفترة 2003-2013م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2013م، ص57-58 .

(2) أبو عامود، محمد سعد : إيران ودول الخليج العربية : علاقات متوترة، مؤسسة الأهرام، 1 ابريل 2009م . انظر الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96078&eid=2

(3) أبو هلال، إيران وثورات الربيع العربي، ص8 .

الإعلام المختلفة التي تحاول خلط الكثير من الأوراق في الأزمة دعما لتحركات المعارضة الشيعية[1].

هذا وقد تطلعت إيران إلى أن تكون أحداث البحرين الأخيرة عام 2011م هي القاسمة التي تقضي على نظام الحكم الملكي وتؤدي إلى قيام جمهورية إسلامية تسود فيها ولاية الفقيه، وتحقق الحلم الإيراني الذي لطالما انتظرته طويلاً .

لكن كان للمملكة العربية السعودية كلام آخر، إذ أنها دفعت بالعرب نحو التضامن والعمل الجماعي في وجه المخططات الإيرانية الهادفة إلى التمدد لدول الخليج العربي، خاصة إذا علمنا أن إيران لطالما نظرت إلى البحرين ولا زالت تمني النفس أن تكون البحرين المحافظة رقم 14 لإيران، فكان موقف السعودية من أحداث البحرين خطوة نحو التضامن العربي، وكانت رؤية المملكة للتضامن العربي ممثلة في وحدة العمل وتوافق الآراء والأهداف مدعمة بحسن النيات والإخلاص في العمل العربي المشترك لحل القضايا العربية المشتركة والفردية، حتى أشاد بدورها القريب والبعيد، ويكفي هنا أن نذكر ما قاله الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بمملكة البحرين، تعبيراً عن الاعتزاز بالدور الرائد للمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، في مساندة مملكة البحرين في وجه الاحتجاجات الشيعية، حيث قال: "إن مواقف القيادة السعودية والشعب السعودي الشقيق لم تكن يوما بالأمر الغريب على أهل البحرين، الذين يدركون أن المملكة العربية السعودية هي عمقهم الاستراتيجي، وأنها كانت وستظل وتبقى السند القوي، والحصن المنيع الذي لا يخترق، دفاعا عن الحق ودحراً للباطل، ومن أن المملكة العربية السعودية لا تخشى في الحق

---

(1) الهواري، رحاب الدين : الدولة الفارسية وأطماعها الإقليمية...البحرين في المواجهة، جريدة الفجر الإلكترونية، 2014/4/28م . انظر الرابط :

http://new.elfagr.org/Detail.aspx?nwsId=588423

لومة لائم، ولا يثنيها عن أداء دورها التاريخي أية موانع أو ضغوط من أي طرف كان"(1).

وبمجرد إحباط السعودية لمشروع إيران بتحويل البحرين إلى جمهورية إسلامية شيعية، هو ربحاً للسعودية ودول الخليج العربي، حيث إن أي خسارة لإيران في المنطقة تعني ربحاً استراتيجياً للسعودية ولدول مجلس التعاون من خلفها، ومن ناحية أخرى أثبتت السعودية من خلال تعاملها مع الربيع العربي سواء في السعودية أو البحرين أو حتى في اليمن التي وصلتها الأذرع الشيعية، أنها أكبر قوة من قوى البقاء والاستمرار في المنطقة، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن السعودية قوة معادية للثورات العربية التي تطالب بالحرية(2)، ففي اليمن وقفت المملكة إلى جانب الشعب من خلال تقديمها لمبادرة تنص على تنحي الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وهذا ما طالب به الشعب، وذلك حرصاً منها على المحافظة على وحدة اليمن بشطريه الشمالي والجنوبي والتصدي لمشاريع الحركة الحوثية الهدامة الرامية إلى تمزيق اليمن إلى أشلاء(3)، وفي البحرين كانت الاحتجاجات طائفية، حيث أنه وصفت بأنها ثورة طائفية شيعية موجهة ضد السنة، رفعت الأعلام السوداء التي لا ترفع إلا في الاحتفالات الدينية الشيعية، ورفعت صورة المرشد الإيراني "علي خامنئي"، واستعملت الأسلحة ضد أجهزة الدولة، واستهدفت مساجد أهل السنة (4)، ثم أن دعم إيران اللامحدود، ووصفه للثورات العربية وخاصة البحرينية منها على أنها جزءاً من التغيرات التي "تواصلت ببركة وصمود

---

(1) الحماد، أيمن : رئيس وزراء البحرين لـ " الرياض " : التهديدات السافرة لأمن الخليج تستدعي تبني استراتيجيات أمنية متكاملة، صحيفة الرياض السعودية، العدد 15883، الاثنين 19 ديسمبر 2011م .

(2) عبدالله، الربيع العربي، ص122 .

(3) قبلان، مروان : موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية " تضارب المصالح وتعاطيها في الأزمة السورية "، منشور ضمن كتاب خلفيات الثورة، دراسات سورية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2013م، ص489 .

(4) القرضاوي: ثورة البحرين مذهبية تستهدف السنة، وكالة سي إن إن بالعربية، الخميس 7 شباط 2013م.

ومجاهدة الشعب الإيراني منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران" بحسب قول القائد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي[1]. أضف إلى ذلك محاولات إيران التدخل في الشؤون الداخلية لدول خليجية أخرى غير البحرين، حيث أقليات شيعية مهمة هو ما آثار الحساسية لدى المملكة العربية السعودية تجاه سعي إيران إلى تشكيل هلال شيعي يمتد شمال حدودها مع العراق وبلاد الشام، وجنوباً إلى اليمن حيث الحوثيين[2] .

مما سبق نجد أنه كان لموقف السعودية من الربيع العربي في البحرين وفي غيرها ما يبرره، ولم يكن معارضتها لهذه الاحتجاجات من مبدأ أنها ضد التغيير والديمقراطية وحرية الشعوب كما يدعي البعض، ولكنها وقفت ضد الحركات الهدامة التي أرادت النيل من أمن واستقرار شعوب ودول المنطقة، وتطويق العالم الإسلامي السني وبث الرعب والخراب والدمار بين شعوبه .

هذا وعلى الرغم من إتباع إيران لأساليب ووسائل متعددة لمد نفوذها وهيمنتها الإقليمية على المنطقة العربية والخليج العربي بشكل خاص، خلال موجة الربيع العربي إلا أن المملكة العربية السعودية كانت لها بالمرصاد، إذ خلقت تصرفات إيران حالة من التنافس مع السعودية على قيادة النظام الإقليمي في الخليج، وهذا ما هدد الأمن القومي السعودي مباشرة، فولد رد فعل تلقائي من قبل السعودية إزاء الغطرسة الإيرانية التي تفترض لنفسها أن يكون لها الدور المهيمن على المنطقة، وتعتبر أن ذلك هو حق طبيعي لها في الخليج وفي كل منطقة الشرق الأوسط، وذلك على اعتبار أنها أكبر بلد من حيث عدد السكان، وأكبر قوة عسكرية، وأقدم حضارة، وأيضاً على اعتبار أنها أكثر بلد متقدم علمياً وتكنولوجياً في المنطقة[3]. أما المملكة العربية السعودية فرأت أنها هي الأحق بقيادة العالم الإسلامي والمنطقة وذلك لما تتمتع به من مكانة خاصة في قلوب المسلمين لما لها من قدسية المكان، باعتبارها قبلة المسلمين ومهبط الوحي،

---

(1) بشارة، سورية : درب الآلام نحو الحرية، ص517 .

(2) قبلان، موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية، ص489 .

(3) السديري، سلطان : العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على توجه السياسة الخارجية والأمن القومي السعودي للفترة من 2006–2012م، جامعة مؤتة 2012م، ص86 .

ولاحتضانها الأماكن المقدسة (مكة المكرمة والمدينة المنورة)، ثم أن غالبية شعوب دول المنطقة تعتنق المذهب السني، ونظراً لوقوع البحرين التي تعتبر من أضعف دول المنطقة وأقلها توازناً من الناحية الداخلية مع تركيبة تتمثل في نسبة تقارب 70% من الشيعة، في منطقة تتوسط بين الدولتين السعودية (السنية)، وإيران (الشيعية)، جعل منها بمثابة منطقة عازلة بين الرياض وطهران وهو ما يعرف في الإستراتيجية الغربية صمام أمان، فهي تبعد عن السواحل الإيرانية مسافة 240 كيلو متر وترتبط بجسر مع السعودية، وتعد ممراً استراتجياً لنفط الخليج وللتجارة الدولية باتجاه جنوب آسيا وشرق أوروبا[1]، نتيجة لذلك غدت البحرين مسرحاً للصراع والخلاف الطائفي بين المذهبين السني والشيعي.

وقد أدى القلق الخليجي وتحيداً السعودي من اشتداد قوة المظاهرات البحرينية التي ينظر لها على أنه تمثل الشيعة وتستمد دعماً ما من الجمهورية الإيرانية الشيعية، إلى تغليب الخيار العسكري على المعالجة السياسية في البحرين لتحطيم أي آمال إيرانية بنصر ولو بسيط في الخليج العربي، ومما قوى الموقف السعودي ظهور جميع دول الخليج بموقف مساند وداعم للسلوك السعودي إزاء الحركات الاحتجاجية للمعارضة الشيعية البحرينية، وأثبتت دول الخليج جميعها أنها تقبل بالزعامة والقيادة السعودية وأنها تتصرف كمجموعة واحدة إذا تعرضت لتهديدات مصيرية من الداخل أو الخارج، وكشفت تجربة البحرين وجود خطوط حمراء خليجية – سعودية لا يمكن تجاوزها وفي مقدمتها بقاء واستمرار الأسر الحاكمة، والأنظمة الملكية الوراثية، ومنع أي تدخل أو تغلغل للشيعة أو لإيران في المنطقة الخليجية ذات الأغلبية السنية.

وفي النهاية أدت قوة الإرادة السعودية، وحكمة العاهل البحريني، وسرعة قوات درع الجزيرة بأمر وقيادة سعودية على إحباط الأطماع الإيرانية وإفشال مخططات ورثة الخميني وأذرعته الطائفية في المملكة البحرينية[2]؛ ليتأكد مرة أخرى أهمية وقيمة القوة

---

(1) النعماني، محمد : لشعب البحرين اعتذرنا وتعاطفنا وتضامنا مع مطالبكم .. وثورات لا تقهر بمواجهة المد الإيراني، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 4418، 2014/4/8م .

(2) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 15071، الخميس 2 كانون ثاني 2014م .

الذاتية لقيادة وأهل الخليج العربي، وتحديداً السعودية التي دخلت قواتها البحرين بدون علم وموافقة أمريكا صاحبة النفوذ الأكبر في منطقة الخليج، ورغماً عن إرادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي قادت حملة إعلامية واسعة ضد موقف السعودية في هذه المعركة المصيرية في التصدي لأطماع أعدائها وأعداء الخليج العربي من الطائفيين العنصريين، كما أنها نجحت من خلال وضع حد لاحتجاجات المعارضة الشيعية البحرينية بمنع الأثر الانتشاري للعدوى الاحتجاجية من البحرين إلى دول خليجية أخرى.

وبناءً على ما سبق، يتبين لنا أن موقف المملكة العربية السعودية من أحداث البحرين عام 2011م، تمثلت بمجموعة من الحقائق، نذكر منها:

1- جاءت أحداث الربيع العربي في البحرين متأثرة إلى حد كبير بموجة الاحتجاجات والمظاهرات التي اندلعت في معظم دول العالم العربي مع مطلع عام 2011م، إلا أن ربيع البحرين لم يصل لدرجة الثورة كما هو الحال في الدول التي كانت منطلقاً للربيع العربي وهي تونس ومصر واليمن وليبيا ومن ثم سوريا فيما بعد، بل كانت الصفة الغالبة عليها هي احتجاجات طائفية شيعة ضد سنة .

2- أثبتت أحداث البحرين عام 2011م، أنه ليس من السهل بمكان أن تتخلى المملكة العربية السعودية عن البحرين التي تشكل عمق استراتيجي لها، وما دخول القوات السعودية للبحرين في 14 مارس 2011م إلا خطوة سياسية ترمي إلى الإشارة للعالم بأسره إلى أن المملكة لن تسمح للأغلبية الشيعية في البحرين المدعومة من إيران وكذلك من حزب الله بالتعدي على الملك البحريني الذي يمثل أحد أقطاب دول مجلس التعاون الخليجي، وأحد حلفاء السعودية ومؤيديها الدائمين.

3- أحبطت المملكة العربية السعودية من خلال موقفها الداعم للسلطات الحاكمة في البحرين ضد حركة المعارضة الشيعية، المشاريع والمخططات الإيرانية في البحرين والرامية إلى فرض الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج العربي.

الفصل الرابع

موقف المملكة العربية السعودية من البرنامج النووي الإيراني

شكل البرنامج النووي الإيراني واحداً من أبرز الملفات على الساحة الخليجية خاصة والدولية عامة منذ اواخر عام 2002م، كما أنه أثار صراعاً حاداً بين إرادات مختلف الدول الخليجية، والدول ذات العلاقة والمصالح في المنطقة، وتضمن هذا الملف قدراً عالياً من التعقيد والتشابك في الأسباب والدوافع المحركة له، كما أنه اثار مخاوف العديد من الدول من جر المنطقة إلى حرب كارثية، وكان من بين أكثر دول المنطقة التي أثارها هذا البرنامج المملكة العربية السعودية.

فقد استشعرت المملكة ومنذ فترة مبكرة خطر هذا البرنامج على أمنها وأمن دول الخليج عامة، وأخذت تتوجس تجاه إيران ونواياها الجديدة، خاصة أن البرنامج النووي السلمي للطاقة النووية الذي تدعيه إيران، يمكن أن يتحول إلى الأغراض العسكرية متى توافرت الإرادة السياسية لذلك، ثم أن إيران دولة قومية فارسية تستند على المذهب الشيعي فضلاً عن أنها ثورية، تسعى مدفوعة بمعتقداتها للسيطرة والهيمنة على دول الخليج العربي بل وعلى المنطقة العربية بأكملها، ومن هنا جاء البرنامج النووي الإيراني إلى جانب إصرار إيران على الاستمرار في احتلالها للجزر العربية في الخليج العربي، وتصريحاتها المتكررة عن ملكيتها للبحرين، وظهور تحالفات إيرانية مع دول عربية مثل سوريا، ومع تيارات سياسية في بعض الدول العربية مثل حزب الله في لبنان والحركة الحوثية في اليمن، إلى تعميق العداء بين المملكة وإيران، وإلى زيادة التحسب من الخطر الإيراني على المنطقة العربية، ثم أيضاً أن إيران إذا كانت تأمل فعلاً في امتلاك السلاح النووي فإن هذا سوف يمهد الطريق أمام سباق تسلح محموم لامتلاك الأسلحة النووية بين قطبي الخليج العربي (السعودية وإيران) خاصة بعد زوال نظام صدام حسين.

وقبل أن نشرع في التعرف على الموقف السعودي وكيفية تعاطيه مع البرنامج النووي الإيراني يجدر بنا الإشارة أولاً إلى نشأة البرنامج النووي الإيراني ومراحل تطوره، وأهداف إيران من امتلاكها لهذا البرنامج.

4.1 نشأة البرنامج النووي الإيراني وتطوره:

تشير المعلومات إلى أن البدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني تعود إلى عهد الشاه "محمد رضا بهلوي"، حيث مثل الاهتمام بالطاقة النووية جزءاً من جهود الشاه الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى من خلال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف الخمسينيات، حيث وقعت إيران مع واشنطن عام 1957 على إتفاقية للتعاون النووي مدتها عشر سنوات، حصلت بموجبها إيران على مساعدات فنية من الولايات المتحدة، وعلى عدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب للأغراض البحثية، ومنذ ذلك الوقت انطلق البرنامج النووي الإيراني، وفي عام 1967م أعادت الولايات المتحدة إمداد إيران بعدة كيلوغرامات أخرى من اليورانيوم المخصب، ارتفعت فيما بعد إلى مائة وأربعة كيلوغرامات لتشغيل المفاعل النووي البحثي الذي بدأته إيران في جامعة طهران منذ العام 1959م [(1)] .

وفي عام 1974 قام الشاه رضا بهلوي بإنشاء محطة للطاقة النووية في (بوشهر) بمساعدة ألمانية وتشجيع من الولايات المتحدة والدول الغربية، غير أنه تم إلغاء المشروع مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 إتساقاً مع الأراء القائلة بحرمة امتلاك مثل هذا النوع من الأسلحة، وذلك بعد أن كان الشاه قد استثمر نحو 6 مليارات دولار في بناء المنشئات النووية، وكانت الشركات الألمانية قد انتهت من إنشاء البنية التحتية ووعاء الإحتواء الفولاذي لأحد المفاعلات في (بوشهر). وسادت القيادة الإيرانية في أعقاب الثورة حالة من عدم الاكتراث أو اللامبالاة بالطاقة النووية، وفي مقدمتهم " آية الله الخميني"، الذي اتخذ موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية، وأعتبر المشروع يقف ضد الإسلام، وفي ضوء ذلك قامت حكومة مهدي بارزكان وهي أول حكومة في العهد

---

(1) محمود، أحمد ابراهيم: البرنامج النووي الإيراني .. بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مرمز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2005، ص25-28 .

الجمهوري بالتخلي عنه مباشرة في ذلك الوقت، وقامت بإلغاء كافة العقود المتعلقة بالبرنامج النووي [1].

إلا أن الموقف السلبي الذي اتخذه قادة الثورة الإيرانية تجاه الطاقة النووية لم يدم طويلاً إذ سرعان ما حاولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة بعد قيام الثورة، استكمال ما بداه نظام الشاه في المجال النووي، حيث دفعت تطورات الحرب العراقية – الإيرانية، الحكومة الإيرانية على استكمال المراكز العلمية التابعة لمنظمة الطاقة النووية الإيرانية، وإعداد العلماء والفنيين اللازمين لتلك الغاية، ففي عام 1984م أنشأت مركز أصفهان للبحوث النووية بمساعدة الصين، وفي عام 1987م شرعت في إنشاء مركز للبحوث والإنتاج النووي في منطقة معالم كالية، وفي عام 1989م افتتحت مركز إنتاج النظائر المشعة الذي يقوم بإنتاج النظار المشعة التي تستخدم في الطب وإنتاج الأدوية[2].

وفي فترة مابين عامي 1991–1993م قامت إيران بتأهيل الكوادر الوطنية الإيرانية واجتذاب العلماء الإيرانيين المقيمين في الخارج، كما أنها نجحت في اجتذاب اكثر من 100 خبير روسي للعمل في ايران [3].

وخلال الفترة ما بين 1993–1995 حصلت إيران على ما يكفي لإقامة 500 جهاز طرد مركزي، تمكنت من إنشاء 160 جهاز منها حتى مارس 2003م . وفي عام 1995م توصلت إيران وروسيا إلى اتفاق يتضمن تزويد بمفاعلين نووين يعملان بالماء الخفيف بقدرة 1000 ميغا واط في موقع بوشهر بكلفة مليار دولار [4]. كما استطاعت خلال الفترة من 1997–2002م أن تصنع ذاتياً كل مكونات اليورانيوم وأن تختبر كافة أجهزة الطرد المركزي بنجاح، ومن ثم أنشئت مصنع لتخصيب اليورانيوم

---

(1) الراوي، رياض: البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق 2006م، ص116–119 .

(2) العكلة، وسام الدين: التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم ؟، بلا دار نشر، دمشق 2013م، ص24.

(3) الراوي، البرنامج النووي الإيراني، ص130–131 .

(4) العكلة، التحدي النووي الإيراني، ص24 .

في ناتانز والذي أصبح مقراً لبرنامج الطرد المركزي حتى يتسنى لها إتمام دائرة الوقود النووي [(1)].

وظهر البرنامج الإيراني للعلن في عام 2002م، وسرعان ما تلقفته الولايات المتحدة متخذة منه موضوعاً لحملتها السياسية العارمة ضد إيران، وفي نفس هذا العام نشر المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية معلومات مفصلة عن منشأتين نوويتين سريتين أحدهما بالقرب من مدينة " آراك "، والأخرى لا تزال قيد الإنشاء قرب مدينة " نطنز "[(2)].

وفي عام 2003م أعلنت روسيا أن 80% من مفاعل بوشهر (1) قد أصبحت جاهزة، كما قامت إيران بنفس العام بتوقيع اتفاق مع روسيا، تقوم من خلاله الأخيرة ببناء مفاعل ثالث بقيمة ضمن منشآت بوشهر بقيمة مليار دولار، بعد أن يتم تسليم المفاعل الأول عام 2004م [(3)].

وبينما كانت أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي تفاوض إيران على وقف برنامجها النووي، فاجئ الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد العالم بإعلانه في 11 نيسان / ابريل 2006م عن انضمام إيران إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية، وأكد ذلك في اليوم التالي " ستيفن ريدميكر " مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية المكلف بملف حظر الإنتشار النووي، والذي أعلن أن طهران قادرة على صنع القنبلة النووية في غضون 15 شهراً [(4)] .

---

(1) المرهون: عبد الجليل زيد، أمن الخليج وقضية التسلح النووي، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة 2007م، ص206-207.

(2) محمود، البرنامج النووي الإيراني، ص145 ؛ سامور، جاري: مواجهة التحدي النووي الإيراني، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد102، ص60 .

(3) الراوي، البرنامج النووي الإيراني، ص146 .

(4) المطيري، عبدالله فالح: أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، تموز 2011م، ص53 .

لتبدأ بعد ذلك سلسلة من المفاوضات بين إيران ودول الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن ثم دول مجموعة " 5+1 " (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا)، ولا زالت المفاوضات تراوح مكانها بين مد وجذب.

4.2 أهداف ودوافع البرنامج النووي الإيراني:

1- من الناحية الاقتصادية: يرمي البرنامج النووي الإيراني إلى تأمين نحو 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، فوفقاً لتصريحات أدلى بها " حسين موسوي " نائب رئيس الوفد الإيراني إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن معدل النمو السكاني في إيران سيحتم عليها مستقبلاً استخدام إنتاجها الكامل من النفط، مما سيحرم إيران فعلياً من دخلها الحيوي من الصادرات النفطية(1). غير أن هذا الدافع يبدو غير منطقي بالنظر إلى الكلفة العالية لبناء المفاعلات النووية التي تصل لمليارات الدولارات، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفة أقل من تكلفة الكهرباء النووية .

2- من الناحية السياسية: إشباع شعور قومي بالتفوق، فإيران تنظر إلى نفسها على أنها ذات جذور فارسية عميقة، وأنها كانت في يوم من الأيام قوة عظمى وذات مكانة عظيمة، وهي تطمح لامتلاك تلك المكانة مرة أخرى في المنطقة إن لم يكن في العالم أجمع، كما أنها تسعى من خلال امتلاكها للسلاح النووي إلى تعزيز المكانة السياسية على الصعيد الإقليمي والدولي بما يسمح لها تحقيق مكاسب سياسية في مجال الأمن

---

(1) نويز، جيمس: البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منشور في كتاب: البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي 2007م، ص83 .

والاستقرار والهيبة [1] . وهناك من جعل أهداف البرنامج النووي الإيراني رغبة إيران في لعب أدوار جديدة في المنطقة تتمثل في المشاركة في ترتيبات أمن الخليج ومنطقة شمال غرب آسيا، وملء الفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، واستمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على أساس نظام يستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين [2].

3- من الناحية العسكرية: تستند الدوافع العسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية – الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران، وأبرزها أن إيران لا بد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل، ولقد ظهرت دوافع عسكرية عدة لإيران من وراء الملف النووي تتمثل في: تحقيق التوازن العسكري مع إسرائيل، وعلاقة العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية، والسعي لتوسيع نفوذها الإقليمي، الأمر الذي دفع إلى القول بأن إيران إن لم تكن قد امتلكت السلاح النووي، فإنها تسعى إلى امتلاكه بكافة الوسائل [3].

4- توازن القوى: يجمع أغلب المهتمين بالشأن الإيراني على أن هناك مجموعة من المسلمات والغايات المشتركة الواضحة، التي تشكل جوهر العلاقة بين الأسباب التي تدفع بإيران نحو امتلاك السلاح النووي وبين أهدافها الاستراتيجية المرتبطة بالأمن القومي، وهي الرغبة الإيرانية بالمشاركة في ترتيبان أمن الخليج والذي ترى أنه لا يتحقق إلا إذا أصبحت القوة المهيمنة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، ولكي تحقق ذلك الدور لها ترى أنه يجب تقليل النفوذ الأمريكي السياسي والعسكري في المنطقة،

---

(1) سيمبسون، جون: القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية، بحث منشور ضمن كتاب " البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتحديات، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي 2007م، ص19 .

(2) العكلة، التحدي النووي الإيراني، ص135-136 .

(3) الشهابي، محمد كاظم: بين واشنطن وإيران .. أكثر من أزمة، صحيفة أخبار الخليج، العدد2541، 2005م .

وخلق حالة من التوازن النووي بينها وبين القوى النووية الموجودة في محيطها وفي مقدمة تلك الدول إسرائيل التي تمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية [1].

5- رغبة إيران بالتوسع في منطقة الخليج العربي: فإيران تسعى من خلال برنامجها النووي إلى حماية دورها الإقليمي، وتعزيز وجودها في الخليج العربي، وتوسيع نفوذها السياسي والأمني والاقتصادي في منطقة الخليج العربي وصولاً إلى زعامة العالم الإسلامي وقيادته [2].

4.3 تطور الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني:

أ- الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني في عهد الملك فهد بن عبد العزيز (1982-2005م):

شكلت إيران بموقعها الجغرافي أكثر دول الجوار التصاقاً بدول الخليج العربي، وأوثقها علاقة به، فعلى مدار عدة قرون كانت العلاقات التاريخية والثقافية التي نسج الإسلام لحمتها توحد بين ضفتي الخليج العربية والفارسية، وإيران بموقعها الاستراتيجي تشكل بوابة العالم العربي إلى آسيا، إلا أنه منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م أخذت العلاقات الخليجية – الإيرانية تسير بمنحى نحو التوتر، وذلك بسبب السياسة الإيرانية المتمثلة في تصدير الثورة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي، ومحاولة السيطرة على الممرات المائية الهامة في الخليج العربي وأخيراً إعادة بناء برنامجها النووي الذي نظرت إليه السعودية ودول الخليج العربي على أنه يشكل تهديداً مباشراً لأمنها.

هذا وقد كانت إيران قد عزمت على إعادة برنامجها النووي منذ عهد أية الله الخميني (1979-1989م)، وتحديداً عام 1984م، وتكمن الأسباب المباشرة التي

---

(1) زكريا، حسين: الترسانة النووية الإيرانية: التهديد والمواجهة، مجلة كرباسات استراتيجية، العدد 28، السنة الخامسة، لعام 1995م، ص89 .

(2) ابراهيم، ياسر: خيارات إيران النووية وتوازن القوى في العالم، مجلة سلسلة قضايا استراتيجية، العدد 125، لعام 2006م، ص30 .

دفعت إيران لإعادة بناء برنامجها النووي في أولاً: فقدان إيران لحليفها القوي (الولايات المتحدة الأمريكية)، وثانياً: بدء الشعور بأن قدرات العراق النووية آخذة في التصاعد ودعم أمريكا للعراق في حربها مع إيران، وثالثاً استخدام العراق الصريح والمباشر لأسلحة الدمار الشامل في حربه معها[1] .

واتسمت فترة حكم الخميني خاصة بتوتر العلاقات السعودية – الإيرانية، وذلك لأن المملكة ومعها بقية دول الخليج العربي شكلت مجال إيران الحيوي في حركتها الثورية، كما أن الخميني اتهم الأنظمة الحاكمة في دول الخليج عامة ومنها السعودية بالفساد والعمالة للاستعمار الأمريكي، مما أوجد خوفاً مبرراً لدى المملكة العربية السعودية ودفعها للعمل وبشكل حثيث مع الكويت – ضمن عوامل اخرى – إلى الإعلان عن قيام مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية في أيار / مايو 1981م كآلية إقليمية لجمع الشمل الخليجي وتوحيد الصف في مواجهة الأخطار التي تحدق بأمن الخليج نتيجة لتوجهات النظام الجديد في إيران واستمرار رحى الحرب العراقية – الإيرانية [2].

لكن نستطيع القول أنه حتى نهاية فترة حكم الخميني عام 1989م، لم يتبلور موقف معين أو رد فعل واضح من قبل السعودية على توجهات إيران النووية، ثم أن البرنامج النووي الإيراني كان في هذه الفترة لا يزال في مراحله الأوليه وكانت إيران تحيطه بالسرية والكتمان.

وبوصول تيار المعتدلين للحكم في إيران برئاسة هاشمي رفسنجاني (1989-1997م)، خفت الحدة الثورية للنظام الإيراني، مما دفع بالعلاقات السعودية – الإيرانية إلى نوع من التحسن، ونظرت السعودية إلى حكم رفسنجاني على أنه يمثل عهد جديد فحاولت عدم تعكير التقارب معه، لأنها تعتقد أن مكاسب التقارب والاستقرار كانت

---

(1) كوردزمان، أنتوني: القدرات العسكرية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي 1996م، ص1 .

(2) الأشعل، عبدالله: الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة 1988م، ص17 .

لمصلحة دول المنطقة، فبعد وفاة الخميني دخلت إيران مرحلة جديدة تمثلت في تحول دعوتها من تصدير الثورة إلى الاهتمام بالدولة، وهذا ما دفع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز إلى لقاء الرئيس الايراني رفسنجاني في الرياض في نيسان 1991م، ليفتح بذلك صفحة جدية من العلاقات مع إيران، ثم قام سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بزيارة الى طهران في حزيران من العام نفسه ايضًا، فعدت تلك الزيارة بمثابة مؤشر واضح على تحسن العلاقات بين البلدين [1].

وقد لعبت العديد من العوامل دوراً في كسر حالة الشك المتبادل التي كانت موجودة بين السعودية وإيران نذكر منها:

1-إعلان الرئيس رفسنجاني أن إيران ليس لديها نية إنتاج أسلحة الدمار الشامل لأن ذلك يتعارض مع قيمتها ومبادئها الإسلامية [2].

2-كان رفسنجاني يدعو إلى تحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأن تتوقف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين [3].

3- الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة في أعقاب اجتياح العراق للكويت عام 1990م، والذي شكل وجوده تهديداً مستمراً لإيران .

4- توقيع تركيا لمعاهدة تحالف مع اسرائيل عام 1996م[4]، وهذا ما شكل تهديد لكلا الدولتين .

5-رفض إيران للغزو العراقي للكويت، حيث أعلن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني رفض إيران احتلال العراق للكويت بأي شكل من الأشكال وطالبته

---

(1) قرقاش، انور: ايران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل"، مجموعة بحوث تحت عنوان (إيران والخليج: البحث عن الاستقرار)، منشورات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 1996م، ص.205 .

(2) المطيري، أمن الخليج العربي، ص30 .

(3) الرشيدي، منصور بن عبد الرحمن: الدور الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليمياً 2003-2012م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2012م، ص56 .

(4) الراوي، البرنامج النووي الإيراني، ص275 .

بالانسحاب الفوري غير المشروط، وهنا التقت المصالح السعودية والإيرانية مما دفعهما للتقارب نحو بعضهما البعض[1] .

ساهمت هذه العوامل وخاصة تصريحات رفسنجاني عن سلمية البرنامج النووي الإيراني في دفع سياسة البلدين (السعودية وإيران)، إلى إقامة علاقات طبيعية بينهما، حيث تبددت المخاوف السعودية من امتلاك إيران للبرنامج النووي، إلا أن هذه العلاقات بقيت في حدودها الدنيا حتى نهاية عهد رفسنجاني، لكنها مهدت لعهد جديد من التقارب .

وفي أعقاب تولي الرئيس محمد خاتمي (1997–2005م) الحكم في إيران شهدت العلاقات السعودية – الإيرانية إنفراجاً كبيراً وتقارباً ملحوظاً، حيث كان وصول الرئيس الإيراني الإصلاحي خاتمي الى السلطة في إيران في أيار 1997م، والذي تبنى برنامجاً انفتاحياً قائماً بالأساس على علاقات حسن الجوار، وإقرار السلام والاحترام مع دول العالم، والمصالحة مع المجتمع الدولي، ومحو مصطلح تصدير الثورة الإسلامية من القاموس الثوري الإسلامي، وهذا ما أكده بقوله "إن رأس اولوياتي الاستراتيجية الخارجية تعزيز العلاقات وتوثيقها مع الوطن العربي"[2].

وفي ضوء ذلك شهدت العلاقات السعودية – الإيرانية في عهد خاتمي تحسناً ملموساً وعلى كافة الصعد، وهناك العديد من المؤشرات التي تدل على ذلك التقارب بين الرياض وطهران، نذكر منها إعادة تشغيل خط الطيران المباشر بين البلدين، وإنهاء إيران لمقاطعتها لموسم الحج، وترأس الملك عبدالله بن عبد العزيز، الذي كان يشغل منصب ولي العهد السعودي آنذاك وفد المملكة لحضور مؤتمر القمة الإسلامي في طهران في كانون أول عام 1997م[3]، وتوقيع اتفاقية تعاون بين البلدين لمدة

(1) سيد، عزت عبد الواحد: إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية، دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية 1990م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة 1994م، ص180–181 .

(2) بن جدو، غسان: إيران إلى أين ؟، منشور ضمن كتاب " العرب وجوارهم .. إلى أين "، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000م، ص263 .

(3) مبيضين، مخلد: العلاقات الخليجية الإيرانية 1997–2006م (السعودية حالة دراسة)، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد2، لسنة 2008م، ص348 .

خمسة سنوات (1998– 2002م)، والتي جاءت ثمرة زيارات متبادلة قام بها رفسنجاني للرياض ووزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى طهران في شباط وأيار 1998م[1]، ومما يدل على ذلك التقارب بين البلدين أيضاً ارتفاع حجم التبادل التجاري بين المملكة وإيران من 150 مليون دولار عام 1999م إلى (1218) بليون ريال عام 2003م، ثم قفز إلى بليوني **ريال** عام 2004م[2].

غير أن التطور الأهم في مسيرة التقارب السعودي الإيراني في عهد خاتمي كان توقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين في الرياض في 16 نيسان 2001م، والتي وقعها عن الجانب السعودي وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، وعن الجانب الإيراني نظيره عبد الواحد موسوي لاري، وقد جاءت الاتفاقية لتتضمن العديد من مجالات التعاون الأمني، حيث نصت على ما يلي[3]:

1– انشاء منتدى امني للحوار الاستراتيجي بين البلدين يهدف الى رصد الاخطار المشتركة التي تهدد امن البلدين وإقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه الاخطار.
2– التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتزوير الوثائق الرسمية، والإرهاب الدولي، ومحاربة جرائم الثراء غير المشروع، والجرائم الاقتصادية من خلال التصدي لعمليات غسيل الاموال وغيرها، ومكافحة جرائم تهريب الاسلحة والبضائع وتهريب الاثار والتراث الثقافي.
3– التعاون في مجال الانقاذ البحري، والتسلل غير المشروع.
4– التعاون في مجال مكافحة المخدرات (تجارة واستهلاكاً).

---

(1) الكواز، محمد سالم: العلاقات الإيرانية – السعودية 1979–2001م، مجلة دراسات إقليمية، السنة (4)، العدد (7)، كانون ثاني 2007م، ص292 .

(2) العتيبي، عبدالله: الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي (دولة الكويت دراسة حالة)1997– 2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط 2012م، ص80 .

(3) الكواز، العلاقات الإيرانية – السعودية، ص299–301 .

5- التعاون في مجال التدريب الامني من قوات الشرطة، وتبادل الخبرات والمعلومات الامنية.

6- منع الهجرة غير القانونية، وفرض الرقابة على الحدود والمياه الاقليمية، والتصدي للاختراقات غير القانونية.

7- وضع تسهيلات اكبر للحجاج الايرانيين في موسمي الحج والعمرة، وإلغاء قرار حظر سفر الايرانيين إلى الأراضي السعودية في غير رحلات الحج، بالمقابل سمحت السلطات الايرانية بفتح أبوابها أمام السعوديين والخليجيين بصفة عامة دون الحاجة للحصول على تأشيرة دخول إذا كانت مدة اقامتهم في ايران لا تتجاوز ثلاثة اشهر.

8- زيادة اقامة معارض تجارية وصناعية بين البلدين.

9- حرية انتقال المواطنين بين البلدين، وفقًا للأنظمة المعمول بها في كل دولة بما يحفز معدلات نمو التبادل التجاري بينهما على الزيادة المضطردة، والعمل على مكافحة كل من شأنه الاضرار بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة.

10- تحجيم نشاطات المعارضة في كلا البلدين.

وقد لقيت الاتفاقية الأمنية السعودية – الإيرانية ردود فعل إيجابية من مختلف الأوساط الخليجية الرسمية والشعبية على اعتبار أنها خطوة مهمة في دعم العلاقات الخليجية الإيرانية.

ويبدو أنه كان للمواقف الأمريكية تجاه القضايا العربية وقضايا المنطقة دور في دفع السعودية نحو التقارب مع إيران خلال تلك الفترة، حيث أدى انحياز أمريكا لإسرائيل خلال انتفاضة الأقصى عام 2000م إلى اتخاذ السياسة السعودية مواقف نقدية حادة ضد السياسة الأمريكية في المنطقة، كما كان لأحداث 11 سبتمبر عام 2001م وما تبعها من اعلان واشنطن عن مشاركة عدد من المواطنين السعوديين في تفجيرات نيويورك واستمرارها في المطالبة بإجراء اصلاحات واجتماعية في السعودية على خلفية تلك الأحداث، أن أثرت على العلاقات السعودية الأمريكية سلباً، كما نظرت المملكة إلى تحقيق تقارب مع إيران بأنه خير وسيلة لمواجهة التقارب الإسرائيلي التركي الذي تم منذ عام 1996م، خاصة بعد ما تبين أن الدعم الإيراني للحق العربي في الصراع مع الكيان الصهيوني دعم واضح، وقد عبر عن هذا التوجه آنذاك سفير

المملكة في طهران "عاصم بن أحمد السموسي"، حيث قال "إن العلاقات بين إيران والسعودية هي لخدمة المصالح الإسلامية . . وإنهما ركنان أساسيان في منظمة المؤتمر الإسلامي . . يتحملان مسؤولية كبيرة لمواجهة التحديات التي تعصف بالعالم الإسلامي في الوقت الحاضر... "، وأضاف بأنه سيبذل أقصى جهده لتطوير العلاقات بين إيران والسعودية[1].

ولعل في الزيارات المتبادلة بين المملكة العربية السعودية وإيران منذ عام 1997م لدليل آخر على تقارب العلاقات، وعدم تأثير البرنامج النووي الإيراني على صفو تلك العلاقات، إذا حتى عام 2002م لم تعلن السعودية عن أي مواقف تجاه ذلك البرنامج، وكان من بين تلك الزيارت بالإضافة لزيارة ولي العهد السعودي لطهران في شهر ديسمبر عام 1997م، قيام وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور عبد العزيز الخويطر بزيارة طهران في أيار 1997م، حاملاً تهنئة من كبار المسؤولين السعوديين للرئيس محمد خاتمي بمناسبة فوزه بالانتخابات الرئاسية، وفي أيار 1998م زار وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل طهران والتقى خلاها بالرئيس السابق رفسنجاني، ثم في شهر أيار 1999م زار الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء آنذاك طهران حيث التقى خلالها كبار المسؤولين الإيرانيين وعلى رأسهم مرشد الثورة علي خامنئي[2].

وفي المقابل قام الجانب الإيراني بزيارات مماثلة إلى الرياض، فقد قام الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني بزيارته الأولى للسعودية في كانون أول / ديسمبر 1997م، واستغرقت عشرة أيام في ضيافة الملك عبدالله عندما كان وليا للعهد، والتى ترتب عليها توجيهاته بوقف التعنت مع الحجاج والمعتمرين والزوار الإيرانيين والشيعة فى مكة والمدينة، وبحث تشجيع وتسهيل الاستثمار لمواطني الدولتين[3].

---

(1) مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية، ص349 .

(2) الكواز، العلاقات الإيرانية – السعودية، ص299-301 ؛ مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية، ص361 .

(3) عبد المؤمن، محمد السعيد: إيران والسعودية .. علامة استفهام !، مؤسسة الأهرام المصرية، 1 يوليو 2008م، انظر الرابط:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=655768&eid=929

ولم تقتصر الزيارات الإيرانية للرياض على السياسيين الإيرانيين بل تجاوزت ذلك إلى أفراد المؤسسة العسكرية، مثال ذلك زيارة " علي شمخاني " وزير الدفاع الإيراني إلى السعودية في الفترة من 24–28 نيسان 2000م والتي جاءت لبحث التعاون المشترك بين الجانبين من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن في الخليج، وهي خطوة متقدمة في سلسلة الاشارات الايجابية بين السعودية وإيران على حد وصف المراقبين[1].

وحدث في نهاية عام 2002 أن قام معارض إيراني بارز بالكشف عن منشآت نووية إيرانية سرية تقوم إيران ببنائها بعيداً عن أنظار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي شكل صدمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وللمجتمع الدولي، ومنذ ذلك الوقت ظهر البرنامج النووي للعلن ودخل مرحلة المواجهة مع المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة، إلا أن الرئيس محمد خاتمي رفض في 18 كانون أول / ديسمبر 2002م المزاعم الأمريكية بسعي إيران لتطوير قدرات تمكنها من صنع أسلحة نووية[2]، داعياً الوكالة الدولية لزيارة منشآتها.

ولكي يبرر خاتمي سلمية البرنامج الإيراني لجيرانه وخاصة المملكة العربية السعودية التي وقع معها اتفاقية أمنية، بادر خاتمي بزيارة الرياض في عام 2003م، وأعلن في حديث له مع صحيفة الوطن السعودية، أن إيران لا تهدف من برنامجها النووي الحصول على أسلحة نووية، مؤكداً على أنَّ التقارب السعودي – الإيراني ضمان للمنطقة، وأن الدولتين قد حققتا الثقة ببعضهما البعض نتيجة لعدم تدخل أي منهما بشأن الاخر واحترام الطرف المقابل، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن المملكة وإيران يتمتعان بالأهمية والتأثير في المنطقة، وأن تقاربهما وحل خلافاتهما من شأنه أن يكون فعالاً جداً، وأضاف أن توقيع الدولتين على الاتفاقية الأمنية ما هو إلا دليل آخر على تقارب الدولتين[3].

---

(1) الكواز، العلاقات الإيرانية – السعودية، ص298 .

(2) العكلة، التحدي النووي الإيراني، ص29 .

(3) مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية، ص362–363 .

وتبع زيارة خاتمي قيام حسن روحاني كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين بجولة خليجية شملت السعودية وسائر دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر حزيران / يونيو 2005م استهدفت التأكيد على الأغراض السلمية للبرنامج النووي الإيراني، فضلا عن أن هذا البرنامج يتفق مع القوانين الدولية، ولقيت تبريرات روحاني للبرنامج النووي الإيراني تفهما خليجياً[1] وقناعة لدى الساسة الخليجيين بسلمية البرنامج النووي الإيراني حتى تاريخه.

ويلاحظ على طبيعة التقارب السعودي – الإيراني خلال الفترة 1997-2005م، الأمور التالية [2]:

1-أن إيران اتخذت قرارها بإقامة علاقات طبيعية مع السعودية من أعلى المستويات، وأنه غير مرتبط على الأغلب بصعود تيار معين للسلطة في إيران؛ لذلك فإن الاتجاه نحو إقامة علاقات مع السعودية يسير نحو الحالة الإستراتيجية وليس التكتيكية وبعيدا عن النزعة المزاجية لأي تيار أو حزب.

2-الزيارات المتعددة والنوعية من قبل الطرفين تعكس جدية وتحركا دبلوماسيا من نوع جديد ساهمت في عملية التقارب بين البلدين.

3-لقد بدأ التقارب السعودي الإيراني بمشاريع اقتصادية مهمة دون وسيط كما كان الوضع في السابق ؛ فالبداية كانت عام 1999م، حيث وصل التبادل التجاري بين البلدين إلى 150 مليون دولار وبلغ عدد المشاريع المشتركة 12 مشروعاً استثمارياً، وبلغ إجمالي رأس المال المستثمر 280 مليون دولار، 77% للجانب السعودي، و12% للجانب الإيراني، والباقي لشركاء آخرين.

4-شكل موضوع النفط تأثيرا واضحا على عملية التقارب لما له من أهمية كبرى في اقتصاديات دول الخليج، بحيث عانت من تدهور في أسعاره بدءا من عام 1997-

---

(1) كشك، أشرف محمد: مختارات إيرانية العدد 62، موقع البينة، أنظر الرابط: http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=8645&lang

(2) السديري، سلطان: العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على توجه السياسة الخارجية والأمن القومي السعودي للفترة من 2006-2012م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2012م، ص62-63 .

1998م حين نزل سعره إلى أقل من 10 دولارات للبرميل، ونتيجة لاتفاق البلدين (السعودية وإيران) والتعاون مع بعض الدول النفطية فقد استقر سعره ضمن منظمة الأوبك. لقد كان الصدام هو السمة المميزة في الماضي بين الطرفين السعودي والإيراني في إطار منظمة الأوبك بسبب توتر العلاقات السياسية بين البلدين. ولكن بعد التقارب فقد شاركت إيران بفاعلية مع السعودية وبعض الدول الخليجية بالحفاظ على استقرار السوق النفطية بما يحول دون انهيار الأسعار إلى مستويات تضر بالأداء الاقتصادي لتلك الدول؛ فعلى سبيل المثال فقد استطاعت منظمة الأوبك من خلال التنسيق الفاعل بين السعودية وإيران وفنزويلا (منذ عام 2002م) في توحيد صفوفها وإعادة الاستقرار إلى الأسعار عند المستوى الذي يحقق المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين ما بين 22-28 دولارا للبرميل في المتوسط .

5- الاهتمام بالتعاون الثقافي في إطار اتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين السعودية وإيران من أجل تعزيز التبادل الثقافي بين البلدين. وقد أكد الرئيس محمد خاتمي في هذا السياق في افتتاحية أسبوع الثقافة الإيراني في مركز الملك فهد الثقافي (2005/1/2) أن العلاقة السعودية بإيران علاقة متميزة "وذات خصوصية فريدة ولا تساويها أي علاقة في العالم أجمع، وأن الجانب الثقافي يأتي في المرتبة الأولى لوجود عامل الحضارة والإسلام الذي يزيد من أواصر هذه العلاقات ويعمل على تنميتها فكريا وعلميا وثقافيا".

6-اختفاء حدة الصراع حول الزعامة الإسلامية: منذ نجاح الثورة الإسلامية واستمرار مرحلة "التأسيس الثوري" حتى وفاة الإمام الخميني، حدث صراع إيراني سعودي حول زعامة العالم الإسلامي؛ فكلتا الدولتين كانتا تريان في نفسيهما الممثل الحقيقي للإسلام النقي ومبادئه. وبالتالي كان لابد من حدوث نوع من اصطدام الشرعيات والتنافس. ولكن مع خفوت وهج الثورة الإسلامية في أواخر الثمانينيات وحدوث بعض المتغيرات الدولية والإقليمية، والتأكد من عدم القدرة على تحقيق أهداف الثورة وظهور قيادات إيرانية براغماتية جديدة، كل ذلك أدى إلى تبلور قناعة لدى السعودية وإيران بأن صراع الشرعيات بينهما لن يؤدي إلى نتيجة. والأهم أن

هذا الصراع لن يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وبالوصول إلى مثل هذه القناعة تبلورت أرضية تفاهم مشتركة بين البلدين نحو التقارب.

ويبدو أن السعودية خلال الفترة من 2002–2005م كانت مترددة في موقفها من البرنامج النووي الإيراني، إذ نجدها قد بقيت صامته طوال تلك الفترة ولم يكن لها أي دور أو حوار مع إيران للحد من برنامجها النووي، وإن كان لها بعض المواقف أحياناً إلا أنها كانت محدودة، ولعل هذه السياسة الصامتة التي انتهجتها المملكة إزاء إيران في مراحل الانكشاف الأولى لبرنامجها النووي تعود **أولاً:** لاعتقاد المملكة بانه من حق إيران امتلاك برنامج نووي اسوة بمن يمتلك لمثل تلك المشاريع في دول المنطقة مثل اسرائيل . **وثانياً:** الوضع في العراق، إذ تركزت أنظار الدول العربية عامة والخليجية خاصة خلال تلك الفترة على الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، وما تبعه من تغلغل إيراني في العراق وتأكيد لذلك جاءت معظم تصريحات المسؤولين السعوديين منذ عام 2003م وحتى عام 2005م منصبّة على الوضع في العراق في حين لا نلمس تصريحات تخص البرنامج النووي، ومن ذلك ما قاله وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل " تعتبر إيران الظهير والحامي للوضع في العراق والمستفيد الرئيس من هذا الوضع "[1] . أما البرنامج النووي فلم يتعد الاهتمام به عن بعض الخطوط العامة في الصحف اليومية، كما بقي الحديث به حصراً على الديوان الملكي ومع الوفود الأمريكية والأجنبية التي تزور المنطقة للتباحث حول خطورته على أمن الخليج العربي وسلامته[2].

---

(1) بني ملحم، غازي صالح ؛ الصمادي، فايز عبد المجيد: البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي، مجلة المنارة، المجلد 15، العدد 3، لسنة 2009م، ص108–109 .

(2) بني ملحم، البرنامج النووي الإيراني، 110 .

يتضح مما سبق أن الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني في عهد الملك فهد بن عبد العزيز 1982–2005م، قد اتخذ الأشكال التالية:

1- لم يكن هناك موقف مباشر إزاء البرنامج النووي في فترة حكم آية الله الخميني 1979–1989م، وذلك لأن البرنامج كان لا يزال في أطواره الأولى وكان محاطاً بالسرية والكتمان، لكن العلاقات السعودية – الإيرانية تميزت خلال هذه الفترة عموماً بالتوتر والخلاف بسبب تبني الخميني لمبدأ تصدير الثورة .

2- في فترة حكم الرئيس هاشمي رفسنجاني 1989–1997م بدأت العلاقات السعودية الإيرانية تشهد انفراجاً ملحوظاً بسبب إعلان رفسنجاني عن التحول من الثورة إلى الدولة، وعن توقف إيران من التدخل في شؤون دول الجوار، وعن سلمية البرنامج النووي، وهذا ما لقي ترحيباً من قبل السعودية .

3- منذ عام 1997م وحتى عام 2005م، توطدت العلاقات السعودية الإيرانية وتوجت تلك العلاقات بتوقيع اتفاقية أمنية بين الدولتين عام 2001م، لذلك عندما ظهر البرنامج النووي للعلن عام 2002م وقادت الولايات المتحدة حملة عالمية ضده، فضلت المملكة إتباع سياسة الصمت تاركةً لأمريكا مواجهة إيران للحد من برنامجها، معلنة أنها ليست قلقة من البرنامج النووي طالما التزم جوانبه السلمية .

ب- الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني في عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز 2005– 2014م:

شهد العام 2005م تغيير في قيادة البلدين السعودية بتولي الملك عبدالله بن عبد العزيز الحكم في آب 2005م، وإيران بفوز محمود أحمدي نجاد (2005–2013م) بالانتخابات الرئاسية الإيرانية، وعلى الرغم من أن الملك الراحل فهد بن عبد العزيز كان قد تطلع لاستمرار التقارب والانفراج في العلاقات السعودية الإيرانية، وبادر بإرسال برقية تهنئة للرئيس الإيراني نجاد، أعرب فيها عن أمله في زيادة تعزيز الروابط بين بلاده وإيران، متمنياً له التوفيق والنجاح في مسؤولياته الجديدة لخدمة بلاده[1]. إلا

---

(1) البحرين والدول العربية تهنئ .. والغرب يبدي تخوفه، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1025، الأثنين 27 يونيو 2005م .

أن ما حصل كان خلاف ذلك، إذ بدأت العلاقات تدهور بين البلدين بعد أن وصل نجاد للحكم، وإعلانه بدء برنامج الطاقة النووية الأمر الذي أقلق الرياض وأخذت تنظر بعين الريبة لتصرفات ذلك الرئيس، عادت المملكة من جديد لاتهام إيران بتصدير الثورة وإشعال الصراع بين السنة والشيعة، والسعي للهيمنة على المنطقة .

وأخذت الدبلوماسية السعودية منذ تولي الملك عبدالله بن عبد العزيز مقاليد الحكم في المملكة تنظر بقلق شديد نحو الأنشطة النووية الإيرانية السرية منها والعلنية، وكذلك نحو الدور الإيراني في العراق المضطرب أمنياً، وترى أن السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي يندرج في إطار المشروع النووي المتلازم مع المشروع الامبراطوري القديم الجديد، وتولد لها قناعة أنه ليس وارداً في السياسات الاستراتيجية الإيرانية التخلي عن أي منهما بسهولة، وفي خضم التنامي المتصاعد للبرنامج النووي الإيراني، وزيادة الخلافات بين إيران والمجتمع الدولي حول البرنامج النووي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وجدت السعودية نفسها أمام أزق الخيارات المتناقضة، فهي من ناحية مدفوعة بفعل الأخطار الأمنية والبيئية المحتملة لهذا البرنامج إلى تبني سياسة متشددة تجاهه تقوم على رفض فكرة نشوء دولة نووية جديدة في المنطقة، ومن ناحية أخرى تتجه نحو تدعيم التعاون العسكري مع الغرب، لكنها في الوقت نفسه لا تتحمل التداعيات الخطيرة لأية مواجهة عسكرية قادمة بين إيران والولايات المتحدة لأنها تدرك أنها سوف تكون أول من سيدفع الثمن(1). وبذلك بقي الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني مضطرباً ومتناقضاً على الرغم من رفضها القاطع له جملةً وتفصيلاً.

وعلى الرغم من تصدر المملكة حملة المعارضة والقلق الخليجية من البرنامج النووي الإيراني، منذ وصول نجاد للسلطة في إيران، إلا أنها أظهرت عدم رغبتها بتوقيع عقوبات على إيران، وعارضت بشدة أي عمل عسكري ضدها، وهذا ما صرح به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عام 2005م في الرياض، الذي لم يتردد من تحميل الغرب المسؤولية عن تطور طموحات إيران النووية بسماحه لإسرائيل

---

(1) العكلة، التحدي النووي الإيراني، ص328- 329 .

بامتلاك السلاح النووي، وأكد الفيصل على ضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة، وأنه لم يخفي تشاؤمه وتخوفه من فشل هذا الحل، وكان الفيصل قد دعا الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى اتباع سياسة معتدلة كما دعا إلى جعل منطقة الخليج خاليه من أسلحة الدمار الشامل[1].

وجاء التخوف السعودي مع بداية فترة حكم نجاد من البرنامج النووي الإيراني متفقاً مع توجهات دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تصدرت قضية التسلح النووي وخصوصاً البرنامج النووي الإيراني أجندة عمل مجلس التعاون الخليجي في قمته السادسة والعشرين التي عقدت في أبو ظبي في 19 كانون أول/ ديسمبر 2005م، حيث استقطبت هذه القضية اهتمام الدول الخليجية كافة خلال هذه القمة، وهذا ما عبر عنه الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي " عبد الرحمن العطيه " بقوله: " إن المملكة العربية السعودية ودول المجلس الأخرى لا تجد تفسيرات لمثل هذا النشاط النووي الإيراني، والذي يحوي بين طياته الكثير من المخاطر لكل شعوب منطقة الخليج"[2]، وأضاف أن "مجلس التعاون لا يريد سباقاً نووياً في هذه المنطقة والمجلس فزع بشدة من ذلك".

لكن المفارقة أن البيان الختامي لم يترجم هذه المخاوف بشكل مباشر بل أنه أشار إلى إسرائيل تحديداً والمنطقة عموماً حيث طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجدد المجلس الأعلى للقمة الخليجية مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خاليه من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج العربي [3].

---

(1) البدراوي، مغازي: النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي، مجلة آراء الخليج، العدد 17، لسنة 2010 ، ص96 .

(2) العكلة، التحدي النووي الإيراني، ص328 .

(3) البدراوي، النووي الإيراني، ص95-96 .

ومن خلال قراءة البيان الختامي لقمة مجلس أبو ظبي 2005م، نجد أنه يشير إلى مجموعة من الحقائق بقيت تحكم موقف دول الخليج عامة والسعودية خاصة من البرنامج النووي الإيراني، وهي:

1- على الرغم من تخوف الدول الخليجية الست من البرنامج النووي الإيراني، إلا أنها تربطها بإيران علاقات طيبة على المستويين السياسي والاقتصادي، فمثلاً وصل حجم التبادل التجاري بين السعودية وإيران عام 2004م إلى حوالي بليوني ريال .

2- ان إيران جار أبدي لدول الخليج العربية، ولديه قوة عسكرية وبشرية تفوق دول الخليج العربي مجتمعة، وبالتالي فإن لدى السعودية ومعها دول الخليج الأخرى قناعة بأن أي تصعيد مع إيران فإنه يعتبر خياراً غير صحيحاً.

3- تشير معظم التصريحات الخليجية ومنها بيان القمة المذكورة سابقاً إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، دون الإشارة إلى إيران بشكل مباشر، وتلك التصريحات لها ما يبررها إذ أصبحت الدول الخليجية محاطة بدول نووية وهي إسرائيل وإيران والهند والباكستان، وإن توجيه النقد المباشر لإيران دون غيرها مع وجود إسرائيل النووية والتي تقبع في قلب الوطن العربي، يعتبر تعنصراً ضد إيران وتحدياً لها، خاصة وأنها دولة إسلامية، وتقف إلى جانب القضية الفلسطينية .

وكانت إيران قد شرعت مع بداية عام 2006م بإجراء مناورات عسكرية واسعة في الخليج العربي تزامناً مع تهديدات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحويل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن، هدفت منها إيصال رسالة للولايات المتحدة والدول الغربية بقدرتها على الرد في حال تعرضها للهجوم نتيجة لاستمرارها في برنامجها النووي، وجاء رد الفعل السعودي على تلك المناورات على لسان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي أكد في 5 نيسان/ إبريل 2006م، أن المناورات العسكرية الإيرانية لا تمثل تهديداً للدول المجاورة لإيران بمنطقة الخليج، وفيما يتعلق ببرنامج إيران النووي أوضح الفيصل أنه مقتنع بتأكيدات طهران من أن برنامجها النووي لا يخفي طابعاً عسكرياً، قائلاً " ان الرياض تصدق إنكار إيران امتلاك أسلحة نووية ولا

ترى خطراً من حصول طهران على المعرفة بعلم الطاقة النووية إذا لم يؤد هذا إلى تصنيع أسلحة نووية "[1].

ولم تمض على تصريحات الأمير سعود الفيصل هذه سوى ستة أيام حتى أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عن انضمام إيران إلى النادي النووي، حيث قال نجاد من مدين مشهد شما إيران في 11 نيسان 2006م " إنني أعلن رسمياً انضمام إيران إلى تلك المجموعة من البلدان التي تملك التكنولوجية النووية "، وجاء إعلان نجاد اثر قيام إيران بتشغيل (114)جهازاً للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم بهدف إنتاج الوقود النووي محلياً [2].

وقد حاولت الدول الست الكبرى (5+1) في 6 حزيران 2006م إقناع إيران على تعليق أنشطتها النووية مقابل تقديم رزمة من الحوافز لها، وتم اعطائها مهلة حتى 31 آب 2006م لتعليق جميع الأنشطة النووية، إلا أن إيران أعلنت استحالة تعليق تخصيب اليورانيوم بعد التقدم العلمي الذي أحرزته، وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 30 أيلول 2006م إلى توقيع قانون يفرض عقوبات على إيران، كما تبنى مجلس الأمن الدولي لأول مرة في كانون الأول 2006م قراراً بخصوص الملف النووي الإيراني، وتم بموجبه فرض حزمة من العقوبات على إيران[3].

إزاء هذه التطورات أعلنت المملكة العربية السعودية أن سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية سيدفع بالمنطقة العربية كلها وليس بمنطقة الخليج إلى سباق نووي، وهذا ما عبر عنه الأمير تركي الفيصل عام 2006م، عن إقدام الرياض باتخاذ قرار بامتلاك أسلحة نووية حال امتلاك إيران لأسلحة مماثلة، حيث قال " إن امتلاك إيران رؤوساً نووية يجبر السعودية على بدء سياسات قد يكون لها عواقب درامتيكية "، كما

---

(1) سعود الفيصل: مناورات إيران العسكرية لا تهدد الخليج، موقع الإسلام اليوم، 5 إبريل 2006م. انظر الرابط:

http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-12-68960.htm

(2) العكلة، التحدي النووي الإيراني، ص61 .

(3) عتريسي، طلال: البرنامج النووي الإيراني ليس خداعاً من أجل التسلح، مجلة معلومات، العدد 39، فبراير 2007م، ص128 .

أنه وصف إيران بأنها " نمر ورقي بمخالب فولاذية "، وأن وجودها يسبب زعزعة الاستقرار في المنطقة [1].

ومنذ ذلك الوقت أصبحت المخاوف الخليجية من البرنامج النووي ظاهرة فوق السطح، ولم تعد خافية على أحد وهو ما دعا السعودية ومعها دول مجلس التعاون الخليجي إلى عقد مؤتمر في البحرين في أيلول / سبتمبر 2006م تحت عنوان " مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج "، وطالب فيه المؤتمرون بضرورة امتلاك العرب للتكنولوجيا النووية كفعل مضاد لامتلاك إيران للقدرات النووية، فامتلاك إيران لمثل تلك القدرات سيعتبر تطوراً جديداً له انعكاساته الخطيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج وعلى طبيعة العلاقات الخليجية – الإيرانية، حيث قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية " إن قلق دول مجلس التعاون من أزمة الملف النووي الإيراني هو قلق حقيقي ومبرر، مذكراً بتوقيع دول المجلس وإيران منذ عدة سنوات على العديد من الاتفاقيات للتعاون في المجال الحيوي والبيئي المشترك" . كما صرح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل قائلاً أن "هناك كارثة محتملة سنصبح بصددها إذا استمرت إيران في خططها"[2]. كما انتقد السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة الأمير تركي الفيصل، ما وصفه بعناد إيران وتشددها فيما يتعلق بالقضية النووية، ومن جانبه وصف السكرتير العام لمجلس التعاون الخليجي "عبدالله بشارة"، البرنامج النووي الإيراني بقوله " إن البرنامج النووي الإيراني هو أشبه بقلب موازين القوة وجعل إيران هي المتحكمة والمسيطرة الوحيدة في المنطقة والأداة المؤثرة في قرارات منطقة الخليج ككل"[3].

وعكس البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين لمجلس دول التعاون الخليجي الذي عقدت جلساته في الفترة من 9–10 كانون أول 2006م، حرص السعودية

---

(1) العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية، ص74 .

(2) دول الخليج العربي في ظل التهديدات النووية الإيرانية، موقع البينة، 26 أيار 2006م . انظر الرابط:

http://www.albainah.com/Index.aspx?function=Item&id=15105&lang=

(3) : دول الخليج العربي في ظل التهديدات النووية الإيرانية، موقع البينة، 26 أيار 2006م .

بالاتفاق مع دول المجلس على إبداء حسن النوايا تجاه إيران، والعمل على الاستمرار في التشاور مع إيران بهدف التوصل إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني، حيث جاء في البيان الختامي لتلك الدورة ما نصه " التزاماً بمبادئ مجلس التعاون باحترام الشرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، جدد المجلس دعوته إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة، وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل في هذا الشأن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية "، كما حث المجلس إيران على الالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة، وأن تراعي الجوانب البيئية في هذا الشأن بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية [(1)]. وهذا البيان يشير بالإضافة إلى تفضيل الحل السلمي للبرنامج النووي الإيراني، على أنه لا يوجد ممانعة لدول الخليج من امتلاك إيران لبرنامج نووي ما دامت أهدافه سلمية .

ولكن على الرغم من القلق الكبير الذي أحدثه إعلان إيران عن امتلاكها للتكنولوجية النووية، حافظت السعودية على علاقاتها الرسمية مع إيران، وركزت جهودها في مواجهة البرنامج النووي الإيراني على إيجاد حل سلمي للأزمة بعيداً عن الخيار العسكري الذي لوحت به الولايات المتحدة الأمريكية، ففي 3 آذار / مارس 2007م قام الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بزيارة للمملكة، وقد حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز على استقباله بنفسه في قاعدة الرياض الجوية، وكان نجاد قد صرح قبل مغادرته طهران متوجهاً للرياض قائلاً " سأبحث مع الملك عبدالله في العمل الذي يتحتم علينا انجازه معاً في العالم الإسلامي "[(2)] .

هذا وقد طمأن الرئيس الإيراني خاتمي الملك عبدالله خلال لقائه بأن البرنامج النووي الإيراني لا يشكل تهديداً للمنطقة، وأن أغراضه سلمية، كما تباحث الجانبين تطورات الأزمة السياسية اللبنانية، وأكد نجاد أن إيران على استعداد لمساعدة لبنان

---

(1) البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الرياض 10 ديسمبر 2006م . انظر الرابط: http://www.gcc-sg.org/indexf5cf.html?action=Sec-Show&ID=129

(2) بزكان، مهدي: ملفات العراق ولبنان والملف النووي تتصدر اهتمامات القمة السعودية – الإيرانية، صحيفة الوطن السعودية، العدد 14132، 4 مارس 2007 .

لتحقيق الوحدة الوطنية والاستقلال إذا طلب منه ذلك، وفي نهاية اللقاء أكد الطرفين على أهمية العمل معاً في العالم الإسلامي والمنطقة، وقد وصف السفير الإيراني لدى السعودية " سيد محمد حسيني "، زيارة أحمدي نجاد للسعودية بأنها مهمة وتأتي في إطار العلاقات المتينة والطيبة بين البلدين، كما تعتبر فرصة جيدة لتبادل وجهات النظر لمزيد من التشاور بشأن مختلف القضايا سواء الإقليمية أو المتعلقة بالعالم الإسلامي، ومن جهته وصف رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى السعودي بندر العيبان، أن الزيارة تدل على رغبة إيران في الحصول على مساعدة السعودية لإنهاء اختبار القوة القائم حالياً بشأن برنامجها النووي [1].

وكإجراء مماثل لتنامي النفوذ الإيراني في المنطقة بعد إعلانها لامتلاكها التكنولوجية النووية، بذلت السعودية جهوداً كبيرة خلال العام 2007م لزيادة نفوذها هي الأخرى في المنطقة، منها أنها أعلنت عن خطط لتطوير تكنولوجيا نووية سلمية، ففي كانون أول / ديسمبر 2007م أعلنت السعودية بالتشارك مع دول مجلس التعاون الخليجي عن عزمها على البدء في برنامج مشترك لتطوير الطاقة النووية، وجاء في البيان الصادر عقب اجتماعهم، اقتراح بأحقية أي دولة في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، واتخذ قادة دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل ذلك خطوات لتهدئة أي مخاوف للمجتمع الدولي من خلال اجتماعهم مع الوكالة الدولية لضمان أن ينظر إليها على أنها أنشطة سلمية والتي تدخل في نطاق القانون الدولي مما أدى إلى تقليل الخوف والشك بشأن نواياهم النووية[2] .

إلا أنه على الرغم من حماسة الدول الخليجية للحاق بركب الدول النووية كما فعلت إيران، إلا أن هناك من يرى أن الدول الخليجية تحتاج حتى تبني برنامج نووي

---

(1) أحمدي نجاد يصل الرياض بحثاً عن تسويات إقليمية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1640، 4 مارس 2007م .

(2) Beehner, L: Iran’s Saudi Counterweight.” The Council on Foreign Relations, Research Paper 2007,p7.

متكامل، إلى طريق علمي طويل وفترة قد لا تقل عن ثلاثة أو أربعة عقود ما بين مد وجزر مع القوى الدولية [1] .

وضمن مساعي المملكة لمواجهة البرنامج النووي الإيراني سلمياً، قامت المملكة بوساطة بين إيران والولايات المتحدة لإيجاد مخرج سلمي يرضي جميع الأطراف، وقد تضمنت المقترحات السعودية لتسوية الأزمة بينهما على ثلاثة محددات وهي [2]:

1. حق إيران في امتلاك تكنولوجية نووية سلمية .
2. جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .
3. الامتناع عن أي لجوء للخيار العسكري .

وقد ردت القيادة الإيرانية على المبادرة السعودية بمشروع لـ " التعاون الاستراتيجي"، بين ما أسماه المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية " علي خامنئي " بجناحي العالم الإسلامي (السعودية وإيران)، حول الملفات الثلاث الرئيسة الكبرى بالمنطقة وهي العراق وفلسطين ولبنان .

وكان من ضمن المنهج الذي اتبعته السعودية لمواجهة التمدد الإيراني العسكري والإقليمي وخاصة النووي منها، التركيز على فتح أبواب لإقامة علاقات مع حلفاء إيران خارج المنطقة، لا سيما روسيا والصين، وظهر ذلك جلياً في زيارة الرئيس الروسي آنذاك فلاديمير بوتين إلى الرياض في العام 2007م، وقد أثمرت تلك الزيارة عن فتح باب الحديث عن مبيعات أسلحة روسية إلى السعودية بقيمة 2 مليار دولار، الأمر الذي فهم منه أن هناك فرصة لموسكو لإقامة تحالفات في المنطقة مع دول أفضل من إيران وهي السعودية [3]، وقيل أن السعودية استغلت ذلك التقارب مع روسيا

---

(1) دول الخليج العربي في ظل التهديدات النووية الإيرانية، موقع البينة، 26 أيار 2006م .

(2) العكلة، التحدي النووي الإيراني، ص332 .

(3) الزويري، محجوب: العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2012م، ص6 .

وطلبت منها أن تقطع تعاونها السياسي والاقتصادي مع إيران في مقابل محفزات مالية كبيرة وذلك في سبيل المساعدة على إضعاف إيران [1].

وفي نفس السياق سعت الرياض للانفتاح على الصين، وقد كانت زيارة الملك عبدالله بن عبد العزيز إلى بكين في العام 2006م، محطة مهمة وبارزة في سياق سياسة الانفتاح هذه، حيث رأت السعودية أن أهمية الصين تكمن في موضوع النفط، فالصين تحتاج إلى تنويع مصادرها من النفط وتخفيف الاعتماد على إيران التي تتهددها العقوبات، ووجدت السعودية في ذلك التقارب فرصة لإضعاف إيران اقتصادياً من خلال تحول اعتماد الصين على النفط السعودي بدلاً من إيران [2]. واتماماً لنفس المنهج جدد الأمير تركي الفيصل دعوته لشرق أوسط خال من السلاح النووي ويشمل هذا إيران، مؤكداً أن العقوبات على إيران تثمر، وأن أي هجوم عسكري على إيران سيكون له آثار سلبية، واقترح الأمير تركي الفيصل للمجتمع الدولي وعلى رأسه أمريكا وسيلة يتم من خلالها التأثير على إيران وعصرها بدون ضربة عسكرية وهي التأثير على عوائدها النفطية [3].

وفي إطار حرص المملكة على إبقاء حبل الود موصول مع إيران، لإدراكها للأهمية الكبيرة والخطيرة التي تشكلها في المنطقة، وسعياً منها لتنشيط العلاقات السعودية – الإيرانية، خاصة بعد النجاح الذي تحقق في التفاهم بشأن الأزمة اللبنانية التي وصفت بأنها حرب في المواقف بين طهران والرياض، بادر الملك عبدالله بن عبد العزيز بدعوة هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس خبراء الزعامة الإيرانيين للإشتراك في المؤتمر الدولي للوحدة الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة في 4 حزيران / يونيو 2008م، وذلك لأن رفسنجاني يمثل التيار المعتدل في إيران، ومن هنا تطلعت السعودية إلى رفسنجاني أن يكون وسيلة لتحقيق تقارب سعودي إيراني، خاصة بعد أن

---

(1) عبد المؤمن، محمد السعيد: إيران والسعودية .. علامة استفهام !، مؤسسة الأهرام المصرية، 1 يوليو 2008م .

(2) الزويري، العلاقات الإيرانية السعودية، ص6 .

(3) العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية، ص87 .

وجدت المملكة صعوبة في التفاهم مع حكومة الرئيس نجاد . ونجحت زيارة رفسنجاني هذه بإزالة جانب كبير من الحساسية بين الدولتين [1].

وعلى صعيد آخر أكد الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات العامة السعودية السابق في جلسة حواريه جمعته مع عدد من رؤساء الحكومات السابقين والوزراء والمفكرين الأردنيين في عمان في 5 نيسان / إبريل 2009م، أن الخلاف العربي هو سبب أساسي في زيادة الدور الإيراني في المنطقة على حساب المصالح العربية والقضايا العربية المصيرية، واصفاً إيران بـ " نمر من ورق ومخالب فولاذية "، حيث قال إن النظام السياسي والقيادة السياسية الإيرانية ضعيفة وهزيلة، فيما أن هذه القيادة تملك أدوات قوية – مشيراً هنا للقوة العسكرية والبرنامج النووي الإيراني – يمكن استخدامها في تحقيق الطموح الإيراني بالتوسع على حساب القضايا العربية والمصلحة العربية [2]. ونلحظ من خلال تصريحات الأمير تركي الفيصل المتكررة حول إيران أنه يمثل الجانب المتشدد في التعامل مع إيران، ويتهم إيران بأنها المسؤولة عن كل ما يجري في البلاد العربية كافة، وليس فقط المنطقة الخليجية .

مما سبق يظهر لنا أن هناك اضطراباً في المواقف السعودية تجاه إيران وبرنامجها النووي، فهي تارة تحرص على التقارب وتعزيز العلاقات بين البلدين، وتارة أخرى تتهم إيران بأنها هي سبب مشاكل عدم استقرار المنطقة، كما نجدها تدعو لشرق أوسط خال من الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه تهدد بأنه إذا اقتربت إيران من إنتاج قنبلة نووية فإنها هي الأخرى ستجد نفسها مجبرة على الشروع باتخاذ نفس الخطوات ولو كان ذلك عن طريق ما يسمى بتوصيل طلبات الزبائن، إلى جانب ذلك نجدها تحمّل الغرب مسؤولية تطور طموحات إيران النووية بسماحه لإسرائيل بامتلاك السلاح النووي، لكنها أيضاً في الوقت نفسه تحذر الغرب من القيام بأي عمل عسكري ضد

---

(1) عبد المؤمن، محمد السعيد: إيران والسعودية .. علامة استفهام !، مؤسسة الأهرام المصرية، 1 يوليو 2008م .

(2) الدعمة، محمد: تركي الفيصل في عمان " إيران نمر من ورق ومخالب فولاذية "، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11086، الأحد 5 إبريل 2009م .

إيران، كما أنها تظهر تخوفها وتشاؤمها من البرنامج النووي من جهة، وتقول بأحقية إيران بامتلاك برنامج نووي من جهة أخرى .

وحدث في 27 تشرين ثاني / نوفمبر 2009م أن تبنى مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة النووية قراراً بغالبية أعضائه يدين أنشطة إيران النووية، وأظهر تقرير صادر عن الوكالة أن إيران غير ملتزمة بقرارات مجلس الأمن وأنها تعرقل التحقيق في برنامجها النووي، مما آثار ذلك امتعاض الولايات المتحدة وحلفائها، وأخذت تلك الدول تهدد إيران بمزيد من العقوبات وبعمل عسكري ضدها، فردت إيران على تلك التهديدات، بتهديدها هي الأخرى بإغلاق مضيق هرمز إذا تعرضت إلى هجوم، الأمر الذي حرك سكون المملكة العربية السعودية ودفع بوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل للتأكيد على أن " تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز عمل حربي خطير يهدد الأمن والسلم الدوليين "، وتمنى الأمير الفيصل أن لا يكون ذلك صحيحاً، مشيراً في ذلك إلى تصريحات للمستشار الأعلى للقائد العام للقوات المسلحة الإيرانية اللواء يحيى صفوي الذي نقلت عنه تهديدات بإغلاق مضيق هرمز في حال تعرضت إيران لهجوم [1].

وشدد الأمير سعود الفيصل في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيرته الأمريكية في الرياض " هيلاري كلينتون "، في 5 شباط 2010م، والتي قدمت للمملكة للتباحث مع الرياض في سبل مواجهة البرنامج النووي الإيراني، على أن المملكة تفضل الحلول السلمية على الخيار العسكري تجاه الأزمة الإيرانية، قائلاً " الملف النووي الإيراني كان من بين الموضوعات التي تم بحثها، والمملكة تجدد تأييدها لجهود مجموعة الـ (5+1) لحل الأزمة سلمياً وعبر الحوار، وندعو إلى استمرار هذه الجهود "، وأضاف " أننا ندعو إيران إلى الاستجابة لها لإزالة الشكوك الإقليمية والدولية حيال برنامجها النووي، خاصة وأن جهود المجموعة تضمن حق إيران ودول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها "،

---

(1) كلينتون تتخوف من تحول إيران إلى " ديكتاتورية عسكرية "، جريدة المستقبل اللبنانية، العدد 3569، الثلاثاء 16 شباط 2010م .

ومن جانبها قالت كلينتون أن إيران رفضت كل المبادرات لإيجاد حل سلمي لبرنامجها، وأنها بدأت بإنتاج اليورانيوم بشكل أعلى وهذا يعتبر تحدياً لقرارات مجلس الأمن، معتبرة أن فرض مزيد من العقوبات على إيران يهدف إلى إحداث تغيير في موقف النظام الإيراني[1] .

ومن التطورات على الملف النووي الإيراني خلال العام 2010م إصدار مجلس الأمن بتاريخ 9 حزيران / يونيو 2010م بموافقة 12 دولة منها روسيا والصين، ومعارضة دولتين فقط هما تركيا والبرازيل، القرار رقم (1929)، الذي تضمن الحزمة الرابعة، الأكثر شمولاً والأثقل وطأة من العقوبات الدولية على إيران على خلفية استمرارها في تطوير برنامجها النووي في محاولة لدفعها إلى تعليق نشاطاتها النووية، لكن إيران قابلت تلك العقوبات الصادرة ضدها بإهمال شديد وأكدت أنها لن تثنيها عن حقوقها المشروعة، فقد صرح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بعد تبني مجلس الأمن للقرار رقم (1929)، إن " قرار العقوبات الجديد يستحق أن يرمى في سلة المهملات"، محذراً في الوقت نفسه من أن بلاده ستغلق باب التفاوض حول برنامجها النووي داعياً الدول الكبرى لإعادة حساباتها في هذا الشأن [2].

وتمثل موقف السعودية من قرار مجلس الأمن رقم (1929)، وتهديدات إيران بإغلاق باب التفاوض حول ملفها النووي، أن أخذت السعودية تعمل من خلال مجلس التعاون الخليجي على قيادة الدول الخليجية لإيجاد حل سلمي للأزمة النووية الإيرانية، وتوحيد مواقف الدول الخليجية إزاء تلك الأزمة، وحث المجتمع الدولي على الاستمرار في التفاوض .

ففي قمة مجلس التعاون الخليجي في دورته الحادي والثلاثين التي انعقدت في أبو ظبي عام 2010م، حرصت السعودية على دفع الدول الخليجية إلى ضرورة إبداء حسن النوايا تجاه إيران، الحث على استمرار المشاورات بين الدول الغربية وطهران بهدف التوصل إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني، كما عبر المجلس في دورته تلك

---

(1) جريدة المستقبل اللبنانية، العدد 3569، الثلاثاء 16 شباط 2010م .

(2) العكلة، التحدي النووي الإيراني، ص79–80 .

عن أمله في أن تسعى كافة الأطراف المعنية إلى التوصل إلى تسوية سياسية تبدد المخاوف والشكوك حول طبيعة هذا الملف وتحقق أمن واستقرار المنطقة وتكفل حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار الاتفاقية الدولية ذات الصلة ووفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة دون استثناء بما فيها إسرائيل، كما تبنت الدول الخليجية في هذه القمة حقها في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية السلمية للاستخدام السلمي، مع استخدام كافة الوسائل السلمية لجعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل (1). كما اقترح الملك عبدالله بن عبد العزيز في هذه القمة على الدول الخليجية إعادة هيكلة قوات درع الجزيرة بما يضمن لها الدور الفاعل في مواجهة الطموحات الإيرانية في المنطقة (2).

وكخطوة أخرى لمواجهة التعنت الإيراني في استمرار بناء مفاعلاتها النووية وتطوير برامجها التسليحية، أعلنت السعودية في حزيران / يونيو 2011م، عن أنها تخطط لبناء 16 مفاعلاً للطاقة النووية السلمية خلال العقدين المقبلين بتكلفة تصل إلى 80 مليار دولار (3).

وفي خضم تعاظم الأزمة النووية الإيرانية جاء الربيع العربي مطلع عام 2011م ليضيف تطوراً آخر وتصعيداً جديداً في المواجهة مع إيران حول برنامجها النووي، حيث أدت استفزازات إيران المستمرة لدول الخليج العربي من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، واختلاف قراءة إيران للربيع العربي عن السعودية إلى مزيد من التوتر والاحتقان بين البلدين، ففي الوقت الذي رحبت فيه طهران بحركة الاحتجاجات والثورات العربية التي أطاحت بأنظمة عدد من الدول العربية التي تشكل

---

(1) العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية، ص71 .

(2) بو مدين، هنيده ؛ العبد الرزاق، يوسف: أزمة الملف النووي الإيراني وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2006م، ص41 .

(3) تلويح سعودي بالسعي لامتلاك النووي، الجزيرة نت، الثلاثاء 6 / 2011/12م . انظر الرابط: http://www.aljazeera.net/news/pages/65d20f94-83b0-4e4e-a44f-909282838330

من الدول الحليفة القوية للسعودية، وخاصة مصر واليمن، وعارضت التصدي لاحتجاجات البحرين ودخول قوات درع الجزيرة لمواجهة تلك الاحتجاجات، ودعمت النظام السوري ضد ثورة الشعب، كانت السعودية لها رؤية أخرى، إذ رأت أن ما جري في البحرين مدفوع مذهبياً من إيران لتحقيق أجندات خاصة بها في منطقة الخليج، وفي سوريا ترى السعودية أن النظام السوري أسرف في القتل وأنه لا بد من حماية المدنيين في سوريا، وقد دعت غير مرة لتسليح قوى الجيش الحر لمواجهة النظام السوري، كذلك وقفت السعودية إلى جانب الأنظمة في مصر واليمن وحاولت تأخير التغيير قدر الإمكان [1].

وقد وصف وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في كلمة له خلال افتتاحه للدورة التحضيرية للمجلس الوزاري الخليجي في دورته الـ 121، التي انعقدت في العاصمة السعودية الرياض في 23 تشرين ثاني / نوفمبر 2011م، تدخلات إيران في الشؤون الداخلية لدول الخليج خلال العام 2011م، وتأجيجها لحركة الاحتجاجات العربية في المنطقة بالإضافة إلى الأزمة النووية، بالتهديد الصريح لدول المنطقة، فضلاً عن أزمة ملفها النووي وسعيها لتطوير قدراتها النووية مما سيمكنها في المستقبل من امتلاك سلاح نووي، تعتبر تهديداً صريحاً لأمن واستقرار المنطقة[2].

وعلى صعيد العمل الخليجي المشترك اقترح الملك عبدالله بن عبد العزيز على قادة دول مجلس التعاون الخليجي، في دورة المجلس الثانية والثلاثين التي عقدت أعمالها في الرياض في 31 كانون أول / ديسمبر 2011م، الانتقال بدول الخليج الست من مرحلة التعاون إلى مرحلة الإتحاد، قائلاً "أطلب منكم أن نتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الإتحاد في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر"[3].

---

(1) الزويري، العلاقات الإيرانية السعودية، ص5 .

(2) الرشيد، نايف: سعود الفيصل: تدخلات إيران وسلامها النووي يشكلان تهديداً صريحاً لأمن واستقرار المنطقة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12049، الخميس 24 نوفمبر 2011م .

(3) الأمير سعود الفيصل لمؤتمر " دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد ": مواجهة التحديات تستوجب صيغة اتحادية مقبولة، موقع سعورس الالكتروني، 2012/4/29م . انظر الرابط: http://www.sauress.com/albilad/98781

وقد رحب قادة دول مجلس التعاون الخليجي بتلك المبادرة [1]، وأوضح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن فكرة الاتحاد الخليجي حسب التصور السعودي، جاءت نتيجة للتهديدات الجديدة من قبل الدول المجاورة وتدخلها بشؤون الآخرين – في إشارة هنا إلى إيران –، وأن هذه التهديدات بأنواعها تستدعي العمل من قبل دول المجلس للتحول من صيغة التعاون الحالية إلى صيغة اتحادية مقبولة لدى الدول الست، تكفل لها الأمن والاستقرار "، وأضاف الأمير سعود أن التعاون والتنسيق بين دول المجلس بصيغته الحالية قد لا يكفي لمواجهة التحديات القائمة والقادمة، وأن الاتحاد هو السبيل لمواجهة الأزمات بصورة فعالة ومؤثرة [2].

ومن جهته دعا رئيس الاستخبارات السعودية العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز إيران إلى المزيد من الشفافية، مبيناً أن عزلتها في العالم تتزايد، وأن عليها أن تظهر حسن النوايا في امتلاكها للبرنامج النووي وذلك لأن غموض برنامجها يثير الشكوك حول مدى سلميته، مضيفاً أن تلويح إيران بالقوة لا يخدم الأمن الإقليمي والخليجي " بل سيؤدي إلى سباق في التسلح وإلى العودة إلى نظرية توازن الرعب " [3].

كذلك ألمح الرئيس السابق للاستخبارات السعودية الأمير تركي الفيصل في كلمة له خلال مشاركته في منتدى " الخليج والعالم "، الذي عقد في الرياض في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2011م، إلى احتمال أن تسعى المملكة لامتلاك أسلحة نووية لأن العالم فشل في اقناع إسرائيل وإيران بالتخلي عن برامجهما النووية، حيث قال " فشلت جهودنا وجهود العالم في إقناع إسرائيل بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، وكذلك بالنسبة إلى تسلح إيران بنفس الأسلحة، فلا بد لنا بل من واجبنا تجاه أوطاننا وشعوبنا أن ننظر في جميع الخيارات المتاحة ومن ضمنها حيازتنا لتلك الأسلحة"[4].

---

(1) السلامة، محمد: " الاتحاد الخليجي " يدخل مرحلة الإعداد .. النتائج بعد 3 أشهر، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد 5926،الأربعاء 21 ديسمبر 2011م . انظر الرابط: http://www.aleqt.com/2011/12/21/article_609037.html

(2) صحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد 5926، انظر الرابط:

(3) تلويح سعودي بالسعي لامتلاك النووي، الجزيرة نت، الثلاثاء 6 / 2011/12م .

(4) تلويح سعودي بالسعي لامتلاك النووي، الجزيرة نت، الثلاثاء 6 / 2011/12م .

وتصريحات الأمير تركي هذه تشير أنه ليس بالضرورة امتلاك السعودية لبرنامج نووي حتى تمتلك أسلحة نووية، فبالإمكان الحصول على أسلحة دمار شامل من دول أخرى متى توفر المال والطرف القابل على المتاجرة بتلك الأسلحة كالباكستان مثلاً، وهذه تمثل أحد أوجه الحرب السياسية بين البلدين، فإذا كان بإمكان إيران امتلاكها لأسلحة دمار شامل من خلال برنامجها النووي لتهدد به منطقة الخليج، فإن بإمكان السعودية الحصول على تلك الأسلحة بالمال لتدافع به عن نفسها وتحفظ أمن واستقرار منطقتها.

وعلى صعيد آخر كانت مجموعة الدول (5+1) قد أنهت عام 2011م بإجراء الجولة الثانية لها من المفاوضات مع إيران حول أزمة ملفها النووي، دون التوصل إلى اتفاق، أو حتى تحديد موعد جديد للمفاوضات، كما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قدمت تقرير لها مع نهاية عام 2011م يفيد بعدم تعاون إيران مع الوكالة وأنها تقوم بأنشطة وتجارب من أجل تطوير سلاح نووي، وبتاريخ 24 شباط / فبراير 2012م قدم المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً جديداً لمجلس الأمن حول تطورات البرنامج النووي الإيراني، أفاد بوصول المفاوضات مع إيران إلى باب مغلق، وإلى اشتباه أن تكون إيران تخفي شقاً عسكرياً في برنامجها النووي (1).

أمام هذه المستجدات التي تشير إلى رغبة إيران في الحصول على سلاح نووي وأن برنامجها ليس سلمياً كما تدعي، بادرت السعودية على لسان الأمير تركي الفيصل بالتحذير من شبح نشوب نزاع نووي في الشرق الأوسط إذا اقتربت إيران من الحصول على سلاح نووي، وقال " إن حصول إيران على السلاح النووي يجبر المملكة العربية السعودية على اتباع سياسة يمكن أن تؤدي إلى عواقب لا حصر لها وربما تكون مأساوية "، مبيناً أنه إذا طورت إيران سلاحاً نووياً فإن المملكة لن تكون على ذلك من بعيد وأنها ستحذو حذوها (2).

---

(1) IAEA, Board of Governors, Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran, Report by the Director of IAEA, GOV/2012/9,on 24 February 2012.

(2) أبو عريف، أشرف: الفيصل: إيران نمر من ورق بمخالب فولاذية، جريدة الدستور المصرية، الأثنين 4 يونيو 2012م أنظر الرابط: .http://dostor.org

ومن جانبه شدد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل من خلال مؤتمر صحفي جمعه مع نظيره الهندي سلمان خورشيد في جدة في 25 أيار 2013م، على خطورة الملف النووي الإيراني على المنطقة، ودعا الفيصل إيران إلى الابتعاد عن استخدام لغة التهديد، وإلى الاستجابة لجهود المجتمع الدولي، على أن تكون المنطقة خالية من السلاح النووي (1).

وفي الوقت الذي تزايدت فيه المخاوف السعودية من طموح أحمدي نجاد النووية، الذي شهد عهده أكثر فترات العلاقات السعودية – الإيرانية توتراً منذ عهد آية الله الخميني، تطلعت السعودية إلى بارقة أمل جديدة في عودة العلاقات السعودية مع إيران إلى حالة التقارب كما كانت عليه في عهد محمد خاتمي، حيث ما أن أعلن عن فوز حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي جرت في حزيران / يونيو 2013م حتى بادر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز بإرسال برقية تهنئة للرئيس روحاني، جاء فيها " يسرنا بمناسبة فوز فخامتكم أن نبعث باسم شعب وحكومة المملكة العربية السعودية وباسمنا أجمل التهاني، وأطيب الأمنيات بموفور الصحة والسعادة لفخامتكم .. مشيدين بما عبرتم عنه في تصريحاتكم من حرص على التعاون وتحسين العلاقات بين بلدينا الشقيقين " (2).

وبفوز روحاني بدأ فعلاً عهد جديد في العلاقات بين السعودية وإيران، إذ حدث هناك انفراج ولو جزئي في العلاقات بين البلدين، إذ لم نعد نسمع تصريحات عدائية تجاه إيران من قبل المسؤولين السعوديين، كذلك لم تعد هناك مقالات نارية في

---

(1) وزير خارجية السعودية يدعو إيران إلى " الابتعاد عن لغة التهديد "، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3914، الأحد 26 مايو 2013م .

(2) خادم الحرمين الشريفين يهنئ الرئيس حسن روحاني بفوزه في انتخابات الرئاسة الإيرانية، موقع أخبار 24، 2013/6/16م . انظر الرابط:
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/139588/

الصحف السعودية ضد إيران مثلما كان عليه الحال أيام أحمدي نجاد [1]، كذلك رحب الساسة السعوديين برغبة إيران في تحسين علاقاتها مع السعودية ودول الخليج العربي، فقد أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عن الترحيب بالرغبة الإيرانية في تحسين العلاقات مع دول الجوار، مؤكدًا أن العبرة في الأثر العملي لهذا التوجه فإذا تُرجم القول إلى عمل فستتطور الأمور إلى الأفضل [2].

ومثلما شهدت العلاقات السعودية – الإيرانية انفراجاً في عهد حسن روحاني، فإنها أيضاً شهدت انفراجاً أكبر، حتى أنه وصف بالتاريخي وغير المسبوق في العلاقات الإيرانية – الأمريكية، بدأ بتبادل الطرفين إشارات التصالح، ثم اللقاء الذي جمع بين وزيري خارجية البلدين ظريف وكيري، ثم تلاها الاتصال الهاتفي بين الرئيس روحاني وباراك أوباما [3]، وبلغ مسار التقارب الإيراني الأمريكي ذروته بالتوصل إلى اتفاق مرحلي في جنيف في 24 تشرين ثاني / نوفمبر 2013م لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني، تلك الأزمة التي استمرت منذ عام 2002م .

4.4 موقف السعودية من اتفاق جنيف حول البرنامج النووي الإيراني عام 2013م:

استطاعت إيران بالتزامن مع المفاوضات التي تخوضها بشأن برنامجها النووي مع الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا وهي ما تعرف بمجموعة (5+1)، أن تنجز مع مطلع تشرين ثاني 2013م اتفاقاً مع وكالة الطاقة الذرية على " خارطة طريق " تتضمن السماح بتفتيش منشآتها النووية، ووافقت إيران على زيارة مفتشي الوكالة لمصنع إنتاج الماء الثقيل في " أراك " ومنجم اليورانيوم

---

(1) عطوان، عبد الباري، التقارب السعودي الإيراني هل بدأ فعلا حسب التسريبات الإيرانية ؟، صحيفة رأي اليوم الالكترونية، 10 إبريل 2014م . انظر الرابط: http://www.raialyoum.com/?p=73736

(2) عيد، محمد بدري: التقارب الإيراني – الأمريكي وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2013م، ص4 .

(3) عيد، التقارب الإيراني – الأمريكي، ص3 .

في "غاشين" قرب بندر عباس جنوبي إيران [1]، ولم تمض سوى أيام قلائل على هذا الاتفاق، حتى أعلنت المنسقة للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي " كاترين اشتون " في 24 تشرين ثاني / نوفمبر 2013م عن التوصل إلى اتفاق بين إيران والدول الكبرى (5+1)بشأن البرنامج النووي [2]، وهو الأمر الذي لم يكن يتوقعه أحسن المتفائلين نظراً للتعنت الإيراني وخاصة فيما يتعلق ببرنامجها النووي الذي تعلق عليه الآمال في فرض هيمنتها على المنطقة من خلاله .

وقد نص اتفاق جنيف بشأن برنامج إيران النووي على ما يلي [3]:

أ- الإجراءات التي يجب على إيران أن تلتزم بها:

1. عدم تخصيب اليورانيوم إلى ما فوق 5% خلال مدة الاتفاق .
2. وقف نشاطاتها النووية في مصنع نطنز وفوردو ومفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل .
3. تعهد إيران بعدم تشييد أي منشآت نووية جديدة متعلقة بتخصيب اليورانيوم .
4. على إيران أن تسلم معلومات مفصلة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتضمن تصاميم المنشآت النووية ووصفا لكل مبنى في كل موقع نووي .
5. حق خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية دخول موقعي فوردو ونطنز بشكل يومي، ومن دون إعلان مسبق .

---

(1) الصمادي، فاطمه: اتفاق النووي الإيراني: الفرصة لا زالت قائمة (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2013م، ص2-3 .

(2) قبلان، مروان: العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفية ؟، سلسلة دراسات سياسات عربية، العدد 6، كانون الثاني / يناير 2014م، ص22 .

(3) أبرز نقاط اتفاق البرنامج النووي بين إيران والقوى الكبرى، جريدة الاقتصادية الالكترونية، العدد 7349، الأحد 24 نوفمبر 2013م . انظر الرابط:

http://www.aleqt.com/2013/11/24/article_802240.html

ب- الإجراءات التي يجب على الدول الكبرى الست الالتزام بها فيما يتعلق بتخفيف العقوبات الاقتصادية على إيران:

1. تعليق الجهود لفرض مزيد من الخفض على مبيعات إيران من النفط الخام .
2. تعليق عقوبات الولايات المتحدة حول صناعة السيارات في إيران وحول الخدمات المرتبطة بها.
3. عدم فرض عقوبات جديدة على إيران من مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي .
4. عدم فرض الولايات المتحدة عقوبات جديدة مرتبطة بالنووي ضد إيران .
5. إقامة نظام تمويل يتيح التجارة الإنسانية لتلبية حاجات إيران .
6. تعليق عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول الذهب والمعادن الثمينة والخدمات المرتبطة بهما، وحول الصادرات البتروكيميائية الإيرانية والخدمات المرتبطة بها .

هذا ولم يكد يعلن عن ذلك الاتفاق حتى جاءت ردود الأفعال متسارعة من مختلف دول العالم حوله، ففي الوقت الذي أعلنت فيه إسرائيل أنها لن تبدي موقفها من ذلك الاتفاق حتى ترسل فريقاً إسرائيلياً للولايات المتحدة لإجراء محادثات بشأن ذلك الاتفاق مشددة على أن أي اتفاق يجب أن يكون له نتيجة واحدة وهي تفكيك قدرة إيران النووية العسكرية، رحبت جميع دول العالم بالاتفاق ومنها الدول العربية وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك رحب به الشعب الإيراني .

فالبنسبة للإيرانيين فقد احتشدوا ابتهاجاً وفرحاً في مطار مهرباد لدى عودة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف والوفد المرافق له، رافعين صور الرئيس الإيراني حسن روحاني، والإعلام الإيرانية وباقات الزهور، ناظرين لذلك على أنه نصراً بانتهاء العقوبات الاقتصادية وتبدد فكرة الحرب، حيث رددوا هتافات " لا حرب .. لا عقوبات.. لا إهانات ولا خضوع"[(1)].

---

(1) السعودية: الاتفاق النووي يمكن أن يكون خطوة تجاه حل شامل، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 4098، الثلاثاء 26 نوفمبر 2013م .

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد جاء رد فعلها على الاتفاق النووي مرتبكًا، فرفضته أول الأمر، ثم رحبت به شرط توافر حسن النوايا، فعادت بعد ذلك وحذرت من الصفقة ؛ وهذا ما يوضح أنها لم تكن تشعر بارتياح تجاه التقارب الإيراني الأميركي فضلًا عن أنها كانت متفاجئة من عقد الاتفاق الذي جرى بغير علمها . فبعد التزامها الصمت 48 ساعة بعد إعلان المنسقة للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاترين اشتون، عن الاتفاق بين إيران والمجموعة السداسية على تسوية ملفها النووي، رحبت السعودية يوم الاثنين 25 تشرين ثاني / نوفمبر 2013م بحذر باتفاق جنيف، معتبرة أنه يمكن أن يشكل "خطوة أولية نحو حل شامل" للبرنامج النووي الإيراني إذا "توفرت حسن النوايا" [1].

من جهة أخرى اعتبرت السعودية أن الاتفاق لا يقلّص مشاكلها مع إيران ولا يعالج قضايا تعتبر أكثر أهمية بالنسبة إليها، فالموضوع النووي مع أهميته، لا يشكل المفصل الوحيد والرئيس في العلاقات بين الرياض وطهران، فهناك موضوع التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية ومحاولة زعزعة الاستقرار في بعضها، فضلًا عن محاولات بناء قوة إقليمية إيرانية مهيمنة عبر إنشاء قواعد نفوذ وتأثير في سورية والعراق واليمن ولبنان وغيرها ، كما أن تخلي إيران عن برنامجها النووي لا يعني أن التهديد الإيراني قد زال، فالتهديد الحقيقي بالنسبة إلى السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون يتمثل في ترسانة الأسلحة التقليدية التي تمتلكها إيران وأهمها آلاف الصواريخ الباليستية القادرة على بلوغ كل نقطة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، ويعتبر خطرها أكبر من خطر امتلاك سلاح نووي إيراني غير قابل للاستخدام من الناحية السياسية، فضلًا عن كونه يسهم في إطلاق سباق نووي في المنطقة [2].

---

(1) السعودية تصف الاتفاق النووي بين إيران و5+1 بأنه يحتاج إلى حسن نوايا وتتجنب الإشادة به، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن 2013/11/25م . انظر الرابط: http://www.asharqalarabi.org.uk

(2) قبلان، مروان: العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفية ؟، سلسلة دراسات سياسات عربية، العدد 6، كانون الثاني / يناير 2014م، ص22–23 .

وفضلًا عن ذلك، لا تخفي السعودية خشيتها من وجود تفاهمات غير معلنة على غرار المفاوضات السرية بين طهران وواشنطن تؤدي إلى حلول على حسابها وحساب العرب في مختلف الملفات ؛ وهي مخاوف تبدو مبررة إلى حد ما ، فالإشارات التي تأتي من واشنطن لا تبدو مطمئنة للسعوديين وتؤكد مخاوفهم ؛ ابتداءً من استقبال الرئيس أوباما لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي – الذي ينظر إليه على نطاق واسع في السعودية على أنه رجل إيران – ومنحه الدعم الأميركي في مواجهة الارهاب، إلى معارضة أوباما إسقاط نظام بشار الأسد عسكريًا خشية وصول متشددين إلى الحكم في سورية، ثم موقفه الذي مازال ملتبسًا من الانقلاب العسكري في مصر ، وأخيراً انفتاحه على إيران [1].

ولاحظ المراقبون الأسلوب الحذر الذي صاغت به وزارة الخارجية السعودية بيانها الذي خلا من أية إشادة لا بالجهود الدولية ولا الجهود الإيرانية التي أدت إلى التوصل إلى هذا الاتفاق مما يعكس موقف الرياض غير المتفائل كثيراً، ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن بيان للحكومة في ختام اجتماعها الأسبوعي " ترى حكومة المملكة بأنه إذا توفرت حسن النوايا فيمكن أن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية في اتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني"، وشددت على أن يؤدي ذلك إلى إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي على أمل أن تستتبع ذلك المزيد من الخطوات المهمة المؤدية إلى ضمان حق كافة دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية [2].

وفي سياق ليس ببعيد قام وفد من مجلس الشورى السعودي برئاسة الدكتور خالد بن إبراهيم العواد، مع مطلع عام 2014م بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية ، وقد التقى الوفد بأعضاء الكونغرس الأميركي وتباحث الطرفين عدة قضايا كان أبرزها الملف

---

(1) قبلان، العلاقات السعودية – الأمريكية، ص24 .

(2) مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن 2013/11/25م . انظر الرابط: http://www.asharqalarabi.org.uk

النووي الإيراني حيث أكد الوفد السعودي أن المملكة تؤيد الحل السلمي لهذا الملف إذا ما صدقت النيات الإيرانية[1] .

يتضح مما سبق أن عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي قد شهد أكثر فترات العلاقات السعودية – الإيرانية تأزماً حول البرنامج النووي الإيراني، إلا أن عهد حسن روحاني قد فتح صفحة جديدة من العلاقات تشير إلى عودة التقارب ولو تدريجياً بين البلدين، كما يتضح أن الاتفاق النووي بين الدول الكبرى وإيران في تشرين ثاني عام 2013م قد غلبت عليه المصالح الأمريكية في المنطقة، في حين ظلت السعودية تكتفي بدور المساير لواشنطن حتى ولو كان ذلك على حساب مصالحها في بعض الأحيان، ثم أن اتفاق جنيف النووي لم يحرم إيران من برنامجها النووي في النهاية، وإنما هو مجرد اتفاق مبدأي قد تتخلى عنه إيران في أي وقت، وفي ضوء ذلك يرى الدكتور وسام الدين العكلة أنه على السعودية ومعها دول الخليج العربية إذا أرادت أن تحافظ على أمنها وتواجه طموحات ورغبات إيران النووية فإن عليها إتباع إحدى الاستراتيجيات التالية [2]:

1- الإستراتيجية الأولى: محاولة تطوير منظومة دفاعاتها وإنشاء آلية تعاون عسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تتولى السعودية قيادة النظام الخليجي بعمقها الاستراتيجي وقدراتها البشرية والمادية والجغرافية الكبيرة، لكن هذه الاستراتيجية تواجه صعوبة من ناحيتين، الأولى: بطء التعاون الأمني بين دول الخليج، والثانية: عدم سماح الولايات المتحدة للدول الخليجية بلعب دور متنام في مجال الدفاع بعيداً عنها .

2- الإستراتيجية الثانية: استمرار الاعتماد على الوجود الأمريكي الكثيف في المنطقة، والموافقة على الطريقة التي تريد بها الولايات المتحدة معالجة قضية الملف النووي الإيراني، إلا أن هذا الخيار قد يؤدي إلى مزيد من التوتر في العلاقات الخليجية – الإيرانية.

---

(1) الشورى " يؤكد مواقف السعودية الثابتة تجاه قضايا المنطقة في فلسطين وسوريا والملف النووي الإيراني "، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12860، الأربعاء 12 فبراير 2014م.

(2) العكلة، التحدي النووي الإيراني، ص334-335 .

3- **الإستراتيجية الثالثة:** محاولة إيجاد دور عربي فاعل في إرساء الأمن في منطقة الخليج.

ويلاحظ أن السعودية في الآونة الأخيرة قد مالت إلى الاستراتيجية الثالثة وهي الاستعانة بدول عربية تكون أنظمتها قريبة من الأنظمة الخليجية، ويمكن الاعتماد عليها في إقامة ترتيبات أمنية مشتركة، وهذا ما طرحته الدول الخليجية في جدة يوم 10 أيار 2011م، وانصبت حينها الخيارات الخليجية في معظمها على الأردن بالدرجة الأولى والمغرب بالدرجة الثانية، نظراً لاستعداد الأردن في إرسال قوات للمساعدة في حفظ الأمن والاستقرار في دول الخليج مقابل الدعم الاقتصادي .

وخلاصة القول لكل ما تقدم لا زال البرنامج النووي الإيراني يشكل قلق وهاجس خوف للمملكة العربية السعودية سواء لدوافعه العسكرية أو لأثاره البيئية في حال حدوث خلل في أحد المفاعلات، أو لطموحات إيران التوسعية الهادفة إلى فرض الهيمنة على المنطقة الخليجية، وعلى الرغم من أن هناك حرص إيراني على إظهار سلمية برنامجها النووي، إلا أن هناك عدم ثقة متبادلة بين الدول الخليجية وإيران في مسألة التدخلات في شؤون بعضهم البعض وأمن المنطقة، ونظراً لما تتمتع به إيران من قوة عسكرية وتسليح متطور وقوة بشرية، ولما قد ينتج عن الحل العسكري للبرنامج النووي من نتائج قد لا يحمد عقباها، رأت السعودية أن خير وسيلة للتفاعل مع إيران هو احتواؤها بأكبر قدر ممكن من خلال تطوير العلاقات بينهما والإبقاء على حبل الود قدر الإمكان بين البلدين، وترجيح الحلول السلمية لجميع أشكال الخلاف بينهما .

الفصل الخامس

موقف المملكة العربية السعودية من سوريا

هناك ثوابت محددة تنطلق المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية تقوم على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وفي نفس الوقت إلى عدم السماح للدول الأخرى بالتدخل في شؤون السعودية، وتعد المملكة العربية السعودية من أهم دول العالم الإسلامي لاحتوائها الأماكن المقدسة للإسلام، وتطبيقها الشريعة الإسلامية كنظام دولة، كما تنظر المملكة إلى نفسها على أنها جزء من أمة أسلامية واسعة يجمعها معها وحدة الدين، وجزء من امة عربية تربطها بها وحدة اللغة والتاريخ والمصير المشترك.

وفي إطار رؤيتها الإستراتيجية العربية الإسلامية هذه تنشط المملكة العربية السعودية لتحقيق التفاهم والتآخي والتعاون بين البلدان العربية، ورعاية المصالحات فيما بينها من أجل تماسك البيت الداخلي العربي.

وتزايدت اتجاهات السياسة الخارجية السعودية نحو لبنان تحسناً خاصة من الناحية السياسية والاقتصادية؛ وذلك بعد الغزو الإسرائيلي على لبنان في تموز عام2006م والتي التزمت المملكة العربية السعودية من خلالها بالمساعدات المالية للبنان، وسأبحث في طبيعة العلاقة بين المملكة العربية السعودية وسوريا وذلك خلال الفترة (2005-2014م) من خلال البحث في عوامل التحالف والتقارب ومحددات تلك العلاقات وانعكاساتها على العلاقة ما بين الدولتين.

إن الدراسة لسياسة السعودية تجاه سوريا تدخلنا في إشكاليات العلاقات السورية اللبنانية واللبنانية الداخلية وانعكاساتها على المنطقة، وتجاذبات المصالح والانتماءات والنفوذ، وتدخلات أقطاب دولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيران وحضور قوى إقليمية مثل السعودية وسوريا والعراق كقوى مؤثره في المعادلة السياسية اللبنانية.

5.1 مميزات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في الدائرة العربية والإسلامية:

إنَّ السياسة الخارجية السعودية في دائرتها العربية ترتكز على مبادئ وأسس ثابتة، نذكر منها:

1-حتمية الترابط بين العروبة والإسلام، فالسعودية تمتاز بكونها مهد الإسلام ومنبع العروبة، وهذا تأكيد سعودي دائم منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز وأبنائه من بعده، ترى في نفسها دولة إسلامية قيادية[(1)].

2-ضرورة التضامن العربي بما يقتضيه ذلك من التنسيق بين الدول العربية بهدف توحيد المواقف العربية وتسخير كل الإمكانيات والموارد التي تملكها الدول العربية لخدمة المصالح العربية.

3-الواقعية المتمثلة في البعد عن الشعارات والمزايدات المضرة لأمن واستقرار العالم العربي، والبعد عن التدخل في شؤون الداخلية للدول العربية الأخرى.

4-الالتزام بمبدأ الإخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافة إشكالها.

ونظراً لما للسعودية من مكانة ومصداقية في محيطها العربي، وما تتَّسم به سياستها من توازن وعقلانية، فقد لعبت دوراً مهماً كوسيط نزيه ومقبول لحل الخلافات العربية (الداخلية والإقليمية)، وانطلاقاً من اهتمام السعودية بالمحافظة على التضامن العربي قامت بجهود توفيقية عظيمة هدفها إزالة الخلافات العربية الجانبية التي تضعف من وحدة الصف العربي.

وكان الإسلام وما زال من أهم العوامل المؤثرة في عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية، فالمملكة العربية السعودية ومنذ نشأتها تعمل على حشد وتكريس قدراتها ومواردها وتسخيرها لخدمة قضايا العالم الإسلامي، وتحقيق أسباب ترابطه وتضامنه استناداً إلى حقيقة الانتماء إلى عقيدة واحدة، وأنَّ التكافل الإسلامي هو السبيل لاستعادة المسلمين لمكانتهم وعزتهم، وفي سبيل تحقيق التضامن الإسلامي

---

(1) الحضرمي، عمر، العلاقات الأردنية السعودية من التكوين الى التدوير، عمان، 2008م، ص263. (سيشار لاحقاً الحضرمي، العلاقات الأردنية السعودية).

سعت السعودية وبادرت مع شقيقاتها الدول الإسلامية بإقامة منظومة من المؤسسات الإسلامية الحكومية وغير الحكومية ومنها رابطة العالم الإسلامي في عام 1962م، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عـام 1969م، واحتضنت السعودية مقريهما[1]، وينبع ذلك الجهد من التصور التكاملي لمعنى التضامن الإسلامي الذي يشمل عدة مفاهيم لعل أهمها مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية والعمل على تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتصاديات للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية المنكوبة، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية أينما كانت من خلال المساهمة السخية في بناء المساجد وإنشاء المراكز الحضارية الإسلامية، ويمكن القول ان السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الإسلامية تسعى إلى تحقيق التضامن الإسلامي الشامل[2].

انطلاقاً من إيمان السعودية العميق بأن السلام العالمي هدف من أهداف سياستها الخارجية، فهي تدعو باستمرار إلى أسس أكثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها باعتبارها السبيل الوحيد إلى الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، ومن ثم فإنها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولكنها تؤمن في ذات الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس وذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي[3].

---

(1) الزهراني، عبد الله عطية، "الملك عبد الله آل سعود يعلنها رسميا: لا خيار إلا الحرب إن لم تتوقف إسرائيل"، تاريخ 7/25 2006م، متوفر عبر: "http://www.shrooq2.com/vb/showthread.php?t=6498

(2) الغادري، نهاد، السياسة الخارجية السعودية، الأهداف والأساليب، باريس، ص217. (سيشار لاحقاً، الغادري، السياسية الخارجية السعودية).

(3) المنصور، منصور عبدالله، السياسة الخارجية للسعودية في مائة عام، مؤسسة الاصطفاء للطباعة، الرياض،1419هجري، ص75، (وسيشار لاحقاً، المنصور، السياسة الخارجية للسعودية).

وإيماناً من المملكة العربية السعودية بأهمية الدور الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية عموماً في سبيل رقي وازدهار المجتمع الدولي في كافة المجالات وفي مقدمتها الأمن والسلم الدوليين، فقد انضمت السعودية الى كل هذه المنظمات، وحرصت على دعم هذه المنظومة الدولية بكل الوسائل والسبل المادية والمعنوية والمشاركة الفاعلة في أنشطتها[1].

صبغ السياسة الخارجية السعودية بصبغة أخلاقية من خلال تبنيها لمبدأ مساندة ضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين واللاجئين في العديد من دول العالم[2]، ويمكن إيجاز الثوابت والمبادئ الأساسية للسياسة الخارجية السعودية عموماً[3] الانسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها دستوراً للمملكة العربية السعودية، واحترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ورفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية، الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية من خلال الدعم المتواصل بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية.

5.2 الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية السعودية تجاه سوريا في القضايا اللبنانية:

بعد أن انفجرت الأزمة اللبنانية عام 1975م بين مسلحين فلسطينيين ومسلحين من حزب الكتائب قامت المملكة العربية السعودية بعمل واضح وفعال لاحتواء الأزمة اللبنانية انطلاقاً من أهداف سياستها الخارجية المتمثلة في تعزيز التضامن العربي وتقوية وحدة الصف، وكان العمل الأبرز للسياسة السعودية أنَّه وضع لنفسه هدفاً ثابتاً وهو تحقيق الوفاق الوطني اللبناني على أساس تسوية الخلافات العربية العربية، سعياً لتحقيق تضامن عربي حقيقي وشامل من أجل بناء قاعدة تقوم

---

(1) المنصور، السياسة الخارجية للسعودية، ص85.

(2) المنصور، السياسة الخارجية للسعودية، ص68.

(3) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص219.

عليها إستراتيجية التصدي لإسرائيل، دون أن يخرج عن إطاره التوفيقي والإصلاحي مما جعله يلقي قبولا وتجاوباً لدى معظم أطراف النزع[1].

وكان من أولى المساعي التي قامت بها المملكة العربية السعودية لمعالجة الأزمة اللبنانية بعد تفجرها عام 1975م أن قام الملك خالد بن عبد العزيز بزيارة لسوريا في 25تشرين ثاني1975م والتي كان من نتائجها الاتفاق على ضرورة تسوية الأزمة اللبنانية في أسرع وقت [2].

وقد تبلورت السياسة السعودية من خلال النهج الخاص والمميز للملك فهد بن عبد العزيز في أربع نقاط وهي: التأكد المستمر على وحدة لبنان وشرعيته الجغرافية وسلطته الوطنية، ورفع الخطأ في الممارسة والعلاقة ما بين العمل الفدائي والسلطة الشرعية، والتحذير المبكر من أبعاد هذه الحرب والمساعدة الدائمة ما أمكن دبلوماسياً ومالياً[3].

أدركت المملكة العربية السعودية ما تعج به الساحة اللبنانية من صراعات وأبعادها الخارجية والإقليمية وخاصة مع جارتها سوريا، لذلك سلكت السعودية أسلوبا جنبها التورط وحافظ على مصداقيتها كوسيط لا يمكن الاستغناء عنه، يسعى لخير لبنان وخلاصه من محنته، هذا فضلا عن مساعداتها الإنسانية والاقتصادية للبنان، مؤسسات رسمية وهيئات أهلية[4].

---

(1) سنو، عبدالرؤوف، "دبلوماسية ما قبل الطائف لانهاء الحرب اللبنانية"، بحوث ودراسات في ندوة تم عقدها في دار الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية، بيروت، 29-30 أيار 2002م، العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ابن عبد العزيز آل سعود، (دارة الملك عبدالعزيز، 1423هـ/2002م)، رقم تسلسل الإصدار 131، ص40، (وسيشار لاحقاً، سنو، بحوث ودراسات، العلاقات السعودية اللبنانية).

(2) المنصور، السياسة الخارجية السعودية، ص87.

(3) الحارثي، فهد العرابي، وآخرون، **العلاقات السعودية اللبنانية في عهد الملك فهد بن عبد**، مجموعة بحوث ألقيت في دارة الملك عبد العزيز بالرياض ، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 2008م، ص35، (سيشار لاحقا الحارثي، العلاقات السعودية اللبنانية).

(4) سنو، بحوث ودراسات، العلاقات السعودية اللبنانية،ص40.

وقد أيد الملك خالد كل جهد يجري لإعادة الأمن والسلام والعدالة لجميع الفئات والأخوة في لبنان وأكد الأمير سلطان بن عبد العزيز بأن السعودية تريد للبنان أن يستعيد هدوءه وبأن ذلك لن يكون ممكنا إلا عندما يقرر مختلف الأطراف إيقاف التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية اللبنانية [1] ،وخاصة السوريين.

بهذا الفهم لمدخلات الأزمة اللبنانية، والأسلوب الأمثل لحلها والرغبة الصادقة في ذلك المؤيدة بسياسة سعودية واضحة ،لحل الخلافات العربية وإبعاد شبح الصراعات عن المنطقة، تحركت الدبلوماسية السعودية بمرونتها وهدوئها المتعارف عليه فعقدت قمة عربية سداسية في الرياض 1976م، شارك فيها الملك خالد بن عبد العزيز وأمير الكويت إلى جانب رؤساء كل من لبنان وسوريا ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية[2]، وقد أعلنت هذه القمة رفض تقسيم لبنان والمحافظة على وحدة أراضيه وسيادته الوطنية وكانت الصيغة التي تم التوصل إليها لحل الأزمة تتلخص في تكوين قوات ردع عربية مشتركة لتحل محل القوات السورية الموجودة في لبنان، والتي جاءت إلى لبنان بطلب رسمي من الحكومة اللبنانية للمساعدة على إقرار الأمن، وإنهاء الاقتتال بين الفئات المتناحرة، علماً كان لسوريا دور كبير في إفشال مهمة قوات الردع العربية[3].

وهكذا يمكن القول: إن قمة الرياض السداسية أدت إلى حصول سوريا على اعتراف عربي بمركزها ومهمتها في لبنان، وذلك من أجل معالجة الأزمة اللبنانية[4].

وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الدار البيضاء بتاريخ 26 أيار 1989م، قرر قادة الدول العربية تشكيل لجنة ثلاثية عربية عليا تتكون من الملك فهد (السعودية)، والملك حسن الثاني (المغرب)، والرئيس شاذلي بن جديد (الجزائر)،

---

(1) المنصور، السياسة الخارجية السعودية، ص94.

(2) للمزيد: حسين، عدنان السيد، اتفاق الطائف في الإطارين الإقليمي والدولي، بحوث ودراسات، العلاقات السعودية اللبنانية، ص299-315.

(3) المشاقبة، أمين، السياسة الخارجية الأردنية، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية ، دار الحامد للنشر، عمان، 2001م، ص268، (وسيشار لاحقاً، المشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية).

(4) المغلوس، عبدالله بن أحمد، **مائة عام في خدمة العرب والعروبة**، دار اللواء للصحافة، لبنان، 1998م، ص49، (سيشار لاحقا المغلوس، مائة عام).

ومنحوا الصلاحيات الكاملة لتحقيق الأهداف التي اقرها المؤتمر لحل الأزمة اللبنانية[(1)]، وقد رافق ختام المؤتمر تصعيد عسكري وامتعاض سوري من تأليف اللجنة؛ لأنَّ الرئيس الأسد استبعد من المشاركة باللجنة، بسبب رفض العاهل السعودي مشاركة سوريا في اللجنة لتقديره ان سوريا طرف من إطراف الصراع، مما أعطى الانطباع بان اللجنة ستكون في غير مصلحة سوريا.

وفي23 ربيع أول 1410هـ الموافق 22 تشرين أول 1989م في مدينة الطائف حيث تم التوصل بوساطة المملكة العربية السعودية إلى اتفاق الطائف الذي كان بداية لإنهاء الحرب الأهلية [(2)]، ولكن ميشال عون رفض الاتفاق؛ وذلك لأنَّ الاتفاق يقضي بانتشار سوري على الأراضي اللبنانية وبدا بحروبه من حرب التحرير[(3)]، ثمَّ حرب الإلغاء[(4)]، واللتين دمرتا مناطق لبنانية لم تتأثر بالحرب من قبل، وتمَّ إقصاء ميشال عون من قصر بعيدا الرئاسي في تشرين أول عـام 1990م بعملية

---

(1) القرعي، أحمد يوسف، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبدالعزيز بالتعاون مع مؤسسة الأهرام ، العلاقات السعودية المصرية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، القاهرة 13/ 2/2002، ص126-127، (وسيشار لاحقاً، القرعي، السياسة العربية السعودية).

(2) فرشخ، جورج، مؤتمر الطائف رؤى ومواقف، بحوث ودراسات، العلاقات السعودية اللبنانية، ص291-293.

(3) حرب التحرير هي الحرب التي اندلعت ما بين ميشيل عون والقوات السورية في بيروت، أعلنها عون على القوات السورية المتواجدة في لبنان، والتي انتهت بصفقة سورية أمريكية على إنهاء عون مقابل مشاركة سوريا بتحرير الكويت ضد القوات العراقية عام 1991م. مفضل، طه، محمد، "واقع الحال : لبنان... ميشل عون أو الفوضى"، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1358، تاريخ 11 حزيران 2014م، ص22.

(4) حرب الإلغاء هي الحرب التي اندلعت ما بين الجيشين اللبنانيين بقيادة ميشيل عون من جهة وبين ميليشا سمير جعجع من جهة أخرى. مفضل، طه، محمد، "واقع الحال: لبنان... ميشل عون أو الفوضى، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1358 تاريخ 11 حزيران 2014م ص22.

لبنانية – سورية مشتركة وبمباركة أمريكية حيث فر ولجأ إلى السفارة الفرنسية وتوجه من بعدها إلى منفاه في باريس[1].

وانتهت الحرب اللبنانية بانتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية الذي اغتيل وخلفه اليأس الهراوي الذي شكل حكومات وضعت قوانين ومراسيم لإنهاء حالة الحرب، منها قانون العفو عن كل الجرائم التي حصلت منذ 1975م ودمج المسلحين بالقوى المسلحة اللبنانية.

في نهاية عهد الرئيس أمين الجميل كان رئيس الحكومة سليم الحص مستقيلاً وتطبيقاً للدستور اللبناني استلم قائد الجيش – وكان ميشال عون – رئاسة الحكومة الانتقالية لانتخاب رئيس جمهورية جديدة إلا إن الحص عدل عن استقالته فنشأ وضع غريب بوجود حكومتين في لبنان واحدة بدعم سوري قوي وأخرى تدعي استقلال القرار اللبناني وذلك لمحاربة السوريين فأعلن ميشال عون حرب التحرير إلا انه اكتشف انه لا يستطيع تحرير البلد إلا إذا قضى على كل المسيحيين الذين لا يشاطرونه المواقف، فأعلن حرب الإلغاء ضدهم وبخاصة القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، إلا أنه لم ينجح بالمحاولتين سوى بتدمير المناطق المسيحية، أو تأجيج الفوضى[2].

وبعد دخول العراق الكويت وكثمن مشاركة سوريا بالحرب ضد العراق اخذ السوريون الضوء الأخضر للدخول إلى لبنان، وبتشرين الأول 1990 م اجتاحت القوات السورية القصر الجمهوري – موقع ميشال عون – بما أجبره على الالتجاء الى السفارة الفرنسية من اجل الحماية ، ويعتبر هذا التاريخ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية[3]، ولم تكترث سوريا الى ضم لبنان إليها، حتى بعد ان احتلتها، ووقف الأسد ضد الاجتياح العراقي للكويت في حرب 1990-1991م[4].

---

(1) سابا، إلياس، الأزمة اللبنانية **إلى أين**، مجلة المستقبل العربي، العدد 135، 1996م، ص42، (سيشار لاحقاً، سابا الأزمة اللبنانية إلى أين؟).

(2) سابا، الأزمة اللبنانية إلى أين؟، ص42.

(3) مفضل وطه ، محمد، "واقع الحال : لبنان... ميشل عون أو الفوضى، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1358، تاريخ 11 حزيران 2014م، ص22.

(4) هينبوش، رايموند، سورية ثورة من فوق، ترجمة، حازم نهار، مراجعة ، رضوان زيادة، الطبعة الأولى، تشرين الثاني 2011م ، ص289، (وسيشار لاحقاً، هينبوش، سورية ثورة من فوق).

5.3 الموقف السعودي من اغتيال الحريري:

في 14 شباط 2005م، أُغتيل الرئيس رفيق الحريري فقامت المظاهرات تطالب بانسحاب القوات السورية [1]وبقيام محكمة دولية لكشف ومعاقبة قاتلي الرئيس الشهيد، أما مؤيدو السوريين فقد حشدوا مظاهرة ضخمة في 8 آذار موجهين التحية للجيش السوري وفي المقابل قام مطالبو الاستقلال بمظاهرة مضادة أضخم في 14 آذار تعدت المليون ونصف ممَّا أجبر السوريين على الانسحاب، عرفت هذه الحركة بانتفاضة الأرز[2]، ومن حينها انقسم اللبنانيون إلى فريقين دُعيا بفريق 8 آذار "المعارضة "وفريق 14 آذار" الموالاة[3]، وشهد لبنان بعد خروج السوريين سلسلة من عمليات الاغتيال استهدفت العديد من الشخصيات السياسية والإعلامية والعسكرية اللبنانية التي عُرفت بمواقفها المناهضة للسوريين، كما استشهد العديد من المرافقين أو المواطنين الأبرياء، وقررت الأمم المتحدة إضافة هذه الاغتيالات إلى ملف المحكمة الدولية.

وقد استنكرت المملكة العربية السعودية الانفجار الإثم، الذي وقع في العاصمة اللبنانية بيروت وادي إلى مقتل رفيق الحريري، وعدد من مرافقيه وإصابة آخرين وعلى أثرها أكد مجلس الوزراء السعودي برئاسة ولي العهد– وقتها– نائب رئيس الوزراء رئيس الحرس الوطني الأمير عبدالله بن عبد العزيز.. رفض السعودية التام لمثل هذه الأعمال الإرهابية التي استهدفت حياة الأبرياء وإشاعة الفوضى والدمار.

كان المرحوم رفيق الحريري مفيداً في مرحلة التمدد السعودي، أو حسب تعبير محمد حسنين هيكل (الحقبة السعودية) التي عكست نفوذاً سعوديا كبيراً في محيطها

---

(1) شرارة، ناصر، السعودية تقود التسوية في لبنان، موقع المونيتور، 9 نيسان 2013م متوفر عبر: www.almonitor.com

(2) بهنام، راغدة، محكمة الحريري الحلقة الأولى، الزلزال السياسي القادم، جريدة الشرق الأوسط العدد11047، تاريخ 25 شباط 2009م.

(3) دلول، محسن، لبنان الى أين؟، دار رياض الريس للنشر، بيروت، 2007، ص17. (سيشار لاحقاً، دلول، لبنان الى أين؟).

الإقليمي والدولي، وكان الحريري من رجال تلك المرحلة، وكان نشاطه مجرد إضافة للمجهود السعودي الإقليمي، بل كان علامة العزّ البارزة في ذلك التاريخ.

لكن الراحل الحريري اكتشف مبكراً، ان غاية النفوذ السعودي قد تحققت بوصوله هو الى رئاسة الوزراء، وأصبح وضعه مرتبطاً بالمعادلة السورية أكثر من ارتباطه بالمعادلة السعودية.

ان اغتيال رفيق الحريري حدث مباشرة بعد التمديد القسري السوري للرئيس إميل لحود ، فضلاً عن تراكمات الوجود السوري في لبنان على مدى ثلاثين عاماً، لذلك أصبحت سوريا طرفاً في الأزمة اللبنانية التي فجرتها عملية الاغتيال، ومن ضحايا الاغتيال العلاقات السعودية – السورية[1].

عند اغتيال الرئيس الحريري تنبهت السعودية على الفور، لخطر المرحلة المقبلة التي سيدخلها لبنان، والتي قد تكون اخطر من فترة الحرب الأهلية نفسها، فكان للسعودية موقف تاريخي مع لبنان، وكانت إحدى ثمراته المحكمة الدولية التي يتطلع إليها لبنان، وكانت السعودية من الدول التي تؤيد المحكمة الدولية، وسيذكر التاريخ للملك عبدالله بن عبد العزيز تشديده على محاسبة قتلة الرئيس الحريري ووصفه لهم "بالمجرمين"[2]. والحريري كان ممثل لبنان لدى السعودية وممثل السعودية لدى لبنان خاصة وانه يحمل جنسيتي البلدين[3].

5.4 الموقف السعودي والسوري ما بعد اغتيال الحريري:

لقد برزت بعد اغتيال الحريري مرحلتان: مرحلة حرب تموز، والمرحلة التي تلتها من اشتداد الخلاف بين "الإخوة والأعداء".

---

(1) الدخيل، خالد، السياسة الخارجية السعودية تحتاج الى مراجعة في هذه المرحلة ، دار الحياة، مقالة ، مركز الخليج للأبحاث، تاريخ 3 شباط 2013م.

(2) شمس، **لماذا السعودية تدعم** إيران، ص3.

(3) إسكندر، مروان، رفيق الحريري وقدر لبنان، دار الساقي، بيروت ، ط1، 2007، ص195، (وسيشار لاحقاً، اسكندر، رفيق الحريري).

في الأولى وقفت السعودية داعماً قوياً سياسياً واقتصادياً للبنان، وفي الثانية عملت لتقريب وجهات النظر بين أبناء البلد الواحد، والعمل الجاد والسعي والاتصال لتقريب الأفكار المتباعدة(1).

وبعد الاغتيال جراء تحليل الموقف السوري من اغتيال الحريري ،حيث بقي الحريري ظاهرياً مبعوث السعودية إلى لبنان – الذي أدرك أين يوجد مركز القوة – ويمضي في دمشق وقتا أطول مما يقتضي في بيروت، وقد بذل الحريري جهداً كبيراً في العمل من اجل الحصول على ثقة نظام الأسد في سوريا، بعد أن أدرك أن الطريق إلى تحقيق مستقبل سياسي في لبنان يمر عبر سوريا.

وقام الحريري كذلك بجهود للوساطة بين دمشق والكثير من الشخصيات السياسية اللبنانية خلال العقد الأخير من الحرب الأهلية اللبنانية، وساهم الحريري في إنجاح مساع لعقد مؤتمر مصالحة وطنية بين البرلمانين اللبنانيين في الطائف بالسعودية، وقد نشب الخلاف بعد إن عارض الحريري فكرة تعديل الدستور لتمديد فترة رئاسة الرئيس لحود لثلاث سنوات إضافية.

وقد قلب اغتيال الحريري المشهد السياسي في لبنان رأساً على عقب، ومعه المشهد الإقليمي، حيث خرج إلى العلن قسم كبير من اللبنانيين على المستويين الرسمي والشعبي، يتهم الحكومة السورية بأنها وراء الاغتيال، ويطالب بخروج القوات السورية من لبنان، وبعد المظاهرة المليونية التي سميت ثورة الأرز في 14 آذار/ مارس 2005م والتي أدت إلى خروج القوات السورية بآلياتها العسكرية بعد أن سلمت الذخائر والأسلحة لمواليها وحلفائها ليكونوا البدلاء(2).

بدأ مسلسل اغتيال شخصيات 14 آذار المناوئين لسوريا، وهم من القيادات المسيحية الاستقلالية في الغالب ومن بعض السنة ،سبق ذلك تغير في السياسة

---

(1) المجالي، نصر، في لبنان ذكرى رحيل ودم، تاريخ 2006/2/51م، متوفر عبر: http://www.elaph.com\Elaphweb\Akhbarkhasa\2006\2\128448>gtm.

(2) أبو منصف، روزانا، الأزمة اللبنانية، موقع لبناني إخباري مستقل، عبر الموقع www.alkalima on line.com

الأمريكية تجاه المنطقة بعد أحداث أيلول / سبتمبر 2001م، وبعد دخول المحافظين الجدد البيت الأبيض في واشنطن ، كان أحد ضحايا هذا التغير سقوط التفاهم الأمريكي السوري على إمساك دمشق بالورقة اللبنانية، وهو تفاهم رسخته أزمة الخليج التي فجرها الاحتلال العراقي للكويت سنة 1990م.

وابتداء من سنة 2000م صارت واشنطن ترى أن من الضروري أن تنسحب سورية من لبنان[1]، وأن يتقلص دورها الإقليمي في المنطقة ، وصدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 بتاريخ 12ايلول 2004م والمتضمن انسحاب القوات السورية من لبنان، وأخيراً وجدت سوريا نفسها مجبرة أمام ردة الفعل الشعبية والضغوط الأميركية، على الانسحاب من لبنان، وحشرتها في عزلة إقليمية ودولية، لأن الاغتيال حدث مباشرة بعد التمديد ألقسري السوري للرئيس إميل لحود، فضلاً عن تراكمات الوجود السوري في لبنان على مدى ثلاثين عاماً[2].

أصبحت سورية طرفاً في الأزمة اللبنانية التي فجرتها عملية الاغتيال، في هذه الحالة ما عاد من الممكن استمرار سورية في دور الوسيط بين اللبنانيين، أكان ذلك بمفردها أم من خلال التنسيق مع إيران أو السعودية، يضاف إلى ذلك أن العلاقات السعودية ـ السورية كانت إحدى ضحايا اغتيال الحريري، إذ دخلت في أزمة لم تعرفها منذ سنة 1970م الأمر الذي فرض تراجع التعاون الذي طبع هذه العلاقة على مدى أكثر من ثلاثين عاماً وكان له التأثير المباشر في الموضوع اللبناني بشكل خاص[3].

في السياق نفسه كان موضوع المحكمة الدولية للكشف عن قتلة الحريري قد أصبح القضية الأولى والأهم في السياسة الخارجية السورية، وصار الموقف من

---

(1) بهنام، راغدة، الزلزال السياسي (محكمة الحريري)، جريدة الشرق الأوسط، العدد11047، تاريخ 25 شباط 2009م.

(2) أحمد، يوسف أحمد، وآخرون، الحرب الإسرائيلية على لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص15، (وسيشار لاحقاً، أحمد، الحرب الإسرائيلية على لبنان).

(3) الدخيل، خالد، الأقليات في العالم العربي بين التيار الأصولي والتطرف القومي، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد 12284، تاريخ 30 يونيو 2009م، ص6.

المحكمة يحدد علاقات سورية بالعرب، وبما أن المحكمة أصبحت عنصراً مركزياً في الأزمة التي فجرها اغتيال الحريري، صار موقف هذه الدولة العربية أو تلك من الأزمة اللبنانية معياراً آخر يحدد طبيعة علاقات سورية العربية وتجاهها. والسعودية من الدول التي تؤيد المحكمة الدولية، وترى الإسراع في قيامها، وهو موقف لا يريح دمشق، وتكمن أهمية علاقات سورية العربية من هذه الزاوية في أن الأخيرة لا تستطيع في هذه المرحلة التأثير في مواقف الدول الكبرى من المحكمة الدولية ألا من خلال كسب مواقف عربية مؤيدة لها تمنحها مساحة للمناورة والضغط على تلك الدول(1).

5.5 حرب تموز 2006 والتداخلات الإقليمية (إيران والسعودية وسوريا) فيها:

اتَّسمت الفترة الممتدة من 1990م وحتى 2005م بتدخل السوريين بكل تفاصيل الحياة في لبنان وبخاصة تعيين الأشخاص بكل المناصب السياسية والإدارية والأمنية، كما اتسمت بإعمال إعادة الأعمار الضخمة وخاصة في وسط بيروت التي كانت بإشراف الرئيس رفيق الحريري، وعودة أجواء الوحدة اللبنانية مع أن الزعماء المسيحيين كانوا في المنفى – أمين الجميل وميشال عون – أو في السجن – سمير جعجع – وخلال هذه الفترة ارتفع الدين العام اللبناني إلى 40 مليار دولار من دون أن يؤثر على الوضع العام للاقتصاد مما اعتبر أعجوبة اقتصادية(2).

خلال الفترة الماضية كان حزب الله يمتن قواعده الشعبية وإستراتيجيته العسكرية في مواجهة إسرائيل وبدعم لا محدود من إيران وسوريا، وتم انشأ قيادة ومجموعات عسكرية قامت بمناوشة إسرائيل بجدية وفعالية عالية فيما سمي بالمقاومة الإسلامية ،وقامت المقاومة بتوجيه ضربات موجعة للقوات الإسرائيلية في جنوب لبنان

(1) بقرادوني، كريم، صدمة وصمود ، شركة المطبوعات، بيروت، ط1، 2009م، ص149، (وسيشار لاحقاً، بقرادوني، صدمة وصمود).

(2) عيتاني، حسام ، هموم كثيرة وحيرة واحدة ، دار الساقي، ط1 ،2007. ، ص132، (سيشار لاحقاً، عيتانبي، هموم كثيرة وحيرة واحدة).

وضد القوى اللبنانية المساندة لها[1]، وقد توجت انتصارات المقاومة باتفاق نيسان 1997 م حين وقعت إسرائيل على اتفاقية بتجنيب المدنيين إثناء الحرب ،والذي تحقق بسبب صمود ومقاومة وتحرك الرئيس الحريري وفرنسا لتحقيق هذا الاتفاق[2]، وفي سنة 2000م أعلن أيهود باراك الانسحاب التام من لبنان وتبع انسحاب الجيش الإسرائيلي جميع القوى اللبنانية المساندة له،وأظهرت المقاومة مسؤولية وانضباطية عالية بحيث عومل سكان المناطق الجنوبية باحترام وإنسانية، بخلاف ما كان متوقعاً مما اكسبها احترام اللبنانيين وبخاصة المسيحيين[3].

وصفت العلاقة بين إيران وحزب الله بالشراكة الإستراتيجية، فإيران هي الشريك الأساسي للتنظيم، وهو ما يفسر جزئيا ضلوع "حزب الله" في "الإرهاب الدولي" أكثر مما كان عليه الحال في أي وقت منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي[4].

بعد معارك سياسية بين اللبنانيين الذين يطالبون بالحرية والاستقلال عن الوصاية السورية والقوى المساندة لسورية وبدعم من اللوبي اللبناني في واشنطن أعلنت الأمم المتحدة القرار 1559 الذي صدر في 2أيلول 2004م والذي يطلب بانسحاب القوى الأجنبية منه وحل جميع المليشيات اللبنانية ونزع سلاحها[5].

---

(1) بلقيز، عبد الإله، المقاومة وتحرير الجنوب – حزب الله من الحوزة الى الجبهة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م، ص51، (سيشار لاحقا بلقيز، المقاومة وتحرير الجنوب).

(2) دلول، لبنان الى أين؟، ص15،

(3) دلول، لبنان الى أين؟، ص15.

(4) ماثيو، ليفيت، (خبير بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، حروب الظل: دور حزب الله اللبناني في الصراعات الإقليمية والعالمية، عرض: نسرين جاويش، مجلة السياسة الدولية، العدد196 ابريل 2014م.

(5) أحمد، الحرب الإسرائيلية على لبنان، ص15.

إن حرب تموز (حسب التسمية الشائعة في لبنان) أو حرب لبنان الثانية (حسب التسمية الإسرائيلية)[1]، وسميت في بعض وسائل الإعلام العربية "الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006م" أو "العدوان الإسرائيلي على لبنان" وفي وسائل الإعلام الأجنبية "مواجهة إسرائيل حزب الله 2006م" وهي العمليات القتالية التي بدأت في 12تموز (يوليو) 2006م بين قوات من حزب الله اللبناني وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي والتي استمرت 33يوما في مناطق مختلفة من لبنان[2]، خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية وفي عاصمة بيروت،وفي شمالي إسرائيل، في مناطق الجليل، الكرمل ومرج ابن عامر. وكانت الحرب تؤثر على منطقة هضبة الجولان أيضاً[3].

واختلفت أهداف إسرائيل من العملية منها إعادة الأسيرين، ومنها ضرب حزب الله وتحطيمه، والوصول إلى نهر الليطاني لمنع صواريخ حزب الله من التأثير عليها، وفي كل يوم من الحرب كان هدف جديد، وبالرغم من تعدد الأهداف إلا أن الحرب انتهت دون تحقيق ولو هدف واحد[4].

في بداية الحرب وصف الموقف السعودي ما قام به حزب الله من أسر الجنديين الإسرائيليين بأنَّه: مغامرة غير مسئولة[5]، وفرق بين" المقاومة الشرعية والمغامرات غير المحسوبة "،ودعا إلى أن "تتحمل هذه العناصر وحدها المسئولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسئولة، والتي يقع عليها وحدها عبء هذه الأزمة

---

(1) تقرير لجنة الخارجية والآمن في الكنيست الإسرائيلي الصادر في كانون الأول 2007م، ترجمة عدنان أبو عامر ،مركز الزيتونة والاستشارات، بيروت، ط1، 2008م، 1429هـ، ص18.

(2) تقرير لجنة الخارجية والآمن في الكنيست الإسرائيلي الصادر في كانون الأول 2007م، ترجمة عدنان أبو عامر ،مركز الزيتونة والاستشارات ، بيروت ،ط1، 2008،م،1429هـ ،ص18.

(3) أبو بكر، حرب كسر الإرادة، ص78.

(4) أحمد، الحرب الإسرائيلية على لبنان، ص82.

(5) نبيل، مجدي، الموقف السعودي وخريطة التحالفات الجديدة في المنطقة العربية، جريدة المصري الاسترالية، متوفر عبر: " http://elmassry.com

التي أوجدتها"، وفي نفس الوقت طالبت السعودية بوقف العدوان الإسرائيلي مقابل بسط سيادة الدولة اللبنانية والحكومة الشرعية على كافة أرجاء لبنان.

هذا الموقف هو في الحقيقة موقف عقلاني، واقعي، حاسم ومسئول وداعم للحقوق العربية بعيدا عن المزايدات والشعارات، وهذا الموقف يتماشى مع رؤية الحكومة الشرعية وزعيم الأغلبية سعد الحريري الذي صرح "بأن المغامرين وضعونا في موقف محرج بسبب مغامراتهم غير المسئولة.

إن الموقف السعودي لا يتماشى فقط مع الموقف الدولي والشرعية اللبنانية، ولكن وضع النقاط على الحروف بالنسبة للتحالفات والتغيرات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة موقف سوريا من هذه الحرب.

جاء الموقف المصري والأردني المتوافق مع الموقف السعودي ليبرز شكل التحالفات وربما المحاور الجديدة في المنطقة[1]، فالموقف السعودي المصري الأردني جاء بعد قناعة بأن هجوم حزب الله تم بناء على أوامر غير لبنانية، ـ المقصود إيران وسوريا ـ وأن هذا لا يصب في المصلحة اللبنانية ولا في المصلحة العربية ، التي ارتضت السلام في الخيار الاستراتيجي للحل[2]، وأن حزب الله وضع الدولة اللبنانية في مأزق وصادر منها قرارها السيادي في الحرب أو في السلم[3]، قال محللون ان مبعث الانتقاد السعودي لحزب الله اللبناني في عقب الغارات التي شنتها إسرائيل على لبنان هو الخوف من تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة[4].

---

(1) تليلان، أسامة عيسى، السياسة الأردنية الخارجية والأزمات العربية ،دائرة المكتبة الوطنية،ط2،الأردن المفرق،2001م، ص136-137، (وسيشار لاحقا، تليلان، السياسة الأردنية الخارجية).

(2) برغمان، رونن، الحرب السرية مع إيران، متوفر عبر : http://www.youkal.net\ar\2008-10-02.

(3) مجلة السياسة الدولية، العدد 193 تاريخ 27 حزيران 2013م ، مقال، أبو عمرة ، تفجير الداخل: تغيرات" المعادلة اللبنانية "بعد تورط حزب الله في سوريا.

(4) شبكة راصد الإخبارية ، الرياض، يوم 18 تموز 2006م.

إن موقف السعودية يعتبر دعوة سعودية صريحة لترشيد اتخاذ قرارات مهمة ودراستها من حيث التوقيت، وحسب القدرة والفعل ورد الفعل.. وهذا الأمر يبدو بديهياً لدى إي صانع قرار أو مبادر لقرار، **ولا نرى** أن الموقف السعودي يخرج عن حيثيات ومنطق الموقف السوري مثلاً، ذلك الموقف الذي يحسب إلف حساب للتوقيت والفعل ورد الفعل، وليس سوى السوريين من ادخلوا إلى معجم المصطلحات السياسية الشرق أوسطية ،عبارة نحن نملك حق اختيار الزمن والمكان المناسب للمعركة(1).

لقد احترم الرد الهادئ من السعودية على هذا الموقف من قبل أكثر الإطراف توغلاً في الإحداث على الساحة اللبنانية، دون إن ننسى إن من حق السعودية، ولربما أكثر من غيرها إن تقول رأياً فيما جرى ويجري، ذلك إن السعودية ليست مجرد دولة تقدم الدعم لشقيق اصغر، بل أنها شريك ايجابي للبنان بكل أطيافه وطوائفه، وليس مجرد تشابه في الحروف اعتبار الطائف منعطفاً تاريخيا في حياة لبنان(2)، وإن هذا العدوان كان بحاجة لذريعة، وان حزب الله أعطاها هذه الذريعة إمام المجتمع الدولي(3).

إن الموقف السعودي ليس موقفا مستقلا أو موقف وحيدا بل إن هناك الكثير من الأصوات اللبنانية نفضت حاجز الخوف وبدأت تنتقد حزب الله صراحة على كافة المستويات من السنيورة والحريري وجنبلاط، وقامت بالضغط على بعض الدول الكبرى للضغط من قبلها على إسرائيل لإيقاف ضرباتها على الشعب اللبناني(4).

وقد أثارت الأزمة اللبنانية عام 2006م الكثير من الملفات والإشكاليات المتعددة في مقدمتها الموقف من المقاومة ومساندتها، مروراً بمستقبل العلاقة بين السنة الشيعة، وأن للمملكة العربية السعودية دور خاص في احتواء هذه الأزمة وكان لها دور

---

(1) نبيل، عمرو، قراءة في الموقف السعودي، متوفر عبر :-http://www.alhayat j.com\details.php?opt=1&id=28624&cid=500"

(2) أحمد، الحرب الإسرائيلية على لبنان، ص79.

(3) أشقر، جلبرت، ووار شفسكي، ميشيل ، حرب ال33 يوم، جريدة البيان الاماراتية، ص4، تاريخ 2007/3/15.

(4) حسين، مجدي احمد، **كارثة إسرائيل التاريخية**، تاريخ 11اغسطس 2006م، متوفر عبر :http://misralhura.jeeran.com.

مشرف في إنقاذ لبنان من ورطته الأولى حين استضافت الجهود السعودية الناجحة مؤتمر الطائف والذي لا تزال لبنان تعيش بركته إلى هذا اليوم[1].

ولكن تبقى القضية المذهبية ذات حضور في مخيلة بعض الأفراد والجماعات حول إمكانية وجود نوع من الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة[2] خاصة مع الأوضاع الراهنة في سوريا.

لا احد في لبنان أو بالأحرى الإطراف المتصارعة فيه، ينفي الحقيقة بأنه منحاز إلى احد المحورين في الشرق الأوسط ، فحزب الله وحلفاؤه في تيار 8 آذار / مارس الذي يضم حزب العماد ميشال عون وحركة " أمل" و"مردة" سليمان فرنجية والأحزاب السياسية غير الطائفية (القومي السوري، الشيوعي)، تجهر بانتمائها إلى المحور السوري – الإيراني المناهض لأميركا ، وتيار المستقبل وأنصاره في تيار 14 آذار/ مارس، الذي يضم مسيحي سمير جعجع والكتائب والمستقلين، ودروز وليد جنبلاط، ومعظم قواعد " السنة السياسية "، يفاخرون بالانحياز الى محور الرياض – القاهرة – عمان المدعوم أميركيا.

هذه حقيقة علنية ومعروفة، وهي تترجم نفسها في تبني كلا الطرفين لمشروع الشرق الأوسط الإسلامي الإيراني – السوري – إذا جاز التعبير– بالنسبة للطرف الأول، ولمشروع الشرق الأوسط الأميركي، بالنسبة للطرف الثاني.

إن التوازنات الإقليمية الدقيقة، التي ضمنت بقاء الصراع بين الموالاة والمعارضة سلمياً طيلة المدة المنصرمة، حلت مكانها سريعاً التوترات الخطيرة، خاصة بين السعودية وإيران، وبين إسرائيل وإيران[3].

---

(1) المبارك، محمود، قراءة قانونية في أحداث العصر، تقديم ألأعلامي الكبير الدكتور فيصل القاسم، دار الفتح للدراسات والنشر، ط1، 2008م، ص169، (وسيشار لاحقاً، المبارك، قراءة قانونية).

(2) أبو بكر، حرب كسر الإرادة، ص210.

(3) محيو، سعد ، لبنان : من كسر التوازنات الإقليمية ، تاريخ 15/ايار2008م، متوفر عبر: www.awissinfo.ch\ara\fron

فقد بدأت المملكة العربية السعودية تشعر، وللمرة الأولى منذ الوحدة السورية المصرية عام 1958م، بقلق حول المعطيات المتلاحقة بفعل تضافر جملة عوامل دفعة واحدة : قرب انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وما قد يعنيه ذلك من تواجد إيراني مباشر في جنوب العراق على مرمى حجر من المنطقة الشرقية السعودية الغنية بالنفط، وانقلاب حماس المدعوم سوريا وإيرانيا في غزة ، إيران من جهتها كانت تشعر بقلق وجودي، بسبب خوفها من ضربة " وداعية بوشية " مفاجئة او من غارات إسرائيلية غير مفاجئة(1).

كل هذا دفع الإيرانيين على الأرجح إلى اتخاذ مواقف أكثر تصلبا والى تصعيد الموقف في المشرق العربي، لتوسيع جبهات المجابهة مع كل من واشنطن وتل أبيب، وهذه الخطوة أصابت ولو عن طريق غير مقصود، تفاهمات التهدئة السعودية – الإيرانية السابقة، وهكذا خرج وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل يوم الثلاثاء 13 أيار 2008م عن التحفظ السياسي السعودي الشهير ووجه تهديدات مباشرة لطهران، إناها بالوقوف وراء " انقلاب" حزب الله في لبنان.

وفي يوم الأربعاء 21ايار 2008م توصلت الفصائل اللبنانية إلى اتفاق الدوحة وهو الاتفاق الذي تم في الدوحة بقطر، ويمثل نهاية لـ18شهراً من الأزمة السياسية في لبنان، شهدت بعض الفترات منها إحداث دامية، واهم بنود الاتفاق هو انتخاب رئيس جمهورية توافقي، وتأليف حكومة توافقية من المعارضة والموالاة والاتفاق على قيام الانتخابات النيابية في أيار 2009م (2).

وفي عام 2011م نفذ حزب الله وحلفاؤه انقلاباً سياسياً على سعد الحريري ، أدى إلى استبعاده عن حكومة الوحدة الوطنية لمصلحة حكومة صنفت دولياً بأنها

---

(1) الخزار، فهد مزبان، "الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية"، مجلة علوم إنسانية، السنة الخامسة، 2007م العدد34، ص43.

(2) الجميل، أمين، " أزمة اختيار رئيس توافقي"، تاريخ 2007/11/20، متوفر عبر http\\www.aljazeera.net.

حكومة حزب الله وترأسها نجيب ميقاتي المتصف بأنه وسطي[1]، ولهذا الانقلاب تأثيراته على العلاقات السعودية – الإيرانية.

إما بالنسبة للتوترات الإيرانية – الإسرائيلية، فالصور تبدو واضحة ونقية لا غموض أو التباس فيها، كما الأمر في العلاقات السعودية – الإيرانية، فتل أبيب بقيادتها السياسية ومراكز أبحاثها وأجهزة إعلامها، صنفت إيران بالعدو رقم واحد للدولة العبرية في الشرق الأوسط ، ليس فقط لأنها تريد "محوها من الخريطة"، كما كرر الرئيس نجاد حين دعا الغرب الى " القبول بحقيقة قرب انهيار إسرائيل " بعد إن تحولت إلى "جثة نتنة" على حد تعبيره، بل أيضاً لان برامج التسلح الإيرانية النووية كما الصاروخية تهدد بنسف الركيزة الرئيسية التي يستند إليها الأمن "القومي" الإسرائيلي "التفوق النوعي على كل دول الشرق الأوسط مجتمعة"، ولذلك فهي تعتبر معركتها مع إيران مسألة حياة أو موت، ومن الصعب التعايش معها كما تعايشت أمريكا مع الاتحاد السوفييتي في إطار توازن الرعب والردع المتبادل.

وهذا ما يعطي الحرب الأولية في جدول الإعمال الإسرائيلي مع إيران، وهذا ما يدفعها الى ممارسة ضغوط شديدة على الولايات المتحدة لدفعها الى حسم الأمور عسكريا مع طهران، قبل تتمكن من كسر مبدأ التفوق النوعي الإسرائيلي.

وبالطبع فإن الحرب مع إيران تعني أيضا الحرب مع حزب الله، وبالتالي يقال هنا ان حرب الأسيرين (عام 2006م) في لبنان، كان يفترض ان تكون الخطوة التمهيدية الأولى لحرب ضد إيران، وأن جلّ هدفها كان تحييد صواريخ حزب الله قبل بدء الغارات عليها[2].

يرى الباحث أنَّ هذه بعض المعطيات الإقليمية والدولية التي أحاطت ولا تزال تهدد بالانفجار الجديد في لبنان، خاصة مع الأوضاع الراهنة في سورية، وكلا الطرفين يعتبر نفسه في موقع الدفاع، لكن الحصيلة في النهاية ستكون واحدة: تحول لبنان الى

---

(1) شرارة ، ناصر ، نبض لبنان، المونيتور ، 9 أبريل 2013م

(2) حسين، خليل، الصراعات الإقليمية والدولية في لبنان، دار المنهل، اللبناني ، بيروت، ط2، 2008م، ص12، (وسيشار لاحقاً، حسين، الصراعات الإقليمي).

بؤرة رئيسية من بؤر الصراعات الإقليمية وانحداره بالتالي الى هاوية حروبه وحروب الآخرين على أرضه.

5.6 المحاور الرئيسية في الحالة اللبنانية، وكانت ضمن محورين:

المحور الأول: إيران، سوريا، حزب الله، حماس، الإخوان المسلمين، جيش المهدي بقيادة مقتدى الصدر وفيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ومعهم كثير من الحركات الإسلامية في المنطقة.

المحور الثاني: السعودية، مصر، الأردن، الكويت، البحرين.

المحور الأول والذي يجسد ابتلاع الراديكالية الإسلامية للراديكالية الثورية والقومية يعكس أيضاً محاولة إدخال المنطقة العربية في حقبة الراديكالية الإسلامية، وهذا المحور في حالة تصادم مع المجتمع الدولي بقيادة إيرانية.

والمحور الثاني يمثل الدول التي تسعي لاستقرار المنطقة بعيداً عن الصراعات ومنفتحة على المجتمع الدولي ولها علاقات جيدة مع الدول الكبرى[(1)]، وأن الأردن وأمريكا انسجما تماما في الموقف من إيران وبرزت التحذيرات من بروز الهلال الشيعي الذي يضم إيران وسوريا و"حزب الله" والعراق[(2)].

ونشطت السعودية في شكل غير مألوف وغير مسبوق، وتتحرك على خطوط، وجبهات وملفات عدة في وقت واحد، من العراق وفلسطين ولبنان الى الملف الإيراني النووي ومسألة الصراع بين السنة والشيعة ، وتغيير في سياسة إيران أيضاً

---

(1) نبيل، عمرو، قراءة في الموقف السعودي، متوفر عبر :-http://www.alhayat j.com\details.php?opt=1&id=28624&cid=500".

(2) مقابلة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين مع صحيفة الحياة، أجرى المقابلة غسان شربل، يوم 10 ربيع الثاني 1426هـ/19ايار 2005م، خطابات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، المجلد الخامس، الديوان الملكي الهاشمي، ص209؛ العزوني، أسعد، (كاتب وصحافي من الأردن)، بانوراما سياسية، الدبلوماسية العربية الجديدة تعارض نظيرتها الأمريكية، لكن لا تغرد خارجها،مجلة العرب الأسبوعي، الرياض، التي صدرت في 22/ 2008/11م.

التي قررت التعامل مع حقائق المنطقة السياسية والدينية، وقررت فتح حوار مع السعودية على قاعدة المصالح المتقاطعة، وحيث للدولتين مصلحة في عدم تقسيم العراق وفي عدم تفجر الوضع اللبناني الحالي، وفي إطفاء الفتنة الشيعية – السنية في المنطقة.

وجاءت القمة السعودية – الإيرانية في شهر آذار عام 2007م تتويجاً لاتصالات كثيفة ورفيعة المستوى جرت بين البلدين وتولاها مسئولا الأمن القومي فيهما الأمير بندر بن سلطان وعلي لاريجاني، وساهمت هذه الاتصالات في تسريع ولادة " اتفاق مكة " وفي تهيئة الظروف لانعقاد مؤتمر إقليمي حول العراق في بغداد بمشاركة إيرانية سورية[1]، ولم تكن الرياض محايدة في لبنان بل موقفها متساوي مع الموقف الأمريكي الداعم لقوى ١٤ آذار الذي يدور في فلك سعد الحريري، ومع ذلك استخدمت الرياض وواشنطن سياسات مختلفة، فأمريكا حثت حكومة ١٤ آذار على الوقوف بقوة في وجه "حزب الله" وسوريا وإيران، وقامت بدعم الجيش اللبناني ووصل ذلك الدعم إلى 9.6 مليون دولار للعام ٢٠٠٨ في حين رعى العاهل السعودي سلسة اجتماعات مع إيران للتهدئة في لبنان[2].

ومع ذلك بقيت العلاقات بين السعودية وإيران مأزومة بسبب وجود تنافس ضمني حاد بين البلدين الكبيرين الممتدين على طول ضفتي الخليج إلى درجة عدم اتفاقها حتى التسمية: فهو "الخليج الفارسي" بالنسبة لإيران، "والخليج العربي" بالنسبة للسعودية والدول العربية[3]، ومما زاد من التأزم بينهما الأوضاع السورية المتأزمة والمتزايدة في جميع المجالات.

---

(1) يوسف، إلياس، لبنان ينتظر حلاً من القمة السعودية الإيرانية، متوفر عبر >www.elaph.com:

(2) العزوني، أسعد ، (كاتب وصحافي من الأردن)، بانوراما سياسية، الدبلوماسية العربية الجديدة تعارض نظيرتها الأمريكية، لكن لا تغرد خارجها، مجلة العرب الأسبوعي التي صدرت في 22/ 2008/11م.

(3) حسين، الصراعات الإقليمية، ص122.

5.7 موقف السعودية من الحرب الأهلية السورية:

فقد تعاونت السعودية مع نظام الأسد سياسياً ومالياً على مدى أكثر من 30 عاماً، ومن الممكن القول إن التعاون في عهد الرئيس حافظ الأسد كان مجدياً إلى حدّ ما لناحية تأمين شيء من التوازن في العلاقات العربية – العربية، والعربية – الإيرانية، وتشكيل محور عربي يتشكل من السعودية وسورية ومصر كان له دور كبير في حرب أكتوبر (رمضان) مع إسرائيل، وفي ضبط الوضع العربي، لكن تبيّن أن هذا المحور لم يؤسس لعلاقات سعودية – سورية صحيحة ومتينة، والدليل أنه لم يمنع دمشق من الانزلاق في شكل تدريجي نحو تقوية تحالفها مع طهران، وهو التحالف الذي وصل إلى ذروته في عهد بشار الأسد[(1)].

ومن الواضح الآن بأن العلاقات السعودية السورية بدأت انحدارها نحو الانفصال مع اغتيال رفيق الحريري عام 2005، وكل أصابع الاتهام في ذلك تتجه إلى النظام السوري وحزب الله، حاولت السعودية التجاوز عن ذلك، وقبلت باتفاق الدوحة الذي أعطى حزب الله اللبناني، حليف إيران والنظام السوري، ما أصبح يعرف بالثلث المعطّل داخل أي حكومة لبنانية تتشكل بعد ذلك، ثم انتهى الأمر بأن أصبح هذا الحزب يهيمن على المشهد السياسي اللبناني، ويقرر شكل هذه الحكومة ورئاستها وسياساتها من خلال قوة السلاح الذي يحصل عليه من إيران عبر سورية، واللافت في ذلك أن قوة حزب الله تنامت في ظل التحالف السعودي – السوري ، والغريب أنه في ظل اتفاق الطائف في العام 1989 تمّ نزع أسلحة كل الميليشيات اللبنانية باستثناء حزب الله.

وهنا تكون السعودية كجزء من استثمارها في نظام الأسد، قد أمنت غطاءً عربياً إلى جانب سورية لإمداد هذا الحزب بالسلاح الإيراني، طبعاً لا يعني هذا أن السعودية كانت موافقة على ما كان يحصل، لكنه حصل، وفي الأخير انهارت العلاقات السعودية – السورية مع قيام الثورة السورية في عام 2011م، وانتهى أمر

---

(1) المجالي، راكان، دمشق وطهران تحالف وطيد وحسابات خاصة، جريدة الدستور، العدد 15882، تاريخ 19 أيلول 2010م.

هذه العلاقة بأن وصف رئيس النظام السوري السعودية ودول الخليج العربي بأنها دول بدو لا تاريخ لها[1].

طالب العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في أول رد فعلي سعودي رسمي، النظام السوري بالتوقف عن إراقة الدماء في سوريا، واستدعى السفير السعودي من دمشق في أول إجراء رسمي عربي قد تعقبه خطوات أخرى[2].

يقول رئيس الملتقى الخليجي للدراسات إن الموقف السعودي من الأحداث في سوريا، لم يأت منعزلاً ولا منفرداً، بل جاء بعد موافقة مجلس التعاون الخليجي، وبيان لجامعة الدول العربية يطالب بوقف عمليات القمع ضد الشعب السوري.

وحسب مصادر سعودية فإن هذا الموقف يأتي بعد اتصالات غير معلنة بين دمشق والرياض، التي لم تقتنع بحجج النظام السوري التي قدمها للسعودية لتفسير ما يحدث على الأرض. وسيتم التطرق الى موقف السعودية من الأوضاع الراهنة في سوريا ضمن المحاور التالية:

أولاً: السعودية ودورها في جامعة الدول العربية اتجاه الأوضاع السورية:

اهتمت المملكة العربية السعودية بالأوضاع السورية منذ بدايتها، حيث وجَّهت المملكة السعودية رسالة في شهر رمضان 1432هـ/ أيلول 2011م إلى النظام السوري طالبة منهم التعامل مع الأحداث بالحكمة والعقل، باعتبار ما يحدث في سوريا ليس من مبادئ الدين الحنيف، وليست من القيم والأخلاق العربية، ودعت الجامعة العربية إلى أن تنظر مجدداً في مبادراتها على نحو يتَّفق مع هذه المستجدات، والعمل على اتخاذ إجراءات فورية وصارمة ضد النظام السوري، والتشديد في تطبيق عقوباتها

---

(1) الدخيل، خالد سليمان، مقالة السياسة الخارجية السعودية تحتاج إلى مراجعة في هذه المرحلة، دار الحياة، مركز الخليج للأبحاث ، شباط 2013م.

(2) جريدة الشرق الأوسط – فرانس 24، ما هي إبعاد الموقف السعودي من أحداث سوريا، تاريخ 9 آب 2011م.

الاقتصادية والسياسية، وفتح قنوات الاتصال مع المعارضة السورية، وكذلك تقديم كافة أشكال الدعم لها(1).

وفي 12 تشرين الثاني 2011م، أصدر مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، والتي انعقدت بمقر الأمانة العامة، قرارها رقم (7438) والذي تمَّ بموجبه(2):

1- تعليق عضوية دمشق في الجامعة العربية اعتباراً من 16 تشرين الثاني 2011م.
2- إمهال النظام أربعة أيام لوقف العنف ضد المدنيين، وقد تمهِّد الطريق أمام تدخل دولي لحماية المدنيين السوريين.
3- في حال عدم توقف أعمال العنف والقتل، يقوم الأمين العام للجامعة العربية بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها الأمم المتحدة وبالتشاور مع المعارضة السورية.
4- دعت جامعة الدول العربية الدول الأعضاء إلى سحب سفرائها من دمشق.
5- هدَّدت بالاعتراف بالمجلس السوري المعارض ممثلاً لسوريا.
6- دعت المجلس الوطني السوري المعارض إلى الاجتماع خلال ثلاثة أيام للاتفاق على صيغة لمرحلة انتقالية في سوريا.
7- قرَّرت أيضاً فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الحكومة السورية.

وقد اعترض على القرار كل من لبنان واليمن، وامتنع العراق عن التصويت، بينما رفضت دمشق القرار العربي واعتبرته غير قانوني، وهاجم موالون للنظام السوري

---

(1) عبدالله، أحمد، "الفيصل: النظام السوري ينكل بشعبه"، جريدة عكاظ، العدد 3893، تاريخ 13 شباط 2012م.

(2) أبو حسين، سوسن وآخرون، "صفعة عربية لنظام الأسد" جريدة الشرق الأوسط، العدد 11764 تاريخ 12 شباط 2011، موقع جامعة الدول العربية (تطورات الأوضاع في سوريا).

مبنى السفارة السعودية احتجاجاً على قرار الجامعة العربية، ورحَّبت واشنطن وباريس ولندن بالقرار العربي، وسط دعوات لإحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي[1].

إنَّ موقف المملكة العربية السعودية من أزمة الشعب السوري ثابت، ويتمثَّل في دعم الشعب السوري لبلوغ أهدافه المشروعة في الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية، وتحاول الضغط على الإدارة الأمريكية لاتخاذ موقف حازم تجاه النظام السوري؛ لوقف المجازر وعمليات القتل، وإنهاء الوضع المأساوي والأمني والإنساني الذي يعيشه الشعب السوري، خاصة مع استخدام النظام الأسلحة الكيماوية لقتل الشعب في منطقة الغوطة[2].

كما دعت المملكة العربية السعودية إلى تبنِّي المواقف والمبادرات الداعمة للشعب السوري والساعية لوقف مأساته الكبرى، وأن موقف المملكة الإنساني يسير باتجاه متوازٍ مع موقفها السياسي[3]، خاصة في القمم العربية التي عقدت منذ عام 2011م.

عُقدت قمة جامعة الدول العربية لعام 2013م في الدوحة عاصمة دولة قطر ما بين 21 إلى 27 آذار 2013م، وفي السادس والعشرين من آذار 2013، اعترفت جامعة الدول العربية بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً للشعب السوري، وبذلك أعطي مقعد سوريا في القمة لهذا الائتلاف، وقد رفض هذا القرار كل من الجزائر ولبنان والعراق[4].

وفي القمة العربية الـ 25 والتي عقدت في دولة الكويت من 25-27/ آذار 2014م، حيث استغربت المملكة السعودية ببقاء المقعد السوري شاغراً؛ وهو ما عبَّر

---

(1) أبو حسين وآخرون، "صفعة عربية نظام الأسد"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11764 تاريخ 12 شباط 2011م. موقع جامعة الدول العربية (تطورات الأوضاع في سوريا).

(2) جريدة الرياض، العدد 4421 تاريخ 25 تموز 2013.

(3) حشمي، راوية، وعيتاني، محمود، "الموقف السعودي وضع العالم أمام مسؤولياته، جريدة عكاظ، العدد 12038 تاريخ 13 تشرين ثاني 2011م.

(4) موقع جامعة الدول العربية، القمة العربية والتي عقدت في الدوحة من 26-27 آذار 2013م.

عنه ولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز، بقوله خلال مؤتمر القمة: "إنَّنا نستغرب كيف لا نرى وفد الائتلاف يحتل مكانه الطبيعي في مقعد سوريا خاصةً وأنه قد منِح هذا الحق في قمة الدوحة"، و "نأمل أن يتم تصحيح هذا الوضع"، معتبراً أنَّ اتخاذ هذا القرار من شأنه أن يبعث رسالة قوية للمجتمع الدولي لكي يغير أسلوب تعامله مع الأزمة السورية(1).

وأكد أيضاً صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد خلال كلمة المملكة في القمة العربية الـ25 بدولة الكويت أن الخروج من المأزق السوري يتطلب تحقيق تغيير في ميزان القوى على الأرض، ومنح الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ما يستحقونه من دعم ومساندة، باعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري، مبدياً استغرابه لعدم منح وفد الائتلاف المعارض مقعد سوريا في القمة العربية(2).

ثانياً- موقف السعودية من حزب الله والتدخل الإيراني في الحرب الأهلية السورية:

إنَّ تدخل حزب الله في الشأن السوري يعدُّ اختراقاً لإعلان بعبدا 2012م القاضي بحفظ الوحدة اللبنانية، الأمر الذي من شأنه تعزيز الاستقطاب الطائفي في سوريا، وفي المنطقة بأسرها، وتأجيج الصراع السياسي الداخلي في لبنان أيضا، وشحن التعصب المذهبي في ظل انتشار السلاح، ونمو البؤر الأمنية الخارجة على سيطرة الدولة(3).

وهناك عدة مؤشرات لدفع لبنان في الصراع الدائر في سوريا، والمتمثل في تدخل حزب الله في معركة القصير(4)، حيث قامت المعارضة السورية بشن هجمات

---

(1) جريدة الشرق السعودية، "المقعد السوري شاغر، تاريخ 26 آذار 2014م.

(2) جريدة الرياض، "القمة العربية 25، العدد 167140، تاريخ 25 آذار 2014م.

(3) أبو عمرة، رنا، "الفجر الداخل: تغيرات المعادلة اللبنانية بعد تورط حزب الله في سوريا"مجلة السياسة الدولية، العدد 193، تاريخ 20 حزيران 2013م، ص2.

(4) معركة القصير حدثت بتاريخ 19ايار 2013م ولغاية 5 تموز 2013م ما بين الحكومة السورية – الجيش السوري وحزب الله من جهة والائتلاف الوطني السوري – الجيش السوري الحر وجبهة النصرة وجبهة تحرير سوريا الاسلامية ، النتيجة كانت سيطرة النظام السوري وحزب الله على القصير. من خلال موقع معركة القصير 2013م. www.ar.wikipedia.org.

صاروخية على لبنان، رداً على ضربات وجهها حزب الله عبر الحدود اللبنانية الى المعارضة السورية، ومن المؤشرات أيضا لدفع لبنان في الصراع السوري تطوع إعداد من المذهب السني اللبناني لمناصرة المعارضة السورية ضد بشار الأسد، الذي اثأر توترات بين الشيعة والسنة في لبنان[1].

ونتيجةً لذلك، تحركت السعودية بكثافة لحل الأزمة اللبنانية السورية خلال الإحداث الحالية في ثلاث محاور:

1- قطع الطريق على وصول الإخوان للحكم في سوريا.

2- طرح بديلها للنظام السوري وقوامه السلفيين، وأيضاً شرائح منشقة في الجيش السوري.

3- العودة الى لبنان والهدف السعودي هو إن ترث السعودية الدور السوري في لبنان.

إنَّ لبنان لديه إستراتيجياً جاران سياسيان، جار قريب وهو سورية، وجار بعيد وهو السعودية، إذ إنَّ الجار القريب الآن ياني من حرب أهلية، وله تأثيره على لبنان، والجار البعيد هو الفاعل الرئيسي للبنان ولسوريا الآن.

قال وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل، في المؤتمر الصحفي مع وزير خارجية أمريكا يوم 25 حزيران 2013م، إنَّ المملكة تعتبر أن تدخُّل إيران وجماعة حزب الله اللبنانية في الصراع الدائر في سوريا خطير، وترى أنه ينبغي تقديم مساعدات عسكرية لمقاتلي المعارضة للدفاع عن أنفسهم[2].

ويأتي هذا الاتِّهام السعودي لإيران وحزب الله بضلوعهما في إطالة أمد مأساة السوريين، عبر تقديمهما دعماً لا محدوداً للنظام السوري؛ ليكشف عمق الهوة في

(1) أبو عمرة، تفجر الداخل، ص1.

(2) ميدل ايست اونلاند، السعودية تدعو لتحرير سوريا من الاحتلال الإيراني، مؤتمر صحفي وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يوم 25 حزيران 2013م في جدة.

العلاقات بين السعودية وإيران، ومن ثمّة بين السنّة والشيعة في سوريا، وفي المنطقة العربية عموماً[1].

وأضاف الأمير سعود في مؤتمره الصحفي، إنَّ السعودية لا يمكنها السكوت عن التدخُّل الإيراني، ودعا إلى قرار يحظر تدفق الأسلحة على الحكومة السورية، وأكد الفيصل أن المملكة لن تقف مكتوفة الأيدي حيال ما يجري في سوريا، مضيفاً "لن نفق مكتوفي الأيدي في مساعدة الشعب السوري للدفاع عن نفسه"، متهماً "النظام السوري بممارسة إبادة جماعية ضد شعبه"[2].

ومنذ سقوط نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، إثر غزو أمريكي باركته طهران في عام 2003م، أصبحت إيران تتحكم بسياسة واحد من أهم الدول العربية بواسطة المليشيات الشيعية الحاكمة فيه والتي لا تخفي ولاءها لها.

وتتمتَّع طهران بنفوذ واسع في لبنان بواسطة حزب الله الذي لا ينكر هو أيضاً علاقته المباشرة بها ودورها في تمويله وتسليحه، إلى أن أصبح قوة عسكرية ضاربة، ونجح في طرح الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان، لكنه أصبح يلوح بعصاه في كل الاتجاهات اللبنانية التي ترفض تغوّله على منطق الدولة، إلى أن وصل به الأمر إلى حد التدخُّل في سوريا والمشاركة في حسم معارك النظام هناك؛ دفاعاً عن المشروع الإيراني الشيعي مثلما يقول منتقدوه.

وتنظر الرياض منذ سنوات بعين الريبة لتوسُّع النفوذ الإيراني وبشكل خطير، في أكثر من بلد عربي بشكلٍ بات يهدد الأمن القومي لأكثر من دولة عربية.

---

(1) ميدل ايست اونلاند، السعودية تدعو لتحرير سوريا من الاحتلال الإيراني، مؤتمر صحفي وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يوم 25 حزيران 2013م في جدة.

(2) ميدل ايست اونلاند، السعودية تدعو لتحرير سوريا من الاحتلال الإيراني، مؤتمر صحفي وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يوم 25 حزيران 2013م في جدة.

وقد شهدت العلاقات بين السعودية وإيران، مزيداً من التوتُّر على خلفية إعلان الرياض في آذار 2013م عن القبض على خلية تجسس تعمل لصالح إيران؛ الأمر الذي نفته الأخيرة.

ويقول مراقبون للعلاقات السعودية الإيرانية، إنَّ التغلغل الإيراني في المنطقة العربية صادر هاجساً سياسياً حقيقياً للنخبة السعودية الحاكمة، وأيضاً هاجساً دينياً لرجال الدين فيها.

وقد أخذ الصراع بين أقوى دولتين إسلاميتين بعدين أساسيين سياسياً ودينياً لا يمكن الفصل بينهما عند كل إشارة إلى هذا الصراع المحتدم بين الطرفين، والذي يخفت تارة ليعود أقوى تارة أخرى.

ويرى هؤلاء المراقبون أنَّ ما يحصل في سوريا يبدو بالنسبة للنظام السعودي كخط النزال الأخير ضد "آفة الخطر الشيعي" المزهو بانتصاراته الإقليمية السياسية"[1].

لذلك على دول الإقليم (تركيا والسعودية ومصر) واجب أخلاقي واستراتيجي لمواجهة هذه التداعيات والتحديات بل وإيقافها ومحاسبتها، فتركيا نجحت في تفتيش الطائرة السورية القادمة من روسيا، وعلى مصر مواجهة الجماعات الفلسطينية والتأكيد على ضبط مواقفها، وعدم التأثير على الثورة السورية، وبذلك يعتبرون وكأنهم يقفون مع النظام السوري الذي يقتل شعبه بكل السبل، بينما على السعودية مواجهة حزب الله في لبنان عن طريق تحذير الحكومة اللبنانية من عدم تمكين حزب الله من التدخل في الأزمة، وهناك أدوات كثيرة لمنع الحزب من مواصلة دعمه للنظام السوري من خلال ضبط الحدود اللبنانية مع سوريا حتى لا تنتقل كرة النار الى لبنان التي يريدها حزب الله؛ لأنَّ حزب الله لا يبني قواته إلَّا من خلال الفوضى، وقد يتم الحصول على الأسلحة الكيماوية الموجودة لدى النظام السوري لتقوية مركزه الدفاعي خصوصا بعد انهيار محور الممانعة بعد انهيار النظام السوري ،وقد يرتب ذلك مع الاستخبارات

---

(1) ميدل ايست اونلاند، السعودية تدعو لتحرير سوريا من الاحتلال الإيراني، مؤتمر صحفي وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يوم 25 حزيران 2013م في جدة.

الإيرانية الموجودة على الأراضي السورية مثلما سلَّم النظام السوري المناطق الكردية في شمال سوريا لحزب العمال الكردستاني المحظور لتهديد الأمن التركي لإشغال وتهديد تركيا حتى تتوقَّف تركيا عن دعم الجيش الحر [1].

حزب الله في لبنان هو الأداة الأساسية لإيران وسوريا في مواجهة إسرائيل، حيث تسعى كل واحدة منها للحصول على أهداف مختلفة[2].

يرى الباحث أنَّ إيران في ما يبدو تعاقب السعودية على موقفها من إحداث اليمن والبحرين ولبنان وأخيرا سورية، والتعامل مع تحرشاتها يحتاج إلى الردع من ناحية والى حنكة سياسية من ناحية أخرى، بحيث لا تنسحب المملكة السعودية الى صراعات وجبهات لا تريدها، وفي ذات الوقت تحفظ أمنها الداخلي وحدودها.

ثالثاً- دور السعودية في الأزمة السورية بعد جنيف:

حملت المملكة العربية السعودية فشل مؤتمر جنيف 2 إلى النظام السوري، نظراً لتعنته وعدم إبداء أي قدر من المرونة أثناء المؤتمر، وعبَّرت السعودية عن رأيها ضمن الجلسة التي عقدت برئاسة الأمير مقرن بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء في قصر اليمامة بالرياض، وسبق وأن طالبت المملكة أثناء سير المحادثات الجولة الثانية من جنيف 2 بعقد جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة مخصصة للاستماع لهيئات الإغاثة والمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان واللاجئين من أجل الإطلاع على مستجدات الأوضاع في سوريا وجاء هذا الطلب بناء على البند 33 المتعلق بتجنب النزاعات المسلحة بشكل طارئ، حيث قامت المملكة في نفس الوقت بتقديم رسالة إلى أكثر من 16 دولة على رأسهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان والكويت وغيرها من الدول من أجل النظر إلى معاناة الأبرياء

---

(1) محبو، عبدالحفيظ عبدالرحمن، آراء وتحليلات، ما هو دور السعودية ومصر وتركيا تجاه الثورة السورية؟ الشبكة العربية العالمية، تاريخ 13 تشرين أول 2012م.

(2) شمعون، شيغر، حزب الله بين إيران ولبنان، مركز موسى ديان للدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، تل أبيب، ط3، 2006م، عرض، مؤسسة المستقبل للدراسات والإعلام، عبر موقع الجزيرة نت.

والمدنيين في سوريا، والنظر كذلك إلى تدهور أوضاع اللاجئين في دول الجوار وما يترتب علي هذا من تهديد للسلم والأمن على المستوى الإقليمى والدولي[1].

إنَّ انسداد أفق الحل السياسي، كان هو عنوان الجولة الثانية من مؤتمر جنيف-2، والتي بدأت فعالياتها في العاشر من شباط 2014م، وانتهت دون إحراز أي تقدم يذكر في مسار المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة حول الهيئة الانتقالية المزمع تشكيلها، واختصاصاتها التنفيذية، ومصير بشار الأسد في المرحلة الانتقالية، يعنى ذلك الأمر أن المراهنة على جولة ثالثة من المفاوضات باتت عديمة الجدوى، وأن حدوث تغيير في مسار المباحثات التي تثبت فشلها يوما بعد يوم بات أمراً غير متوقع، لاسيما أن الاختلاف على الأولويات بين الوفدين الحكومي والمعارضة لا يزال خلافا جوهريا يهدد أي مفاوضات بين الطرفين حالياً ومستقبلاً[2].

ويرى الباحث أنَّ كل الأطراف تحاول سواء كان داخلي أو إقليمي بذل جهود كبيرة من أجل الوصول إلى حل سياسي بالأساس ينهى صراع دام لمدة ثلاث سنوات في سوريا، ومن المتوقع أن يمتد على المدى المنظور، خاصة مع تشابك الأزمة مع عوامل إقليمية ودولية ساعدت بشكل أكثر على أطالت عمرها وعمر نظام بشار الأسد معها، هذا على غرار الأزمة اللبنانية وارتباطها بملفات إقليمية ودولية أخرى، أخذت سنتين من اجل الاتفاق على تسوية في صيغة "اتفاق الطائف"، ولذلك فكل الشواهد تؤكد أنها تسير في نفس الاتجاه نظراً لارتباطها بالعديد من القضايا الحيوية ومنها البرنامج النووي الإيراني، والتنافس الخليجي الخليجي – قطر والسعودية- وكذلك التنافس الخليجي الإيراني على الملف السوري، والدور التركي المتذبذب ما بين التصعيد والتسوية السياسية، ولا يمكن إغفال صراع المصالح الروسي الأمريكي عند الحديث عن الأزمة السورية، وهو ما سيفتح المجال لتصعيد أكبر بين جانبي الصراع –

(1) وحيد، مروة، "ما بعد جنيف 2: استعصاء الحل للازمة السورية"، معهد العربية للدراسات، 20 شباط 2014م.

(2) صافيناز محمد أحمد (باحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، الإرادة الغائبة: آفاق تسوية الأزمة السورية بعد جنيف-2، مجلة السياسة الدولية، العدد 196 ابريل/ نيسان 2014م.

الرسمي والمعارضة خاصة التصعيد الميداني العسكري في الفترة القادمة، خاصة بعد أن فشلت جنيف 2 في ظل توقعات بزيادة حجم المساعدات التي ستقدم للمعارضة المعتدلة داخل سوريا على أمل أن تغير هذه المساعدات من طبيعة التوازنات الداخلية في سوريا.

رابعاً- موقف السعودية من الانتخابات الرئاسية السورية لعام 2014م:

تم الإعلان في عدة دول عربية وخاصة الخليجية إنها لا تسمح بإجراء الانتخابات الرئاسية السورية على أراضيها، ومن هذه الدول المملكة السعودية والكويت وقطر، ولذلك تم استقصاء حوالي مليون وستمائة إلف سوري من التصويت(1).

فاز الرئيس السوري بشار الأسد بفترة رئاسة ثالثة بأغلبية كبيرة، وأعلن محمد جهاد اللحام، رئيس مجلس الشعب السوري، إن الأسد حصل في الانتخابات الرئاسية على 88.7 في المائة من الأصوات(2).

وأجريت الانتخابات الرئاسية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية في الداخل وفي بعض الدول الأخرى، وقال اللحام إنَّ الأسد حصل على 10 ملايين و319 ألفا و723 صوتاً(3).

أمَّا المرشح الثاني، وهو الدكتور حسان عبد الله النوري، فقد حصل على 500 ألف و279 صوتا بنسبة 4.3 في المائة، وصوت 372 ألفا و301 صوت لصالح المرشح الثالث ماهر عبد الحفيظ حجار بنسبة 3.2 في المائة(4).

وكانت المحكمة الدستورية السورية قد أعلنت نسبة المشاركة في التصويت في الانتخابات بلغت 73.42 في المائة، وقالت إن11 مليونا و634 ألف ناخب صوت

---

(1) جريدة القدس العربي، "عواصم، 10 الأناضول، دول عربية لن تحتضن على أراضيها الانتخابات الرئاسية السورية"، السنة السادسة والعشرون، العدد 7753، تاريخ 21 أيار 2014م.

(2) الشرق الأوسط ، عربي bbc 4 يونيو/ حزيران، 2014م.

(3) الشرق الأوسط ، عربي bbc 4 يونيو/ حزيران، 2014م.

(4) الشرق الأوسط ، عربي bbc 4 يونيو/ حزيران، 2014م.

في الانتخابات من أصل15 مليون ناخب، وحسب المحكمة فإنَّ عدد الأصوات الباطلة بلغ 442 ألف صوت تعادل 3.8 في المائة[1].

وكان وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، قد وصف الانتخابات الرئاسية في سوريا بأنها "صفر كبير للغاية ووصفها أيضا بأنها إهانة ومهزلة ولا قيمة لها[2].

وقال عقب اجتماع مجموعة أصدقاء سورية التي تضم دولا عربية وغربية في لندن أمس، لقد اتفقنا معاً في القول أن انتخابات (الرئيس السوري بشار) الأسد الزائفة هي مهزلة وإهانة وتزوير[3].

إنَّ نتائج هذه الانتخابات أثارت حفيظة السعوديين، مثل كثير من السوريين وقادة المعارضة، ممن يكرهون أن يروا الأسد محتفظا بدوره في الحكم بعد الصراع الذي خلف نحو 162 ألف قتيل وشرد نحو 9.3 ملايين آخرين[4]، وعليه رجَّحت فاينانشيال تايمز أن تلقى المسألة السورية بظلالها على المحادثات متعددة الأطراف بشأن البرنامج النووي الإيراني بجنيف، وقد تثمر المحادثات عن صيغة لتقاسم السلطة في سوريا، حيث تلتقي المصالح السعودية الإيرانية أو تتداخل في بعض الأحيان[5].

خامساً- موقف السعودية من الموقف الأمريكي اتجاه سوريا[6]:

سلط معظم كتاب الصحف السعودية خلال عام 2013م، الضوء على تطورات الأزمة السورية ومصير الرئيس السوري بشار الأسد، في ظل الوضع المتأزم الراهن ومواقف بعض الدول المتخاذلة، وخاصة موقف أمريكا اتجاه سوريا واعتبرته السعودية خلل تاريخي.

---

(1) الشرق الأوسط ، عربي bbc 4 يونيو/ حزيران، 2014م.

(2) الشرق الأوسط ، عربي bbc 4 يونيو/ حزيران، 2014م.

(3) جريدة الوطن الكويتية، مقالة "الانتخابات السورية، إهانة ومهزلة"، تاريخ 15 آيار 2014م.

(4) فاينانشيال تايمز: المسالة السورية قد تلقي بظلالها على محادثات النووي، تاريخ النشر 10 حزيران 2014م.

(5) فاينانشيال تايمز: المسالة السورية قد تلقي بظلالها على محادثات النووي، تاريخ النشر 10 حزيران 2014م.

(6) جريدة الرياض، العدد 19710، تاريخ 24 جمادى الأولى 1435هـ /25 آذار 2014م.

وقال الكاتب تركي عبد الله السديري، في مقال له بصحيفة "الرياض"، أن موقف الولايات المتحدة المتخاذل تجاه الأزمة السورية وتقاربها غير المبرر مع إيران الممولة الأولى للنظام ألأسدي الذي يذبح السوريين بدم بارد "خلل تاريخي".

وترى الكاتبة بينة الملحم، في مقال لها بصحيفة "الرياض"، أنَّ علاقة المملكة مع أمريكا تأثرت مؤخرا بعد الموقف الأمريكي المتخاذل تجاه الأزمة السورية والتقارب الأميركي الإيراني الواضح، أدى لموقف قوي من المملكة السعودية.

وتطرق الكاتب طارق الحميد، في صحيفة "الشرق الأوسط"، للأزمة السورية وقال أن الرئيس السوري بشار الأسد الذي يخشى من تكرار ما حدث مع القذافي أو مبارك معه؛ لذا يصر على البقاء في السلطة حتى لو أتى ذلك على حساب أرواح ما تبقى من السوريين، لأنه يريد ضمان مصيره الشخصي.

ونحو هذا الصدد قال الكاتب فايز سارة، في مقال له في صحيفة "الشرق الأوسط"، أن الموقف العربي تجاه الأزمة السورية أدى إلى إحباط سوري عام،حيث أغمضت أغلبية البلدان العربية عيونها عن الأزمة ونتائجها، وكأن ما يحصل في سوريا يحدث في قارة أخرى بعيدة.

وقال الكاتب عبد الله بن بجاد العتيبي، أن الاتفاق الدولي حول سوريا والذي اختزل القضية السورية على تدمير ترسانة سوريا الكيماوية لا فائدة ترجى منه في الوقت الذي يذبح فيه السوريين بكافة أنواع الأسلحة.

ومن جانبها قالت الكاتبة جنيفر روبين، بمقال في صحيفة "الشرق الأوسط"، إنَّ الرئيس أوباما الذي اتضح من خلال مواقفه الأخيرة تجاه الأزمة السورية ومصالحته مع الإيرانيين أنه سيقدم بعض التنازلات من أجل تحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية وسيعلن استعداده لقبول إيران نوويا.

وقال الكاتب فاضل العماني، في صحيفة "الرياض"، أن عام 2013م مخيب للآمال والتطلعات والطموحات،لما مثله للمنطقة العربية التي شهدت فيه العديد من الصراعات والأزمات كالحرب الأهلية في سوريا والتفجيرات التي تضرب العراق يوما بعد الآخر.

وأعلنت السعودية على لسان رئيس المخابرات السعودية أنه أبلغ مبعوثين أوروبيين أنَّ السعودية ستحدّ من تعاملها مع الولايات المتحدة احتجاجاً على موقف واشنطن إزاء سوريا وإيران[1].

نستخلص ممَّا سبق، أنَّ المملكة العربية السعودية استضافت عدة مؤتمرات لإخراج لبنان من كوارثه وحروبه الأهلية، كما وأنها أحد أطراف اللجنة الثلاثية المكلفة بمتابعة الوضع في لبنان، وأنها أول دولة تعرب عن موقفها الصريح لرفض الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام (2006م) وفي الوقت نفسه ندَّدت بالمغامرة غير المحسوبة التي أدت إلى خراب لبنان ودماره، وانتقدت التدخلات السورية والإيرانية في الشأن اللبناني.

وأن الاهتمام السعودي المادي أو السياسي كان نابعاً من حملة مضادة لإفشال وإسقاط المشروع الإيراني السوري في المنطقة، والذي يعتبر لبنان المنطقة الذهبية له والتي ستكون من أهم مراكز التمدد الإيراني مستقبلاً وفيما يخص تأثير إيران على لبنان، نجده من خلال علاقة إيران بحزب الله.

أما حقيقة العلاقة بين السعوديين، فكانت ترتكز على العلاقة السورية اللبنانية أولاً، وعلى المد والجزر ثانياً، ومنذ عهد حافظ الأسد كانت مقبولة الى بداية الأزمة السورية، واستمرَّت العلاقات الدبلوماسية والرسمية بينهما ولكن هناك بعض التدخلات الإيرانية قبل أن تصبح إيران دولة إسلامية تنتهج الثورة في أساس حكمها وسياستها، ولكن بعد الثورة ووجود حزب الله في لبنان والتوافق السياسي مع سوريا من قبل إيران وحزب الله أصبحت تتدخل في الشأن اللبناني، وكان لهذه التدخلات تأثيرها على العلاقات السعودية السورية.

إن السعودية تحرص دوماً على أن تتَّسم سياستها بالصراحة والوضوح بعيداً عن الأساليب الملتوية ودون أن تخشى لومة لائم، وذلك انطلاقاً من الشعور بواجبها اتجاه الأشقاء والإحساس بالمسؤولية الملقاة على عاتقها كرائدة للعمل العربي المشترك

---

(1) جريدة المصريون، تحول كبير في موقف السعودية ضد أمريكا بسبب سوريا وإيران، 22 تشرين الأول 2013م.

وكقاعدة لامتها الإسلامية ودأبت على أن تكرس جهودها في دعم قضايا الأمة العربية والإسلامية بكافة الطرق والوسائل، لا بل هو واجب عربي قومي وديني إسلامي لحماية الأمة العربية من المتاجرات السياسية ولحقن دماء الشعب العربي والمسلم من نتائج المتاجرات والمزاودات والمقامرات، فسياسة السعودية تجاه الأمة العربية ظلت على وتيرتها رغم اختلاف الظروف والأنظمة والتكتلات؛ لأنها تنطلق من ثوابت ومعايير ثابتة لا تتغير، فهي مستمدة من الدين الإسلامي الحنيف، ومن منطلقات ومبادئ القومية العربية والتضامن العربي.

النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

1- إنَّ المملكة العربية السعودية بحكم مكانتها الدينية وما تفرضه علاقات الجوار مع الدول المجاورة لها، كانت على الدوام منذ أن تأسَّست عام 1932م، ذات اتصال مباشر بالدول المجاورة لها مثل: اليمن، وإيران، وإمارات الخليج، والكويت، والبحرين، والعراق من جهة القضايا العربية الأخرى، وبخاصة القضية الفلسطينية، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ بدأ العدوان عليها سنة 2009م، حتى العدوان الأخير سنة 2014م.

2- إنَّ المملكة العربية السعودية كانت على الدوام متابعة للقضايا العربية والأحداث الجارية، وبخاصة الشأن اللبناني والسوري والبحريني، وكان لمملكة العربية السعودية موقف متميز من اغتيال الحريري، والحرب الأهلية السورية. وتنظر السعودية إلى هذه الدول وبخاصة دول الخليد والبحرين والكويت والإمارات على أنها تمثل عمقاً إستراتيجياً لها.

3- إنَّ الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني كان له الجهد الواضح في فرض الرقابة الدولية على البرنامج؛ لكونه يشكِّل نقطة تهديد وخطورة على الدول المجاورة لإيران.

4- إنَّ المراجع والدراسات التي رفدت المادة، جاءت متنوعة؛ من مراجع حديثة، ورسائل ماجستير، ودكتوراه، وصحف، ومواقع إلكترونية. ويقف على قمة

المراجع والدراسات الحديثة: هنيدة بو مدين؛ أزمة الملف النووي الإيراني وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، ومحمد السعيد: إيران والسعودية، والعكلة: التحدي النووي الإيراني، ودراسة مروان قبلان وأيمن الحماد؛ التهديدات السافرة لأمن الخليج، ودراسة سالي عبد المعز؛ الحوثيون في اليمن، ودراسة نايف وسري عن الحركة الحوثية، وغيرها من الدراسات المقالات في الصحف، وقد ظهر بشكلٍ واضحٍ أنَّ التدخل الإيراني في الخليج العربي يشكِّل أولوية واهتمام كبير للدولة السعودية.

5- إنَّ هذه الدراسة تفتح الآفاق أمام الدارسين لتناول الموقف السعودي من القضايا العربية والدول المجاورة بشيءٍ من التفصيل، وبخاصة إيران، واليمن، والبحرين.

قائمة المصادر والمراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، سباعي: سعود الفيصل: المملكة لن تألو جهداً في التصدي للإرهاب وعبرت عن موقفها بإصدار قوانين تجريمه وتجريم التنظيمات الداعمة له، صحيفة الرياض السعودية، العدد 16695، الاثنين 10 مارس 2014م .

ابراهيم، ياسر: خيارات إيران النووية وتوازن القوى في العالم، **مجلة سلسلة قضايا استراتيجية**، العدد 125، لعام 2006م، ص30 .

أحمد، يوسف احمد ، وآخرون، **الحرب الإسرائيلية على لبنان** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2006م.

أحمد، جهاد عبد الرحمن: العلاقات اليمنية – الإيرانية وأثرها في أمن الخليج العربي، مركز المزماة للدراسات والبحوث، 21 ديسمبر 2013م .

أحمد، غراب: قراءة في العلاقات اليمنية السعودية، موقع مأرب برس، الأثنين 13 نوفمبر 2006م.

أحمد، قراءة في العلاقات اليمنية السعودية، موقع مأرب برس، الأثنين 13 نوفمبر 2006م .

أحمدي نجاد يصل الرياض بحثاً عن تسويات إقليمية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1640، 4 مارس 2007م .

اسحق، جاد وآخرون: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2010م.

اسحق، جاد وآخرون: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010م**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت2011م.

إسكندر، مروان، **رفيق الحريري وقدر لبنان** ، دار الساقي ، بيروت ، ط1، 2007.

الأشعل، عبدالله: **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، دار النهضة العربية، القاهرة 1988م.

أشقر، جلبرت، ووار شفسكي، ميشيل، حرب الـ 33 يوم، جريدة البيان الاماراتية، ص4، تاريخ 2007/3/15.

الأمير سعود الفيصل لمؤتمر " دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد ": مواجهة التحديات تستوجب صيغة اتحادية مقبولة، موقع سعورس الالكتروني، 2012/4/29م.

إيران تحذر من أنها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه " تدخل السعودية في البحرين "، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11795، الثلاثاء 15 مارس 2011م.

باكير، علي حسين: الثورات المجهضة: سوريا واليمن نموذجاً، **مجلة شؤون عربية**، العدد 150، صيف2012م، ص84 .

بحوث ودراسات في ندوة تم عقدها في دار الملك عبد العزيز بالتعاون مع مؤسسة الأهرام والعلاقات السعودية المصرية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود ، (القاهرة ، 13شباط /2002م).

البدراوي، مغازي: النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي، **مجلة آراء الخليج**، العدد 17، لسنة 2010، ص96 .

برغمان ، رونن، الحرب السرية مع إيران ، متوفر عبر :

بزكان، مهدي: ملفات العراق ولبنان والملف النووي تتصدر اهتمامات القمة السعودية– الإيرانية، صحيفة الوطن السعودية، العدد 14132، 4 مارس 2007 .

بشارة، عزمي: سورية: **درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2013م.

بقرادوني، كريم، **صدمة وصمود**، شركة المطبوعات ، بيروت، ط1، 2009م.

أبو بكر، خالد، وآخرون، حرب كسر الإرادة بين المقاومة والمشروع الصهيوني – أميركي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط 1 ،2007م.

البكيري، نبيل: التمدد الإيراني في اليمن، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12642، الثلاثاء 9 يوليو ، 2013م.

البكيري، نبيل: تمدد إيراني يملأ فراغاً خليجياً في اليمن (ربيع طائفي)، **مجلة المجلة**، العدد1585 ، يوليو – تموز 2013، ص 21.

بلقيز ، عبدالاله ، **المقاومة وتحرير الجنوب – حزب الله من الحوزة الى الجبهة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2000م.

البنداري، جلال: الدور السعودي في دعم فلسطين، **مجلة الشورى**، العدد 104، محرم 1430هـ، ص79 .

بهنام ، راغدة ،محكمة الحريري الحلقة الاولى ،الزلزال السياسي القادم ، جريدة الشرق الاوسط العدد11047، تاريخ 25 شباط 2009م.

بو مدين، هنيدة ؛ العبد الرزاق، يوسف: **أزمة الملف النووي الإيراني وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي**، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2006م.

بوتشيك، كريستوفر: الحرب في صعده: من تمرد محلي إلى تحد وطني، مؤسسة كارينغي، برنامج الشرق الأوسط، العدد 110، نيسان / ابريل 2010، ص18 .

البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الرياض 10 ديسمبر 2006م .

تراث، عثمان: **الجمهورية اليمنية في 10 سنوات: أيام وأحداث**، منشور ضمن كتاب اليمن والعالم، مكتبة مدبولي، القاهرة 2002م.

تقرير لجنة الخارجية والآمن في الكنيست الآسرائلي الصادر في كانون الاول 2007م، ترجمة عدنان ابو عامر، مركز الزيتونة والاستشارات ، بيروت، ط1، 2008م،1429هـ ، ص162 0

تلويح سعودي بالسعي لامتلاك النووي، الجزيرة نت، الثلاثاء 6 / 2011/12م.

تليلان،أسامة عيسى، **السياسة الأردنية الخارجية والأزمات العربية** ، دائرة المكتبة الوطنية، ط2،الأردن المفرق،2001م.

التمامي، عبدالله سعد: **البعد الأمني للعلاقات السعودية اليمنية للفترة (2000-2010م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2010م.

أبو جابر، إبراهيم وآخرون: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005م**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006م.

الجازي، ممدوح بريك : **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات السياسية الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2010م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2011م.

الجاسر، إحباط الأطماع الإيرانية بمملكة البحرين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 15071، الخميس 2 كانون ثاني 2014م .

ابن جدو، غسان: **إيران إلى أين؟**، منشور ضمن كتاب " العرب وجوارهم .. إلى أين"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000م.

الجرباني، حسين ؛ مدابش، عرفات: وزارة الدفاع اليمنية: إعلان الحوثي الانسحاب من الأراضي السعودية " كذب ومراوغة "، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11385، الجمعة 29 يناير 2010م.

جعشان، صالح ناصر: **المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990- 2010م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012م.

جمعة، محمد: اتفاق مكة .. قراءة في التداعيات السياسية وحدود الشراكة، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، المجلد 42، نيسان 2007م، ص160-161 .

الجميل، أمين ،" أزمة اختيار رئيس توافقي "، تاريخ 2007/11/20.

الجندي، عبده محمد: العلاقات اليمنية – السعودية دواعي الخير وانتصاره على تداعيات الشر!، صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد 1503، الخميس 18 مارس 2010م .

جويس، جريجوري: **العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل**، ط1، ترجمة: سامية الشامي وطلعت غنيم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة 1993م.

الحارثي، فهد العرابي، وآخرون، العلاقات السعودية اللبنانية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز، مجموعة بحوث ألقيت في دارة الملك عبد العزيز بالرياض ، **دارة الملك عبد العزيز** ، الرياض ،2008م.

الحبيل، مهنا: الحرب الحوثية في اليمن: أسئلة إقليمية مشروعة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 64، يناير 2010م، ص52 .

حرب، اسامة الغزالي: لحظات حاسمة في الصراع العربي – الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 37، العدد 148، ابريل 2002م، ص7 .

حسين، عدنان السيد، اتفاق الطائف في الإطارين الإقليمي والدولي ، **بحوث ودراسات**، العلاقات السعودية اللبنانية.

حسين، خليل، **الصراعات الإقليمية والدولية في لبنان**، دار المنهل، اللبناني، بيروت، ط2، 2008م.

حسين، مجدي احمد، كارثة إسرائيل التاريخية، تاريخ 11 أغسطس 2006م.

حشمي، راوية، محمود عيتاني ،مقالة الموقف السعودي وضع العالم امام مسؤولياته، جريدة عكاظ ، العدد12038 تاريخ 17 ذو الحجة 1432هـ / 13تشرين ثاني 2011م / 25 تموز 2013م.

الحضرمي، عمر، **العلاقات الأردنية السعودية من التكوين الى التدوير**، عمان، 2008م.

الحماد، أيمن: رئيس وزراء البحرين لـ "الرياض" : التهديدات السافرة لأمن الخليج تستدعي تبني استراتيجيات أمنية متكاملة، صحيفة الرياض السعودية، العدد 15883، الاثنين 19 ديسمبر 2011م.

حميد، علي محسن: التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة، **مجلة شؤون عربية**، العدد 153، ربيع 2013م.

خادم الحرمين الشريفين يهنئ الرئيس حسن روحاني بفوزه في انتخابات الرئاسة الإيرانية، موقع أخبار 24، 2013/6/16م .

الخزار، فهد مزبان، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ، **مجلة علوم إنسانية**، السنة الخامسة، 2007م العدد34.

الدخيل، خالد، بروز الدور السعودي في اطار النظام العربي الراهن، **مجلة النهار**، عدد 181، تاريخ 4 آذار 2008م.

الدخيل، خالد، الأقليات في العالم العربي بين التيار الأصولي والتطرف القومي، جريدة الاتحاد الإماراتية ، العدد 12284 تاريخ 30 يونيو2009م.

الدخيل، خالد، السياسة الخارجية السعودية تحتاج الى مراجعة في هذه المرحلة ، دار الحياة ، مقالة ، **مركز الخليج للابحاث** ، تاريخ 3 شباط 2013م.

الدخيل، خالد، المساعدات والإطماع التوسعية، جريدة الشرق الأوسط، تاريخ 4 ابريل 2006م، العدد 9989.

الدعمة، محمد: تركي الفيصل في عمان " إيران نمر من ورق ومخالب فولاذية "، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11086، الأحد 5 إبريل 2009م .

دلول، محسن، **لبنان الى أين** ، دار رياض الريس للنشر، (د.ت)، بيروت.

الدوسري، نايف بن سعد: **الحركة الحوثية، دراسة منهجية شاملة**، ط1، دار الصحوة العالمية للطباعة والنشر، 1432هـ.

دول الخليج العربي في ظل التهديدات النووية الإيرانية، موقع البينة، 26 أيار 2006م.

دول الخليج العربي في ظل التهديدات النووية الإيرانية، موقع البينة، 26 أيار 2006م.

أبو راس، محمد عزان: قراءة لنشأة الحوثية وأهدافها ومستقبلها، موقع نافذة مصر، 2009/11/18م.

راشد، سامح: الدولة والحوثيين – قراءة في جوهر الصراع، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 178، أكتوبر 2009م، ص154 .

الراوي، رياض: **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق 2006م.

رأي ، موقع كلمة اليوم ، المواجهة اللبنانية مع حزب الله يوم 11 حزيران 2013م.

الرشيد، نايف: سعود الفيصل: تدخلات إيران وسلامها النووي يشكلان تهديداً صريحاً لأمن واستقرار المنطقة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12049، الخميس 24 نوفمبر 2011م .

الرشيدي، منصور بن عبد الرحمن: **الدور الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليمياً (2003–2012م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2012م.

الرفاعي، عبد العزيز : **بناء المملكة العربية السعودية في التاريخ الحديث**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1978م.

الرواف، عثمان بن ياسين: السعودية والقضية الفلسطينية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8183، الثلاثاء 24 ابريل 2007م.

الريس، رياض نجيب : **صراع الواحات والنفط (هموم الخليج العربي بين 1968-1971م)**، ط3، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2004م.

زكريا، حسين: الترسانة النووية الإيرانية: التهديد والمواجهة، **مجلة كرباسات استراتيجية**، العدد28، السنة الخامسة، لعام 1995م، ص89 .

الزهراني، عبد الله عطية، "الملك عبد الله آل سعود يعلنها رسمياً: لا خيار الا الحرب ان لم تتوقف إسرائيل"، تاريخ 7/25 2006م.

الزهيري، أبو بكر مرشد: **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وآثرها على الأمن القومي**، ط1، مكتبة الصادق، صنعاء 2008م.

الزويري، محجوب: **العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة (تقارير)**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2012م.

الزياني، مساعد، الاستثمار السعودي في لبنان، جريدة الشرق الأوسط ، 4 يناير 2009م، العدد 10995.

سابا، إلياس، الأزمة اللبنانية إلى أين، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 135، 1996م.

سامور، جاري: مواجهة التحدي النووي الإيراني، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد102، ص60 .

ستراك، نيكول: الحرب في صعده ومستقبل اليمن، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 61، أكتوبر 2009م، ص30.

السديري، سلطان: **العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على توجه السياسة الخارجية والأمن القومي السعودي للفترة من 2006-2012م**، جامعة مؤتة، الكرك، 2012م.

السرحاني، عادل بن عوض: **أثر البرنامج النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربي خلال الفترة 2003-2013م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2013م.

سري الدين، عايده العلي: **اليمن بعد الوحدة**، ط1، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت 1996م.

سعود الفيصل: مناورات إيران العسكرية لا تهدد الخليج، موقع الإسلام اليوم، 5 إبريل 2006م.

السعودية تصف الاتفاق النووي بين إيران و5+1 بأنه يحتاج إلى حسن نوايا وتتجنب الإشادة به، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن 2013/11/25م .

السعودية: الاتفاق النووي يمكن أن يكون خطوة تجاه حل شامل، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 4098، الثلاثاء 26 نوفمبر 2013م .

ابن سعيد، أحمد راشد: مع إسرائيل حتى الرمق الأخير، **مجلة الشورى**، العدد 104، محرم 1430هـ، ص71.

السلامة، محمد: "الاتحاد الخليجي" يدخل مرحلة الإعداد والنتائج بعد 3 أشهر، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد 5926،الأربعاء 21 ديسمبر 2011م .

سنو، عبدالرؤوف، دبلوماسية ما قبل الطائف لانهاء الحرب اللبنانية، بحوث ودراسات في ندوة تم عقدها في دار الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية، بيروت، 29 -30 ايار 2002م.

سوسن ابو حسين وآخرون، مقالة صفعة عربية نظام الأسد، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11764 تاريخ 9 ربيع الأول 1432هـ / 12شباط 2011م. موقع جامعة الدول العربية (تطورات الأوضاع في سوريا).

سيد، عزت عبد الواحد: **إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية، دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية 1990م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة 1994م.

السيد، محمود : السياسة الإيرانية تجاه الأوضاع الداخلية في الخليج، **مجلة النهضة**، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير 2012م، ص202−203 .
سيمبسون، جون: **القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية**، بحث منشور ضمن كتاب "البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتحديات"، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي 2007م.
شرارة ، ناصر، السعودية تقود التسوية في لبنان، موقع المونيتور، 9 نيسان 2013م.
شمس، سمر، بعنوان " لماذا تدعم السعودية لبنان بشكل خاص "، جريدة الرياض، الخميس 21 سبتمبر 2008م، العدد 10985.
شمعون ، شيغر ، حزب الله بين ايران ولبنان ، مركز موسى ديان للدراسات الشرق الاوسط وافريقيا ، تل ابيب ، ط 3 ،2006م ، عرض ، مؤسسة المستقبل للدراسات والاعلام ، عبر موقع الجزيرة نت.
شنيكر، ديفيد: إعادة رسم الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط : واشنطن والخليج وإيران، **مجلة المجلة**، العدد 1591، يناير - كانون ثاني 2014م، ص10.
الشهابي، غسان: حراك البحرين: **المخاض المؤجل، الصراخ في غرف الفولاذ المصمتة**، منشور ضمن كتاب: الخليج والربيع العربي (الدين والسياسة)، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي 2013م.
الشهابي، محمد كاظم: بين واشنطن وإيران .. أكثر من أزمة، صحيفة أخبار الخليج، العدد2541، 2005م.
الشهري، منصور: الأمير نايف: الجائزة مقدمة لقيادة المملكة وشعبها، جريدة عكاظ السعودية، العدد 3108، الأحد 20 ديسمبر 2009م .
الشورى، "يؤكد مواقف السعودية الثابتة تجاه قضايا المنطقة في فلسطين وسوريا والملف النووي الإيراني"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12860، الأربعاء 12 فبراير، 2014م.
الشيباني، محمد: تفاعلاً مع العدوان الغاشم على غزة، **مجلة الشورى**، العدد 104، محرم 1430هـ، ص68 .

صافيناز محمد أحمد، الإرادة الغائبة: آفاق تسوية الأزمة السورية بعد جنيف-2، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 196 ابريل /نيسان 2014م.

صالح، محسن ؛ سعد، وائل: **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007م**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2009م.

صالح، محسن محمد: **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2012م.

ابن صقر، عبد العزيز: التمرد الحوثي وقضايا الأمن والاستقرار في المنطقة، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 63، ديسمبر 2009م، ص4 .

الصمادي، فاطمه: **اتفاق النووي الإيراني: الفرصة لا زالت قائمة (تقارير)**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2013م.

الصهيل، تركي : دخول القوات الخليجية للبحرين ليس بدعة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11796، الأربعاء 16 مارس 2011م .

الصهيل، تركي ؛ أبو حسين، سوسن: سعود الفيصل: لا إملاءات على القمة .. وأكدنا 20 مرة أن المبادرة العربية لن تعدل، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10345، الأثنين 26 مارس 2007م.

الصهيل، تركي: سعود الفيصل: مباحثاتنا مع مشعل ركزت على إزالة الشكوك في الأدوار بالمنطقة.. وآلمنا أن اتفاق مكة لم يرَ طريقه إلى النور، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11360، الأثنين 4 يناير 2010 .

طاهر، أحمد: اليمن والحوثيين – حدود ودلالات الدور الخارجي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 178، أكتوبر 2009م، ص160-161 .

طرابلسي، فواز : **ثورات بلا ثوار**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2014م، ص217 .

الطريفي، عادل : المجتمع الشيعي في الخليج، **مجلة المجلة**، العدد 1585، يوليو – تموز 2013م، ص26 .

العازمي، عوض بن ظاهر: **السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز (2005-2009م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2010م.

أبو عامود، محمد سعد : الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي – الإيراني، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 168، ابريل 2007م، ص97 .

أبو عامود، محمد سعد : إيران ودول الخليج العربية : علاقات متوترة، مؤسسة الأهرام، 1 ابريل 2009م .

عبد المعز، سالى: الحوثيون في اليمن .. مخاوف من نشوب حرب جديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 177، المجلد 44، يوليو 2009م، ص293 .

عبد المؤمن، محمد السعيد: إيران والسعودية .. علامة استفهام !، مؤسسة الأهرام المصرية، 1 يوليو 2008م،

عبدالله، احمد، مقالة (الفيصل: النظام السوري ينكل بشعبه) ، جريدة عكاظ، العدد 3893 تاريخ 21ربيع الأول 1433هـ / 13شباط 2012م.

عبدالله، عبد الخالق : الربيع العربي : وجهة نظر من الخليج العربي، **مجلة المستقبل العربي**، أيلول (سبتمبر)، 2011م، العدد 391، السنة الرابعة والثلاثون، ص120.

العبيدان، خضره محمود: **دور الدبلوماسية السعودية في القضايا العربية 2005-2010م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2011م.

عتريسي، طلال: البرنامج النووي الإيراني ليس خداعاً من أجل التسلح، **مجلة معلومات**، العدد 39، فبراير 2007م، ص128 .

العتيبي، عبدالله: **الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي (دولة الكويت دراسة حالة) 1997- 2011م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط 2012م.

العرب، محمد عز: لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية " الاستثناء " في الربيع العربي؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

العزونـي، أسـعد، بانوراما سياسـية، الدبلوماسـية العربيـة الجديـدة تعـارض نظيرتهـا الأمريكية، لكن لا تغرد خارجها، **مجلة العرب الاسبوعي**، الرياض، التي صدرت في 22/ 2008/11م.

العساف، منصور: غزة ومستقبل القضية الفلسطينية، **مجلة الشورى**، العدد 104، محرم 1430هـ، ص22 .

عطوان، عبد الباري، التقارب السعودي الإيراني هل بدأ فعلا حسب التسريبات الإيرانية؟، صحيفة رأي اليوم الالكترونية، 10 إبريل 2014م .

عطيف، محمد: السعودية أولى الدول المانحة تفي بمليار دولار، العربية نت، تاريخ 28 فبراير 2011م .

العكلة، وسام الدين: **التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم ؟**، بلا دار نشر، دمشق 2013م.

العكلوك، فرج: السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، مكة المكرمة، الأربعاء 24 أغسطس 2011م .

أبو عمرة، رنا، تفجر الداخل : تغيرات "المعادلة اللبنانية "بعد تورط حزب الله في سوريا، **مجلة السياسة الدولية** العدد 193 تاريخ 27 حزيان 2013م.

العمودي، عمر عثمان سعيد: العلاقات اليمنية – السعودية ومستقبل الألفية الثالثة، صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد 1264، الخميس 1 يونيو 2010م .

العويشق، عبد العزيز: لماذا رفضت المملكة عضوية مجلس الأمن؟، صحيفة الوطن السعودية، الأحد 21 اكتوبر 2013م .

عيتاني حسام، **هموم كثيرة وحيرة واحدة**، دار الساقي، ط1 ،2007م.

عيد، محمد بدري: التقارب الإيراني – الأمريكي وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2013م.

الغابري، محمد: إيران .. سياسة الاستقطاب في اليمن: الدوافع، الأهداف، المخاطر، موقع الأهالي نت، الثلاثاء 28 أغسطس 2012م .

الغادري، نهاد، **السياسة الخارجية السعودية، الاهداف والاساليب**، باريس، (د.ت).

الغريب، عبدالله محمد: **وجاء دور المجوس (الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية)**، بلا مكان نشر وتاريخ.

الغضوي، عبدالله: عريقات: مبادرة الملك عبدالله أساس متين للسلام، جريدة عكاظ السعودية، العدد: 4587، الثلاثاء 7 يناير 2014 م .

فحص، حسن: **إيران والربيع العربي – رؤية مصلحية وصراع على التبني**، منشور ضمن كتاب: الخليج والربع العربي، الدين والسياسة، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي 2013م.

فرشخ، جورج، مؤتمر الطائف رؤى ومواقف، **بحوث ودراسات**، العلاقات السعودية اللبنانية.

الفهد، خالد محمد: العلاقات اليمنية – الخليجية بين العمومية والخصوصية، صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد 1295، الخميس 9 نوفمبر 2006م .

قبلان، مروان : موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية " تضارب المصالح وتعاطيها في الأزمة السورية "، منشور ضمن **كتاب خلفيات الثورة**، دراسات سورية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2013م.

قبلان، مروان: العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفية؟، **سلسلة دراسات سياسات عربية**، العدد 6، كانون الثاني / يناير 2014م، ص22 .

قبلان، مروان: العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفية؟، **سلسلة دراسات سياسات عربية**، العدد 6، كانون الثاني / يناير 2014م، ص22–23 .

القرضاوي : ثورة البحرين مذهبية تستهدف السنة، وكالة سي إن إن بالعربية، الخميس 7 شباط 2013م .

القرعي ، احمد يوسف، **بحوث ودراسات** القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبدالعزيز بالتعاون مع موسسة الاهرام، العلاقات السعودية المصرية في

عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود، القاهرة 13/ 2002/2.

قرقاش، انور: ايران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل"، مجموعة بحوث تحت عنوان (إيران والخليج: البحث عن الاستقرار)، منشورات **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، أبو ظبي 1996م.

قطيشات، ياسر: إيران وثورات الربيع العربي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3566، تاريخ 2011/12/4م.

كرم، سمر: كيف يتابع النظام السعودي تحولات الربيع العربي؟ مركز DW الإعلامي، 2011/11/14م.

كشك، أشرف محمد: مختارات إيرانية العدد 62، موقع البينة نت.

كلينتون تتخوف من تحول إيران إلى " ديكتاتورية عسكرية "، جريدة المستقبل اللبنانية، العدد 3569، الثلاثاء 16 شباط 2010م .

ابن كمي، زيد ؛ الخريف، بدر: الملك عبد الله .. إنجازات ومواقف ترجمت هواجسه تجاه رسم طريق المستقبل للوطن والأمة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12224، الخميس 17 أيار 2012م.

الكواز، محمد سالم: العلاقات الإيرانية – السعودية 1979-2001م، **مجلة دراسات إقليمية**، السنة (4)، العدد (7)، كانون ثاني 2007م، ص292 .

كوردزمان، **أنتوني: القدرات العسكرية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث**، أبو ظبي، 1996م .

كيالي، ماجد: التغيرات في أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في المنطقة، **مجلة شؤون عربية**، العدد 156، شتاء 2013م، ص127 .

ماثيو ليفيت، (خبير بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، حروب الظل: دور حزب الله اللبناني في الصراعات الإقليمية والعالمية، عرض: نسرين جاويش، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 196 ابريل 2014م.

المبارك، محمود، **قراءة قانونيـة فـي أحداث العصر**، تقديم الأعلامـي الكبيـر الـدكتور فيصل القاسم، دار الفتح للدراسات والنشر، ط1، 2008م.

مبيضين، مخلد: العلاقات الخليجية الإيرانية 1997–2006م (السعودية حالـة دراسـة)، **مجلة المنارة**، المجلد 14، العدد2، لسنة 2008م، ص348 .

المجالي، نص، في لبنان ذكرى رحيل ودم، تاريخ 2006/2/51م.

مجلي، نظير: خبراء إسرائيليون يحذرون من تغيير أوباما للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11315، 20 نوفمبر 2009م .

مجموعـة بـاحثين: الحوثيـة فـي الـيمن: الأطمـاع المذهبيـة فـي ظـل التحـولات الدوليـة، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، صنعاء 2008م، ص111–121.

محمود، أحمد ابراهيم: **البرنـامج النـووي الإيرانـي .. بـين التسـوية الـصعبة ومخـاطر التصعيد**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2005.

محيو، سعد ، لبنان : من كسر التوازنات الإقليمية ، تاريخ 15/ايار2008م.

مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2013/11/25م .

المرهـون: عبـد الجليـل زيـد، **أمـن الخلـيج وقـضية التـسلح النـووي**، مركـز البحـرين للدراسات والبحوث، المنامة 2007م.

المشاقبة، أمين، **السياسة الخارجيـة الأردنيـة**، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية ، دار الحامد للنشر، عمان، 2001م.

مشعل، أحمد وآخرون: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت2008م، ص28 .

مـصطفى، نـداء: العربيـة الـسعودية وفلـسطين: قـراءة فـي أوراق نـدوة، **مجلـة صـامد الاقتصادي**، المجلد 23، العدد 125، حزيران 2001م، ص118 .

المصيبيح، عبد الرحمن: خادم الحرمين الشريفين حفر اسمه في قلوب الفلسطينيين بأحرف من ذهب، صحيفة الجزيرة السعودية، العدد 13653، 14 فبراير 2010م .

المطيري، عبدالله فالح: **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيرانـي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، تموز 2011م.

المعايطة، أمجد سالم : **السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة 2013م.

المغلوس، عبدالله بن احمد، **مائة عام في خدمة العرب والعروبة** ، دار اللواء للصحافة، لبنان ،1998م.

مفتي المملكة: القنوت لجنودنا المرابطين على الحدود واجب، صحيفة عكاظ السعودية، العدد 3074، الأثنين 16 نوفمبر 2009م .

مفضل، طه، محمد. مقالة، واقع الحال : لبنان... ميشل عون أو الفوضى، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1358 تاريخ 11 حزيران 2014م.

مقابلة صاحب الجلالة الملك عبدالله ابن الحسين مع صحيفة الحياة ، اجرى المقابلة غسان شربل، يوم 10ربيع الثاني 1426هـ/ 19ايار 2005م، خطابات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، المجلد الخامس ، الديوان الملكي الهاشمي.

بني ملحم، غازي صالح؛ الصمادي، فايز عبد المجيد: البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي، **مجلة المنارة**، المجلد 15، العدد 3، لسنة 2009م، ص108-109 .

أبو منصف، روزانا، الازمة اللبنانية، موقع لبناني اخباري مستقل.

منصور، البير، لبنان بين ردة وريادة، شركة المطبوعات، بيروت، ط 1، 2009م.

المنصور، منصور بن عبدالله، بعنوان "كيف تأهلت السعودية لإنهاء الحرب اللبنانية"، جريدة الشرق الأوسط، 22 نوفمبر2001م، العدد 8395.

المنصورة ، منصور عبدالله، **السياسة الخارجية للسعودية في مائة عام**، مؤسسة الاصطفاء للطباعة، الرياض،1419هجري.

موقع باتريوت تودي 2011م:

موقع جامعة الدول العربية، القمة العربية رقم 24 والتي عقدت في الدوحة من 26 – 27 اذار 2013 م.

نبيل، مجدي، الموقف السعودي وخريطة التحالفات الجديدة في المنطقة العربية.

النعماني، محمد: لشعب البحرين اعتذرنا وتعاطفنا وتضامنا مع مطالبكم .. وثورات لا تقهر بمواجهة المد الإيراني، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 4418، 2014/4/8م .

النعماني، محمد: ثورات الربيع العربي ما بين الاحتواء والالتفاف والاختطاف ووصول الإسلاميين إلى السلطة، المشهد السياسي اليمني (القضية الجنوبية)، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3868، الثلاثاء 2012/10/2م .

نوفل، أحمد وآخرون: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008م**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت2009م.

نويز، جيمس: **البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، منشور في كتاب: البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي 2007م.

النيرب، باسل: حرب غزة لم تنته بعد، **مجلة الشورى**، العدد 104، محرم 1430هـ، ص117.

هاشم، وحيد: اليمن: مطالب التغيير ومخاطر التشطير، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد61، اكتوبر 2009م.

أبو هلال، فراس: **إيران وثورات الربيع العربي: الموقف والتداعيات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2011م.

الهواري، رحاب الدين: الدولة الفارسية وأطماعها الإقليمية... البحرين في المواجهة، جريدة الفجر الإلكترونية، 2014/4/28م .

هينبوش، رايموند، **سورية ثورة من فوق**، ترجمة: حازم نهار، مراجعة ، رضوان زيادة، الطبعة الأولى، تشرين الثاني 2011م.

وحيد ، مروة ، مقالة (ما بعد جنيف 2 : استعصاء الحل للازمة السورية)، **معهد العربية للدراسات** ، 20 شباط 2014م.

وزير خارجية السعودية يدعو إيران إلى " الابتعاد عن لغة التهديد "، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3914، الأحد 26 مايو 2013م .

وفا، هاني: المملكة والقضية الفلسطينية .. مواقف ثابتة ومسؤولية تاريخية، صحيفة الرياض السعودية، العدد 14818، 18 كانون ثاني 2009م .

اليماني، مي، السعودية مهددة بخسارة نفوذها الشرق الأوسطي لصالح إيران ، جريدة الشرق الأوسط ، الخميس 26 ذو الحجة 1429هـ 25 ديسمبر 2008م، العدد 10985.

يوسف، إلياس، لبنان ينتظر حلاً من القمة السعودية الإيرانية.

ب- المراجع الأجنبية:

IAEA, Board of Governors, Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran, Report by the Director of IAEA, GOV/2012/9,on 24 February 2012.

Beehner, L: Iran's Saudi Counterweight." The Council on Foreign Relations, Research Paper 2007, p7.

المعلومات الشخصية

الاسم: مقرن بن غازي بن جازي المطيري

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: التاريخ

السنة: 2014م

العنوان: عنيزة- القسيم- المملكة العربية السعودية

رقم الخلوي: 00966533638725